الفصل الخامس

مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الموانئ المصرية

تنوعت مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الموانئ المصرية والتى تمثلت فى النشاط الاقتصادى للتجار والشركات الإنجليزية، وذلك من خلال تجارة الفحم، والنقل، والحديد والآلات، والأخشاب، والحاصلات الزراعية، والثروة الحيوانية، والزيوت، والسمن، والملح علاوة على بعض الأنشطة الممنوعة. كما كان لشركات الخدمات الإنجليزية دور اقتصادى فى الموانئ مثل الشركات الاستخراجية، والكهرباء، والمياه، والتلغراف، والبراطيم، كما ساهمت بريطانيا بدور واضح فى صادرات وواردات الموانئ، فعن أهم الصادرات كانت الحاصلات الزراعية، والبيض، والسجائر، والجلود، أما الواردات فكانت المنسوجات، والفحم، والمعادن، والأخشاب، والحاصلات الزراعية، والزيوت، وينتهى هذا الفصل بعوائد ورسوم وسائل النقل البحرى البريطانى فى الموانئ والجمارك.

أولاً: النشاط التجارى لبريطانيا فى الموانئ.

منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، ومع تزايد عدد الأجانب ومنهم الإنجليز، والتوسع فى تجارة مصر الداخلية والخارجية بعد انهيار نظام الاحتكار فى نهاية عهد محمد على فى سنة ١٢٦٥هـ/ ١٨٤٨م والذى كان يتيح للدولة الإمساك بزمام الأمور فى كافة المسائل، والشئون الاقتصادية؛ فتح ذلك الباب على مصراعيه لغزو السلع، والمنتجات الأجنبية، وفى هذا الصدد لعبت الامتيازات الأجنبية دورًا مهمًا فى تدعيم مركز الرعايا والتجار، وأصحاب الشركات الإنجليزية شأنهم كشأن غيرهم من الأجانب فى ذلك[١] فضلاً عن الخدمات التى وجدت بمصر لتنشيط حركة التجارة الداخلية والخارجية، وذلك بالتوسع فى تطويرالموانئ، وإنشاء السكك الحديدية، وتشجيع الملاحة النهرية، وبناء خطوط المواصلات السلكية واللاسلكية، ومكاتب البريد، بالإضافة إلى حفر قناة السويس التى ساهمت فى تدعيم الصلات بين الشرق والغرب، وتقليل نفقات نقل البضائع والمنتجات.

ونتيجة لذلك استطاع التجار وأصحاب الشركات الإنجليزية عن طريق نشاطهم التجارى بالموانئ أن يحققوا ثراءً كبيرًا، وإن لم يمكن التعرف على حجم ثرواتهم حيث إن تركاتهم لم تكن تقيد بالمحكمة الشرعية المصدر الأول لتركات معظم التجار بل تسجل بقوائم خاصة تحفظ فى قنصلياتهم مما جعلنى اقتصر على الوثائق التى أشارت إلى ممارستهم للتجارة بأنواعها، واستغلال بعضهم للثروات التى حققوها من وراء ذلك فى شراء الأراضى لاستخدامها فى مشاريعهم المختلفة، وهو ما سنوضحه من خلال التعرض لأنواع السلع التى قاموا بالاتجار بها.

١ - الفحم.

احتلت تجارة الفحم مكانة كبيرة فى نشاط بعض التجار عن باقى السلع الأخرى، ويرجع ذلك إلى أهميته محليًا وكسلعة متعددة الاستخدامات سواء لتمويل وسائل النقل البحرى، أو الموانئ والفنارات لإدارة بعض آلاتها، أو لاستخدامه فى طهى الطعام.[٢]

وقد تعددت أنواعه منها فحم كرديف درجة أولى، ودرجة ثانية، وفحم الشمال درجة أولى، ودرجة ثانية، وينوبرت جيد، وانتراسيت، وكوك.[٣]

---

[١] () بصفة عامة منحت المعاهدات التى عقدت مع الدولة العثمانية جميع التجار الأجانب ومنهم الإنجليز حرية الاتجار والانتقال إلى أى مكان بجميع أصناف بضائعهم دون أن يلحق بأحد منهم ضرر، أو مصادرة بضائعهم (انظر: يوسف بك آصاف، المرجع السابق، ص٦٢، ٦٣) وكذا عدم إجبارهم على شراء سلع ضد رغبتهم، وحريتهم فى استخدام السماسرة فى ذلك (انظر: زينب الغنام، المرجع السابق، ص٢٧). كما أدت المعاهدات التى عقدت مع إنجلترا فى سنوات ٩٨٧، ٩٩١، ١٠٠٤، ١٠١٥، ١٠١٨، ١٠٣٢، ١٠٧٥هـ/ ١٥٧٩، ١٥٨٣، ١٥٩٥، ١٦٠٦، ١٦٠٩، ١٦٢٢، ١٦٦٤م حرية إقامة التجار الإنجليز أو رعاياهم، وعدم اضطهادهم، أو إساءة معاملتهم مع إعطائهم حرية الانتقال بسفنهم، ومراكبهم بالموانئ (انظر: يوسف بك آصاف، المرجع السابق، ص٦٢- ٧٨؛ ليلى الصباغ، المرجع السابق، ص١٠٦-١٠٩).

[٢] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٠٤، م٣٤ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٦٦م؛ صادر مصلحة الفنارات، س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩٩هـ/ ٢٠ يناير ١٨٨٢م.

وحتى يتسنى توفيره فى أى وقت ضمانًا للسيطرة على أسعاره؛ لذا أقبل تجار الفحم على تأجير المخازن لهذا الغرض، خاصة بعد أن اهتمت الحكومة المصرية بتوسيع أرصفة بعض الموانئ المخصصة للفحم منذ عهد إسماعيل لاسيما بعد التوسع فى تجارته[٤] واستمر هذا التوسيع فى عهد الاحتلال. ففى الفترة من ١٢٨٧ – ١٣٠١هـ/ ١٨٧٠ – ١٨٨٤م أنشئت حياض بميناء بورسعيد بعمق ٣ أمتار ونصف لتكون مرفأ لمراكب الفحم ثم فى سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م تم توسيع أرصفة الفحم بميناء الإسكندرية إلى ٩٩ مترًا بعد أن كانت ٣٣ مترًا فى سنة ١٣١٥هـ/ ١٨٩٨م لتشييد مخازن كبيرة فيها بتكاليف ٦٠.٠٠٠ جنيه مصرى إلى جانب مبلغ ٣٦.٠٠٠ جنيه مصرى ثمن ست ثقالات لتفريغ الفحم، وتابع ذلك إنشاء سبعة مراس جديدة لمراكب الفحم استغرق إنشاؤها من ١٣٢٠ – ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٣ – ١٩١٠م ليصبح عددها اثنى عشر مرسًا[٥]. فعلى سبيل المثال استأجر هارل جانسون Harl Janson مخزنًا بجوار ميناء السويس لتمويل وابورات شركة الهند الشرقية والتى كان وكيلها وكيل قنصل إنجلترا مقابل مبلغ ٢٠٠ جنيه استرلينى سنويًا[٦]، كما استأجر اثنان من التجار الإنجليز مخزنًا بجوار الميناء الغربى بالإسكندرية مقابل مبلغ ٦٤٠ جنيهًا استرلينيًا سنويًا موزعًا عليهما بالتساوى.[٧]

ومن ناحية أخرى أقبل بعض التجار على استئجار أراضى بجوار بعض الموانئ لتفريغ مشحونات السفن والوابورات من الفحم لحين تصريفها إلى الجهة المقصودة فمن ذلك استأجر ثلاثة تجار إنجليز أراضى بجوار ميناء بورسعيد، الأولى والثانية مساحتها ٣٣٠ مترًا بثمن ١٥٢٧ قرشًا و٢٤ بارة، والثالثة مساحتها ١٤١٩ مترًا بثمن ٦٥٦٨ قرشًا و٢٣ بارة سنويًا[٨] وبالميناء الغربى بالإسكندرية استأجر خمسة تجار إنجليز مساحات قدرت بـ ٦٠٠ متر موزعة عليهم بمبلغ ٣٧٧١٤ قرشًا و١٨ بارة موزعة عليهم بالتساوى لمدة ستة شهور.[٩]

وبميناء السويس استأجر تاجران إنجليزيان أرضًا خصص للأول منها مساحة قدرها ٦٠ مترًا لمدة أربعة شهور بثمن ٢٤٠ جنيهًا مصريًا، بينما خصص للثانى مساحة قدرها ٢٢ مترًا لمدة سنة بثمن ٤٧ جنيهًا و ٥٢ مليمًا لتمويل السكة الحديد.[١٠]

وكان هؤلاء التجار يلتزمون بدفع قيمة تأمين – حسبما تحدده الحكومة تبعًا لمساحة الأرض ومدة إيجارها – ضمانًا لالتزامهم بدفع قيمة الإيجار فى ميعاده وفى حالة تأخرهم يتم الخصم من قيمة هذا التأمين[١١]. كما أن هؤلاء التجار لم يكن يسمح لهم باستئجار تلك الأراضى لمدة معينة إلا بمقتضى أذونات تخزين لتحصيل عوائد التخزين على أساسها، وتكون تلك الأذونات مندرجة فى

---

[٣] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٢ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٥ قديم، جـ١، ص٧٠، م٤٦٣ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٥هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٦٨م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٣٣، م٦٦ بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٨٦هـ/ ٣ يونيو ١٨٦٩م؛ معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، صفحة بدون رقم، م٤٨/٢٠٦ بتاريخ ٢٥ ربيع ثانى ١٢٨٨هـ/ ٤ يوليو ١٨٧١م؛ الغرفة التجارية المصرية، رقم ٤٣٧، العدد الأول، بتاريخ ١٩١٤، السنة الرابعة، ص٢٩.

[٤] () محافظة السويس: صادر تحريرات، س٧١ حديث، ل/ ٩/ ٢/ ٦٩/ ١٣٤ قديم، جـ١، ص٦، م٢ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٦٦م.

[٥] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للملاحة البحرية والنيلية، ١٩٠٦ – ١٩١١م، ص٢٣٠، ٢٣١.

[٦] () محافظة السويس: صادر تحريرات، س٧١ حديث، ل/ ٩/ ٢/ ٦٩/ ١٣٤ قديم، جـ١، ص٦، م٢ بتاريخ ٧ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٦٦م.

[٧] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٠٤، م٣٤ بتاريخ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٦٦م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٢ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٥ قديم، جـ١، ص٧٠، م٤٦٣ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٥هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٦٨م.

[٨] () صادر محافظة بورسعيد: س١١ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٦٠ قديم، جـ١، ص٦٢، م١٠٧ بتاريخ ٢ رجب ١٢٨٦هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٦٩م.

[٩] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥، جـ٥، ص١٣، م٩٨٤ بتاريخ ٢١ جماد ثانى ١٣١٨هـ/ ١٦ أكتوبر ١٩٠٠م.

[١٠] () نفسه: م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص٢٧٤، م٢٢٥ بتاريخ ٢٧ ذى القعدة ١٣٢٠هـ/ ٢٤ فبراير ١٩٠٣م؛ نفسه، م١/ ١/ ٢٠، جـ٣، ص٤٢٤، م٦٨٢ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٣٢١هـ/ ١٩ يونيو ١٩٠٣م.

[١١] () نفسه: م١/ ١/ ٢٦، جـ٣، ص٢٧١، م٦٦٩ بتاريخ ٢٣ صفر ١٣٢٢هـ/ ٩ مايو ١٩٠٤م.

فاتورة الحساب المرسلة للتاجر، ولكن تبين للحكومة أن ذلك يستمر فترة طويلة إذ أن التاجر الواحد قد يكون له عشرون أو ثلاثون أذنًا بين يومى وأسبوعى؛ لذا تم الاقتراح باستخراج قسيمة واحدة فقط بجملة المبلغ المتحصل من التاجر يسلم له مع الفاتورة الأصلية مما يعد اختصارًا للوقت، ولسهولة مراجعتها على يد الموظفين المكلفين بذلك مع العلم أن تلك الفاتورة تضم قيمة المبلغ، ومساحة الأرض، ورقم إذن التخزين المختص به إلى غير ذلك، وقد أعطى صورة من هذا القرار إلى مفتشى أرصفة الموانئ لتنفيذ ذلك.[١٢]

وبلغ من نفوذ هؤلاء التجار اشتراكهم فى المزادات التى كانت تقيمها الحكومة للحصول على الفحم بأقل سعر لسد احتياجات بعض مصالحها منه، فعلى سبيل المثال أقامت الحكومة مزادًا فى سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م حول ثلاثة آلاف تونيلاطة فحم لتمويل وابورات مصلحة المياه بالإسكندرية فرسى المزاد على أحد التجار الإنجليز بسعر التونيلاطة الواحدة ٣١ شلن وخمسة بنسات[١٣] بدون عوائد جمرك وقبانة، بعد أن دفع هذا التاجر تأمينًا قدر بـ ١٠٪ وقد اشترطت الحكومة عليه أن يكون التسليم فى خلال أربعين يومًا من تاريخ المزاد وإلا سيتعرض للمسئولية[١٤] وبالمثل أقيم مزاد آخر فى عام ١٢٩٩هـ/ ١٨٨٢م اشترك فيه عدد من التجار الأجانب حول خمسة آلاف تونيلاطة فحم لتمويل فنارات السويس فرسى المزاد على تاجر إنجليزى بسعر التونيلاطة الواحدة ٢٨ شلن وبنسان[١٥] وهذا يعنى أن هؤلاء التجار كانوا لا يتركون فرصة إلا استغلوها فى تحقيق أرباح زائدة لهم فضلاً عن منافستهم لغيرهم من التجار أصحاب الجنسيات الأخرى.

وقد اعتمد هؤلاء التجار فى جلبهم للفحم على بعض الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا لسد عجز الإنتاج المحلى منه فى تمويل بعض المصالح الحكومية، مثل مصلحة الموانئ والمنائر، ومصلحة المياه ومصلحة البوستة، ولكن يبدو أن البعض منهم قد تعرض لكثير من حالات الغش فى الأوزان من قِبل بعض القبانية سواء بمصلحة الليمانات أو الجمارك مما أدى إلى كثرة شكواهم إلى مدير عموم مصلحة الليمانات من ذلك، لذا فى سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م تم عقد جمعية مكونة من أمين عموم الجمارك، وناظر الأساكل، وشيخ القبانية، وتجار الفحم الأجانب بغرض استخدام موازين جديدة للفحم منعًا لحالات الغش، وعلى ذلك تم الاتفاق على استيراد موازين من إنجلترا عرفت باسم "الباسكول" "بدلاً عن الموازين القديمة وذلك بناء على قرار صادر من نظارة الخارجية مع وضع القبانية تحت الملاحظة للحد من الغش[١٦] وقد تابع ذلك توفير عدد كبير من القبانية بكل جمرك لسرعة إنجاز وزن الفحم بعد أن قُدمت أكثر من شكوى من الجمارك لاسيما جمرك بورسعيد حيث كان التجار وأصحاب الشركات الأجنبية ينصرفون إلى الشركات المخصصة لبيع الفحم بالمدينة نتيجة لعدم توافر قبانية بالجمرك لوزن الكميات اللازمة لهم وبالتالى كانوا يقدمون شهادات من قبل هذه الشركات إلى الجمرك للإفراج عنها دون ملاحظة أوزانها، ومما شجعهم على ذلك أيضًا أن تلك الشركات كانت تصرف لهم الفحم بفارق ٧٪ بدلاً من ٨٪ كما كان يصرف من قبل مصلحة الفحومات مما ترتب عليه عدم حصول الجمرك على الرسوم المستحقة على تلك الكميات مما أثر بدوره على حقوقه.[١٧]

---

[١٢] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص٥٢، م٢٢٧ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٣٢٦هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٠٨م.

[١٣] () بنس: هو نقد إنجليزى يساوى خمسة عشر بارة (انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق، ص٦٢١).

[١٤] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٨٦، م١٧٤ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٩٤هـ/ ٩ فبراير ١٨٧٧م.

[١٥] () صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٢م.

[١٦] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٣ حديث، ٤٢ قديم، ص٣٩، م٨٢ بتاريخ ٢٣ ربيع ثانى ١٢٩١هـ/ ٩ يونيو ١٨٧٤م.

[١٧] () نفسه: س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص١٠٨، م٦ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٢هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٧٥م.

على أية حال لقد حققت هذه التجارة أرباحًا كبيرة سواء للتجار أو للموانئ حتى أنه أطلق عليها عدة مسميات منها عصر الفحم الحجرى، أو عصر الشركات، أو عصر الإصلاح أو روح الأساطيل باعتباره قوة محركة لها فبدونه لا يجتاز جيش بحرًا فكان ديوان البحرية يصدر أوامره إلى القبودانات بأن يودعوا فى الموانئ التى ترسو فيها الأساطيل كمية كبيرة من الفحم ضمانًا لتوفره، والتحكم فى ارتفاع سعره من وقت لآخر.[١٨]

ويبدو أن زيادة الطلب على الفحم قد جعل بعض تجاره من الإنجليز يتهربون من دفع الرسوم المفروضة عليهم حيث قدمت أكثر من شكوى من بعض مديرى الموانئ إلى قنصلهم من ذلك، وعند مواجهة هؤلاء التجار برروا ذلك بعدم مقدرتهم على دفع تلك الرسوم بل ومطالبتهم بتخفيضها مما يعد مخالفًا لقوانين الجمارك، وقد تم إنذار هؤلاء التجار بمصادرة فحمهم فى حالة امتناعهم، أو تهربهم من دفع الرسوم[١٩]، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها فرض على شارل جريس Charle Greese رسومًا جمركية قدرت بمبلغ ٨٥١٦ قرشًا على كمية فحم منصرفة إلى شركة جاسيريان فريدو Gaserian Fredo لتمويل وابوراتها كانت قادمة على إحدى السفن بميناء الإسكندرية، وبعد تهرب صاحبها المذكور من دفع رسومها تم التحفظ على تلك الكمية لحين تسديدها[٢٠]. وبنفس الميناء تهرب كل من هنرى سدس Henery Suds، وانجلوت Anglot من دفع مبلغ ٩٤٤٢ قرشًا عن رسوم فحم حجرى[٢١] وبميناء بورسعيد تهرب ورمس بيورد Worms Beurd من دفع رسوم جمركية –لم تحدد قيمتها – على ١١٦ تونيلاطة فحم لتمويل وابورات إحدى الشركات الإنجليزية[٢٢] كما تهرب تاجران إنجليزيان، الأول من دفع رسوم قدرت بمبلغ ٤١٩٢ على كمية فحم كرديف قادم من الخارج عبر ميناء السويس لتمويل وابورات الشركة المصرية بالسويس[٢٣] والثانى من مبلغ ٦٤١١ قرشًا مقررة على كمية فحم لتمويل وابورات البوستة الخديوية .[٢٤]

واستمرارًا فى عمليات التهرب من دفع الرسوم الجمركية تهرب أحد التجار الإنجليز من رسوم قدرت بمبلغ ٨٠٠ قرش فرضت على كمية فحم محملة بإحدى المراكب بميناء رشيد[٢٥] كما تهرب فيلمس الإنجليزى Felmis من رسوم قدرت عليه بواقع ٨٪ على كمية قدرت بنحو ٤٤٠ تونيلاطة فحم غير أن الوابور الإنجليزى الذى كان يحمل هذه الكمية بميناء دمياط تعرض للحريق أسفر عنه حرق جزء من هذه الكمية فطالب التاجر تعويضًا عن ذلك مع إعفائه من الرسوم لكن مصلحة الميناء رفضت ذلك باعتبار أن ذلك حدث دون مسئوليتها، ومن ثم فرضت عليه إلى جانب

---

[١٨] () الأخبار: ص١، العدد ٥١٠ بتاريخ ٢٨ ذى الحجة ١٣١٥هـ/ ١٩ مايو ١٨٩٨م، السنة الثانية؛ المقطم: ص٢، العدد ٣٢٤٧ بتاريخ ٢٥ رجب ١٣١٧هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٩٩م، السنة الحادية عشرة.

[١٩] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٨١، م١٥ بتاريخ ١٠ شوال ١٢٨٤هـ/ ٤ فبراير ١٨٦٨م؛ معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، صفحة بدون رقم، م٤٨/٤٠٦ بتاريخ ٢٥ ربيع ثانى ١٢٨٨هـ/ ١٤ يوليو ١٨٧١م.

[٢٠] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٨١، م١٥ بتاريخ ١٠ شوال ١٢٨٤هـ/ ٤ فبراير ١٨٦٨م.

[٢١] () نفسه: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٣٣، م٦٦ بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٨٦هـ/ ٣ يونيو ١٨٦٩م.

[٢٢] () وارد محافظة بورسعيد: س١١٧ حديث، ل/ ١١/ ١٨/ ٣٥٥ قديم، جـ١، ص٩٧، م٣٠ بتاريخ ١١ رمضان ١٢٨٦هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٦٩م.

[٢٣] () محافظة بورسعيد: وارد تلغرافات، س١٥٧ حديث، ل/ ١١/ ١٢/ ٤/ ٣٧٢ قديم، ص٤، م١٤٤ بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨٧هـ/ ٢١ ديسمبر ١٨٧٠م.

[٢٤] () محافظة السويس: وارد دواوين، س٣٣٢ حديث، ل/ ٩/ ٨/ ٨/ ٢٥٠ قديم، جـ١، ص١١٥، م١١ بتاريخ ٢٩ رجب ١٢٨٩هـ/ ٢ أكتوبر ١٨٧٢م.

[٢٥] () صادر ووارد ليمان ريس رشيد: س٧ حديث، ٤٥١٩ قديم، ص٨ بتاريخ ٢٣ ربيع أول ١٢٩٢هـ/ ٢٩ أبريل ١٨٧٥م.

الرسوم السابقة، رسوم إضافية قدرت بنحو ١٪ رسوم ترانسيت نظير حجز الكمية المتبقية بالجمرك، ونتيجة لذلك تهرب التاجر من دفع تلك الرسوم لزيادة أعبائها عليه.[٢٦]

ومما يجدر بالملاحظة أن بعض التجار الإنجليز كانوا يلجأون بمساعدة بعض المواعنجية إلى سرقة فحم لحسابهم من ماعونات محملة بالفحم لصالح تجار آخرين أو لحساب الميرى فى حالة غرق مشحون مواعينهم بالفحم كتعويض لخسارتهم حيث إنه قدمت أكثر من شكوى لبعض مديرى الموانئ من أصحاب تلك الماعونات من بعض التجار الإنجليز الذين يقومون بسرقة كميات فحم من ماعوناتهم، فتم ضبط هؤلاء التجار لإحضارهم الكميات المسروقة، ومنعهم من دخول تلك الموانئ.[٢٧]

وللتوسع فى ممارسة تلك التجارة أنشئت عدة شركات إنجليزية للفحم لتمويل بعض المصالح الحكومية وعلى رأسها مصلحة الليمانات والفنارات، والفحومات، ووسائل النقل البحرى، والأساطيل، والسكة الحديد تحقيقًا لمزيد من السيطرة – إلى حد ما – على هذه التجارة داخل مصر، وكذا فى الأرباح. فكان من أشهر هذه الشركات، ريكس Rex Co، وتوماس كوك وولده Thomas Cook & Son، وهنتر وشركاه Henter & Co، واستايلى وأولاده Stanly & Son ، وباربر وولده Barbar & Son ، ومونتانو وشركاه Mentano & Co ، وبتسالى وشركاه Petsally & Co ، ورومين رولو وشركاه Romain Rollo & Co ، وموس وشركاه Moss & Co بالإسكندرية وكانت هذه الشركات تستورد من الخارج عبر الميناء كميات تتراوح ما بين ٦٠٠٠ – ٣٠٠٠٠ تونيلاطه فحم فى السنة لتمويل فنارات الميناء، ومصلحة المياه، والسكة الحديد[٢٨] وأيضًا شركات ورمس Worms Co ، وبزان Pezan Co، وسافون وشركاه Savan & Co وكول Kul Co ببورسعيد، وكانت هذه الشركات تستورد من الخارج عبر مينائها كميات تتراوح ما بين ٩٠٠٠ – ١٠٠٠٠ تونيلاطة فحم فى السنة تقريبًا لتمويل الميناء وفناره، والسكة الحديد.[٢٩]

وبالسويس تأسست عدة شركات للفحم أيضًا منها هورن وشركاه Horn Company and Co ، وجاك جلو Jack Glo، كومبو وشركاه Compo and Co، وترياناداس Teryandas، وويلس وأولاده Wells and Sons، وكانت هذه الشركات تستورد عبر مينائها كميات تتراوح ما

---

[٢٦] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص١٠٨، م٧ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٢هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٧٥م.

[٢٧] () محافظة السويس: صادر جهات، س٢٤٦ حديث، ل/ ٩/ ٤/ ١٦/ ٢٦٢ قديم، جـ١، ص١١٢، م١٤٢ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٧٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٠، جـ١، ص٨، م١٠٢ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٣٢٢هـ/ ١٦ يناير ١٩٠٥م.

[٢٨] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٦٠، ٩٦، م٢٣ بتاريخ ٤ صفر ١٢٨٥هـ/ ٢٧ مايو ١٨٦٨م، معية سنية عربى: قيد الافادات الرسمية الصادرة، س٢ حديث، ١٤ قديم، ص٢٣، م٣٢ بتاريخ ١١ شعبان ١٣١١هـ/ ١٧ فبراير ١٨٩٤م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٠، ص٩٤، م٩٢٦ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٣١٩هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ٣٤، جـ٥، ص٢٨٥، م١٣٩٦ بتاريخ غرة جماد أول ١٣٢٣هـ/ ٤ يوليو ١٩٠٥م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٩٤، ١٣٧، ٢٠٢، ٣٤٨، م٢٣٩، ٢٩١، ٧٠ بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٢٣ – ٢٢ صفر ١٣٢٤هـ/ ١٠ أكتوبر ١٩٠٥ – ١٧ أبريل ١٩٠٦م؛ نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ١، ص١٥٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٩ جماد أول ١٣٢٤هـ/ ١١ يوليو ١٩٠٦م.

[٢٩] () محافظة بورسعيد: وارد تلغرافات، س٤٤٦ حديث، ل/ ١١/ ١٢/ ٨/ ١٦١ قديم، ص١٠، ١١، م٥٧ بتاريخ ٢٤ ذو القعدة ١٢٩١هـ/ ٢ يناير ١٨٧٥م؛ صادر فروع محافظة بورسعيد: س١٠٩ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٥١٧ قديم، جـ٢، ص٢٦، م١٠٢ بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٩٦هـ/ ١٧ يوليو ١٨٧٩م؛ صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٢م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٠، ص٣٣٧، م٢٥٠ بتاريخ ٦ رجب ١٣١٩هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٥، جـ٤، ص١٧٦، م٢٣٨ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٣٢٠هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٠٢م؛ نفسه: م١/ ١/ ٢٤، جـ١، ص٢٦٤، م٣٨ بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٣٢١هـ/ ٣٠ يناير ١٩٠٤م؛ نفسه: م١/ ١/ ٣٩، جـ١، ص٤٤٨، م٥٨ بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٣٢٣هـ/ ١٢ فبراير ١٩٠٦م؛ نفسه: م١/ ١/ ٤٧، جـ١، ص٤٥٣، م٧٧ بتاريخ ١٦ محرم ١٣٢٥هـ/ ١ مارس ١٩٠٧م؛ نفسه: م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص٣٣٥، م٢٣١ بتاريخ ١٧ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٠٨م.

بين ٥٠٠٠ – ٢٠٠٠٠ تونيلاطة فحم فى السنة لتمويل فنارات الميناء، ووابور عايدة، والسكة الحديد.[٣٠]

ولكن يلاحظ أن معظم هذه الشركات تركزت بالإسكندرية ويرجع ذلك إلى أهمية مينائها التجارى التى جذبت العديد من وسائل النقل البحرى المختلفة بالإضافة إلى كثرة فناراته ومما تحتاجه من فحم لتأدية أشغاله. وفى الوقت نفسه نجحت هذه الشركات فى الاستحواذ على نصيب الأسد من تجارة هذه السلعة مما جعلها تنافس مصلحة الفحومات بالموانئ الرئيسة السابقة إذ كانت تبيع للمشترى بنسبة ٧٪ بدلاً من ٨٪ كما هو مقرر بالجمرك مستندة فى ذلك إلى عدم توافر القبانية بتلك الجمارك فى وزن الكميات المطلوبة للمشترين فضلاً عن اشتهار بعضهم بعمليات الغش فى الأوزان مما أضر ذلك بحقوق الميرى مما دفع الأخيرة إلى إصدار أمر فى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م بإشراف الجمارك على عملية الشراء من هذه الشركات لتحصيل الرسوم المقررة على الكميات المباعة للتجار أو لغيرهم[٣١]، فكان ذلك دليلاً واضحًا على نفوذ تلك الشركات – إلى جانب تجار الفحم – فى الاستحواذ بدرجة كبيرة على هذه التجارة ودورها فى تمويل المصالح المهمة بمصر بصفة عامة.

ويمكن القول إن عدم وجود مثل هذه الشركات بميناءى رشيد ودمياط إنما يرجع لقلة نشاطهما التجارى لظروفهما الجغرافية، وإن اعتمدا على بعض الشركات فى تمويل فناراتهم بالفحم.

وقد اتجه بعض أصحاب هذه الشركات إلى استئجار مساحات ببعض الموانئ لتخزين فحمهم لحين توريده إلى الجهة المراد نقله إليها مما حقق أرباح للميرى من حيث قيمة إيجار تلك المساحات، وعوائد التخزين فعلى سبيل المثال استأجرت شركة ويلس وأولاده مساحة من أحد أرصفة ميناء السويس لتفريغ مشحون وابوراتها من الفحم لحين نقله إلى ميناء بور إبراهيم لمدة أسبوع بمبلغ ٦٠٠ قرش[٣٢]، واستأجرت كل من شركات هنتر وشركاه مساحة قدرها ٤٥٤٤ مترًا لمدة سنة بمبلغ ٩٢١٤ قرشًا و٢٠ بارة، وبتسالى، وموس مساحة قدرها ٦٠٠٠ متر موزعة عليهما بالتساوى لمدة سنة بواقع المتر الواحد ١٨٠ مليمًا، ورولو وأولاده مساحة قدرها ٤٩٦٨ مترًا لمدة سبعة شهور بمبلغ ١٢٠ جنيهًا مصريًا، وشركة استايلى وأولاده مساحة قدرها ٤٣٦٧ مترًا لمدة سبعة شهور بمبلغ ٥٤ جنيهًا مصريًا كل ذلك بميناء الإسكندرية.[٣٣]

وبميناء السويس استأجرت شركة جاك جلو وشركاه مساحة قدرها ٤٤٢ مترًا سنويًا بمبلغ ٨٢٠ قرشًا[٣٤] كما استأجرت شركة سافون وشركاه مساحة قدرها ٢٦٢ مترًا بميناء بورسعيد لمدة أسبوع بمبلغ جنيه و ٦٩٩ مليمًا[٣٥]. ويلاحظ أن المساحات التى استأجرتها تلك الشركات كانت تتفاوت فى أثمان تأجيرها تبعًا للمساحة ولأهمية الميناء.

---

[٣٠] () صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٢م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٤، جـ٣، ص٤٠٠، م٥٤٦ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٢٠هـ/ ٥ يوليو ١٩٠٢م؛ نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص٤٦٣، م٤١٥ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٣٢٦هـ/ ٢٧ يونيه ١٩٠٨؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص١٩١، مادة بدون رقم بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٠٨م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ١٤/ ١٣، ص١٥٥، م١٢٢ بتاريخ غرة محرم ١٣٢٩هـ/ ٢ يناير ١٩١١م.

[٣١] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص١٠٨، م٧ بتاريخ ١٣ شعبان ١٢٩٢هـ/ ١٤ سبتمبر ١٨٧٥م.

[٣٢] () معية سنية عربى: قيد الإفادات الواردة للجهة السنية من المديريات والمحافظات، س٥ حديث، ١٧ قديم، ص٣، م٦ بتاريخ ٢٠ ذى الحجة ١٢٩٢هـ/ ١٧ يناير ١٨٧٦م.

[٣٣] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٠، ص٩٤، م٩٢٦ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٣١٩هـ/ ١٢ سبتمبر ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٤، جـ٣، ص٤٠٠، م٤٦ بتاريخ ٢٩ رجب ١٣٢٠هـ/ ٥ يوليو ١٩٠٢م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٩٧، ٢٠٢، م٢٤٠، ٢٧١ بتاريخ ١٤ شعبان – ٩ شوال ١٣٢٣هـ/ ١٤ أكتوبر – ٧ ديسمبر ١٩٠٥م؛ نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ١، ص١٥، ٧٢، ٨٢، ٨٤، ٩٣، ١٥٠، ١٥١، م٢٠، ٣٢، ٨٥، ٨٧، ٩٦، ١٥٣، ١٥٤ بتاريخ ١٦ ذو الحجة ٢٣ – ١٩ جماد أول ١٣٢٤هـ/ ١٢ فبراير – ١١ يوليو ١٩٠٦م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص١٩١، مادة بدون رقم بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٣٤] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص٣٣٥، م٢٣١ بتاريخ ١٧ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٤ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٣٥] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ١٤/ ١٣، ص١٥٥، م١٢٢ بتاريخ غرة محرم ١٣٢٩هـ/ ٢ يناير ١٩١١م.

على أية حال لقد سمح للتجار وأصحاب الشركات بممارسة تجارتهم للفحم داخل الموانئ دون مشكلات ولكن بعدة شروط منها الالتزام بدفع رسوم الجمرك، وعوائد التخزين[٣٦] وإذا حدث لأى وابور أو سفينة ممن تحمل الفحم سواء لتاجر أو لصاحب شركة عوارية نظير تصادمه بوسيلة نقل بحرى آخرى أو بأحد منشأت الميناء القادم له يتكفل أيًا منهم بدفع مصاريف إصلاح تلك العوارية دون أية مسئولية من مصلحة الميناء[٣٧] وفى حالة تعرض إحدى وسائل النقل البحرى المحملة بالفحم للغرق فليس من حق صاحب الفحم التقاط الفحم المتساقط منها بالبحر لأن ذلك من اختصاص أشخاص مخصصين لذلك، وبحصول على تصريح من بوليس الميناء، وأخيرًا الالتزام بعملية أوزان الفحم بإشراف الجمرك، وعدم ترك مشحونهم به لفترة طويلة عن المدة المحددة لهم منعًا لمصادرتها.[٣٨]

٢- النقل.

اتجهت أنظار مجموعة من أصحاب الثروات الإنجليزية بمصر إلى الاتجار فى الوابورات، أو تكوين شركات لها لتشارك فى عمليات النقل التجارى داخل وخارج مصر عبر الموانئ تحقيقًا لهدفين وهما تحقيق مكاسب كبيرة، ومتابعة النشاط التجارى للدول الأخرى حتى تضمن إنجلترا تبوأ مركز الصدارة فى تجارة مصر الخارجية من ناحية، وفوز وابوراتها بنصيب كبير فى عمليات النقل سواء بين الموانئ وبعضها أو بينها وبين الموانئ الأوروبية من ناحية أخرى.

وفى الوقت نفسه أخذت بعض التعهدات من قبل الحكومة المصرية تجاه تجار وأصحاب الشركات الأجنبية أو غيرها للنقل البحرى وهى تقديم حجة ملكية السفينة أو صورة منها مبينًا فيها اسمها بعد موافقة مصلحة الموانئ لتمييزها عن غيرها من السفن، ولمالك السفينة حرية اختيار اسم السفينة التى يملكها على ألا يختار اسمًا تحمله إحدى السفن التى تقوم بالملاحة البحرية إذ أن تشابه أسماء السفن يؤدى إلى وقوع مشكلات عديدة فى العمل، وخاصة إذا وقع للسفينة حادث بحرى[٣٩] وكذلك سند إنتسابه إلى دولته، بالإضافة إلى سجل بأسماء ملاحى السفينة، وسندات حمولتها وأجرتها وقائمة ببيان الحمولات، وسندات دفع الجمارك، وأخيرًا تصريحى رخصة السفر، والصحة على أن تسلم تلك البيانات إلى قبودان السفينة ليتم تقديمها عند دخوله أى ميناء للتأكد من صحة مرورها منعًا لحدوث أية مشكلات، أو التعدى على حقوق غيرهم من تجار وأصحاب الشركات للنقل البحرى الآخرين.[٤٠]

فبالنسبة لتجار وسائل النقل البحرى فكان من أشهرهم باركر Parker، وكلسون Celson، ومونيتو المالطى Moento، وجوانى Geuany، وتوماس Thomas، وجورجى Georgy، واسن تور Wasen Tours، وجاك ليوانا Jack Leyona، وجورج سافتون George Savton، ويلس Wells، وتمناكو المالطى Temnaco، وجريس Greis، وبنتاليون Pentalyon، وباير Bayer، وجون روس John Ross، ودوس بورك Doss Pork بميناء الإسكندرية، وكان هؤلاء تتراوح ملكيتهم للسفن ما بين ٣ – ٧ حسب إمكانياتهم المادية، وقد تخصصت هذه السفن فى شحن بضائع

---

[٣٦] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٠، ص٣٣٧، م٢٥٠ بتاريخ ٩ رجب ١٣١٩هـ/ ١٩ أكتوبر ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٥، جـ٤، ص١٧٦، م٢٣٨ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٣٢٠هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٠٢م؛ نفسه: م١/ ١/ ٢٥، جـ٢، ص٢٠، م٩٠ بتاريخ ٣٠ ذو الحجة ١٣٢١هـ/ ١٧ مارس ١٩٠٤م؛ نفسه: م١/ ١/ ٤٤، جـ٦، ص٤١٧، م٢١٤ بتاريخ ٢٤ رجب ١٣٢٤هـ/ ١٣ سبتمبر ١٩٠٦م؛ نفسه: م١/ ١/ ٤٧، جـ١، ص٤٥٣، م٧٧ بتاريخ ١٦ محرم ١٣٢٥هـ/ ١ مارس ١٩٠٧م.

[٣٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٤٧، جـ١، ص٣١٩، م٢٣٦ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٣٢٤هـ/ ٨ فبراير ١٩٠٧م.

[٣٨] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ٢، ص٤٤٩، م١٧٦ بتاريخ ١٥ جماد آخر ١٣٢٥هـ/ ٢٦ يوليو ١٩٠٧م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ٧، ص١٧٤، مادة بدون رقم بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٥ ديسمبر ١٩٠٨م.

[٣٩] () لوائح وقوانين: محفظة ٦٩، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٢٨٤هـ/ ١٧ أبريل ١٨٦٨م؛ ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص٥٤، م٣٥ بتاريخ ٨ ذو القعدة ١٢٩١هـ/ ١٧ ديسمبر ١٨٧٤م.

[٤٠] () وزارة الحقانية: المرجع السابق، ص١٥.

متنوعة على رأسها الفحم، ومعدات، وحديد، وماكينات هندسية، ومحاصيل، وأقمشة، وبريد وركاب، وذلك بين ميناء الإسكندرية، وموانئ ليفربول، واستانبول وتريستا، وقبرص، وأزمير، والهند.[٤١]

ومن أشهر تجار المراكب فريدوم Freedom، وجورجى Georgy، وبيرنس Pairness، ووارامس Worms، وسميل Smail، وكساويتى المالطيين Cassawity، ومادكو Madaco، وقد عملت تلك المراكب أيضًا بميناء الإسكندرية والتى استخدمت فى نقل الفحم، والجلود، والزيوت، والمحاصيل، والفواكه، والدخان، والمؤن الخاصة بكنيسة الإنجليز بالميناء الغربى بالإسكندرية سواء بين الموانئ أو بعضها أو بينها وبين بعض الموانئ الأوروبية الأخرى وكانت ملكيتهم لها تتراوح ما بين ٤ - ١٠ مراكب.[٤٢]

وبنفس الميناء عملت مجموعة من الفلايك، والقوارب والمواعين، والصنادل يمتلكها أيضًا عدد من التجار الإنجليز ومن أشهر تجار الفلايك دوس بيجر Doss Peger، ورينس Raness، وجاك روس Jack Ross، وجان ولكس Jan Wolx. وكان هؤلاء تتراوح ملكيتهم للفلايك ما بين ٦ – ١٠ فلوكات[٤٣]. أما تجار القوارب فكان منهم تابلور Talbor، وترون المالطيين Tron، ودوس Doss، وجون فرنك John Frank الإنجليزيين وكانت ملكيتهم تتراوح ما بين ٥ – ٧ قوارب[٤٤]. وعن تجار المواعين فمن بينهم كراوزى Carawazy، وجوانى فروجه Gwany Farogah المالطيين، وباربر Barbar، وجورجى Georgy الإنجليزيين، وكانت ملكيتهم تتراوح ما بين ٤ – ٦ ماعونات.[٤٥]

---

[٤١] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ١١٥٨ قديم، ص٣٦، ٥٢، ٥٣، م٥١، ١٠٥ بتاريخ ٧ رجب – ١٥ شعبان ١٢٨٠هـ/ ١٨ ديسمبر – ٦٣ – ٢٤ يناير ١٨٦٤م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص١٤٥، م٦٦٠ بتاريخ ٢٩ رمضان ١٢٨١هـ/ ٢٠ فبراير ١٨٦٥م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص٣٦، ٨٨، م٨، ٢٦ بتاريخ ٢٨ جماد أول – ٢٨ رجب ١٢٨٣هـ/ ٨ أكتوبر – ٦ ديسمبر ١٨٦٦م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص١٠٠، م٢١٩ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ١٣ مارس ١٨٦٧م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٥٣، ٩٦، م١٢، ٢٧ بتاريخ ٢٨ – صفر – ٢٢ شعبان ١٢٨٥هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٦٨م؛ معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٣٩ حديث، ١٩٤٧ قديم، ص١٧، م٤ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٢٩٠هـ/ ٤ يناير ١٨٧٤م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س٦١٨ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٤٨/ ٦٠ قديم، جـ١، ص١١٠، م٢٠٠ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩٥هـ/ يناير ١٨٧٨م؛ صادر مصلحة الفنارات: س١ حديث، ٢٣٨ قديم، ص٧٧، م١١٨ بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٨هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٨٠م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦، جـ١، ص٤٨٦، م٨١ بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٣١٨هـ/ ٢ مارس ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٨، ص٤٦٣، م٧٦ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٠هـ/ ٢٣ فبراير ١٩٠٣م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٩٧، ١٣٧، ١٦٢، ٣٤٨، ٣٦٠، م٢٤٠، ٢٥٨، ٢٧٢، ٧٠، ٧٣ بتاريخ ١٦ رمضان ١٣٢٤ – ٢٩ صفر ١٣٢٥هـ/ ٣ نوفمبر ١٣ أبريل ١٩٠٦م.

[٤٢] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص١٥٣، م٧٢ بتاريخ ١٨ شوال ١٢٨١هـ/ ١٦ مارس ١٨٦٥م؛ نفسه: س١٠٠٢ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص٧٠، م٤٦٣ بتاريخ ٢٨ جماد أول ١٢٨٥هـ/ ١٦ سبتمبر ١٨٦٨م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٣٣، م٦٦ بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٨٦هـ/ ٣ يونيو ١٨٦٩م؛ مصلحة الموانئ والمنائر صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٤، جـ٥، ص٢٨٥، م١٣٩٦ بتاريخ غرة جماد أول ١٣٢٣هـ/ ٤ يوليو ١٩٠٥م؛ نفسه: م١/ ١/ ٣٥، جـ١، ص١٠٤، م١٦٦٣ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٣٢٣هـ/ ١١ أغسطس ١٩٠٥م؛ نفسه: م١/ ١/ ٣٨، جـ٩، ص١٤٤، م٢٦٤٨ بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٢٣هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٠٥م.

[٤٣] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص٣٤، م٤٤ بتاريخ ٦ رجب ١٢٨٠هـ/ ١٥ ديسمبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٣٨، م١٨ بتاريخ ٢٨ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٧م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١، جـ١، ص٣٩٤ – ٣٩٧، مادة بدون رقم بتاريخ ١٦ شعبان ١٣١٦هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٨٩٨م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٦، جـ٤، ص١، م١٧٥٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٢٧هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٠٩م.

[٤٤] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١٩٠، م٥١ بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٨٢هـ/ ٢٩ يناير ١٨٦٦م؛ صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص١٣، م٨ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٩هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٨٨١م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٤٨٦، م١٤٠ بتاريخ ٢٥ جماد آخر ١٣٢٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٩٠٦م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٤٤٨، م١٧٤ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ أول فبراير ١٩٠٨م.

[٤٥] () محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٥٢، ص٥١، م٧٣ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص١٦٢، م٢٧٢ بتاريخ ٢٠ رمضان ١٣٢٣هـ/ ١٨ نوفمبر ١٩٠٥م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص١٩، ٢٠، ٢٥، ٤٢، ٦٦؛ مادة بدون رقم بتاريخ ٢٤ – ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٧هـ/ ٣ – ٥ يناير ١٩١٠م.

وأخيرًا تجار الصنادل وكان أشهرهم رومين Romain، وموس Moss، ورون Rohn، وكانت ملكيتهم لها تتراوح ما بين ٤ – ٦ صنادل[٤٦]. وقد تخصصت تلك الأنواع السابقة فى شحن بضائع متنوعة المفرغة من السفن، والوابورات بالميناء مثل البوستة، والمحاصيل، والفواكه، وملح البارود، والمهمات الخاصة بالجمارك سواء كانت مؤنًا أو موازين.[٤٧]

أما عن ميناء بورسعيد فقد كان هناك عدد من التجار الإنجليز ممن اشتهروا بتجارة تلك الأنواع السابقة فمن أشهر تجار السفن ماجنت Magnet، وفرداكى Fradiky، وسافير المالطى Safir، وقد تراوحت ملكيتهم لها ما بين ٥ – ٨ سفن تخصصت فى شحن الحديد، والأخشاب، والفحم، والأقمشة، والمواشى، والركاب بين الميناء والموانئ الأوروبية[٤٨] ومن تجارالمراكب بيرنيس Bernies، وسلسيا Selesia المالطيين، وكانت تتراوح ملكيتهم لها ما بين ٤ – ٦ مراكب تخصصت فى نقل بضائع تجارية متنوعة[٤٩] أما تجار الفلايك فمنهم روبير Robier، وسوندون Sondon، وتراون Trawen وقد تراوحت ملكيتهم لها ما بين ٤ – ٦ فلايك[٥٠]، وعن تجار المواعين فكان منهم تشمبرلين Chembrlien، وجاك فالورن Jack Valorn المالطى وقد تراوحت ملكيتهم لها ما بين ٣ – ٨ مواعين وقد تخصصت – مثل الفلايك – فى شحن الفحم، والحبوب والجير، والمؤن الخاصة بالفنار داخل الميناء .[٥١]

وبميناء السويس ظهر عدد من تجار وسائل النقل البحرى فكان من أشهر تجار السفن نقولا المالطى Nicola ونيوستيد Newstead، وساين Sain، وجالى Galy، وولبى Welby، وسافتون Savton، وويلس Wells، وكان هؤلاء تتراوح ملكيتهم لها ما بين ٤ – ٩ سفن، وقد تخصصت فى شحن بضائع متنوعة مثل المعدات الخاصة بالميناء وفناراته، والفحم، واللحوم، والمواشى، والصمغ، والأقمشة، والمهمات الخاصة بعساكر البوليس بالميناء وغير ذلك سواء بين الميناء وباقى الموانئ المصرية أو بينه وبين الموانئ الأخرى مثل الهند، والحجاز، وسواكن، ومصوع.[٥٢]

---

[٤٦] () معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ٥٠، ص٤٧، م٤٥٦/ ٥٠ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٢٩٠هـ/ ٢٥ ديسمبر ١٨٧٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦١، جـ١١، ص١٧٥، م١٩٦٨ بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٢٦هـ/ ١٨ نوفمبر ١٩٠٨م؛ نفسه: م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٤٢، م١٣٦ بتاريخ ١٢ محرم ١٣٢٧هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٩م.

[٤٧] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٣٨، م١٨ بتاريخ ٢٨ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٧م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٤٢، م١٣٦ بتاريخ ١٢ محرم ١٣٢٧هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٩م.

[٤٨] () صادر محافظة بورسعيد: س٨ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٥٠ قديم، جـ٢، ص١٨، م٢ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٨٥هـ/ ١٢ يناير ١٨٦٩م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٠، ص٤٠٠، م١١٠٨٥ بتاريخ ١٧ رجب ١٣١٩هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٩٠١م.

[٤٩] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر دواوين، س٩، ص٣٤، م٣٩ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٨٩هـ/ ٢٦ مارس ١٨٧٢م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣، جـ٣، ص٤٢٧ م٧٠ بتاريخ غرة ربيع ثانى ١٣١٨هـ/ ٢٩ يوليو ١٩٠٠م.

[٥٠] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٦/ ٤٢٧ قديم، جـ١، ص١٥٣، م٢٩ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٠هـ/ ٢٣ يناير ١٨٦٤م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم، جـ١، ص٧٩، م١٧٨١ بنفس التاريخ؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ١، ص١٧، م٢٢ بتاريخ ٣ محرم ١٣٢٤هـ/ ١٧ فبراير ١٩٠٦م.

[٥١] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥٢، جـ٦، ص٣٦٣، م٣٩٥ بتاريخ ٥ شوال ١٣٢٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٩٠٧م؛ نفسه: م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٤٤٨، م١٧٤ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ أول فبراير ١٩٠٨م.

[٥٢] () معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٤ حديث، ١ قديم، ص٦٣، م٨ بتاريخ ١٢ جماد ثانى ١٢٨٦هـ/ ١٩ سبتمبر ١٨٦٩م؛ محافظة السويس: صادر جهات، س٢٤٦ حديث، ل/ ٩/ ٤/ ١٦/ ٢٦٢ قديم، جـ١، ص٣٧، م٦ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٠هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٣م؛ ديوان الداخلية: وارد دواوين العموم، س٤٣٠، جـ١، ص١٢، م٦ بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩١هـ/ ١٥ مارس ١٨٧٤م؛ معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٤ حديث، ١ قديم، ص٢٢، م٤ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩١هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٧٤م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦، جـ١، ص٤٨٦، م٨١ بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٣١٨هـ/ ٢ مارس ١٩٠١م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص٤٦٣، م٧٦ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٠هـ/ ٢٣ فبراير ١٩٠٣م.

وإلى جانب ذلك كان هناك قلة من تجار الفلايك، والصنادل نذكر منهم ديرون Dairon، وكاريبا Cariba المالطيين من تجار الفلايك[٥٣]، واندلو Andlo ومادكو Madico المالطيين من تجار الصنادل[٥٤]، وقد تخصصت كل منها فى شحن بضائع تجارية متنوعة كالجلود، والأقمشة، والفواكة، وفى أعمال الصيد.[٥٥]

أما ميناءى رشيد، ودمياط فقد نالا خطًا بسيطًا من تجارة النقل البحرى لطبيعتهما الجغرافية حيث اقتصر على وجود عدد من التجار الإنجليز ممن يمتلكون عدد من الفلايك، والصنادل، والنقاير، وقد تولت تلك الأنواع مهمة شحن المحاصيل وعلى رأسها الأرز بينهما وبين باقى الموانئ الرئيسة الأخرى كالإسكندرية، وبورسعيد، والسويس. فمن أشهر تجار الفلايك برشيد مونارك Monarch[٥٦] وتوماس Thomas [٥٧] وكابو بوريتو Capo Porto وبليجان Pelgian المالطيين بميناء دمياط[٥٨] أما تجار الصنادل فكان منهم جوانى Gowany[٥٩] وستورد Steward بميناء رشيد[٦٠]، وسيديون Sidon[٦١] ورينى Riny بميناء دمياط[٦٢]، وأما تجار النقاير فمن بينهم اينونيان Einionian بميناء رشيد[٦٣] ولوفير Lovaire بميناء دمياط.[٦٤]

ولم يقتصر الأمر على هؤلاء التجار، بل سعت إنجلترا إلى تكوين شركات لها لاسيما بالموانئ الرئيسة لتكون فى خدمة النقل البحرى عبر الموانئ المصرية بشكل أوسع ضمانًا منها للاستحواذ على نصيب كبير من عمليات النقل لتحقيق مكاسب عالية. من أمثلة الشركات التى شاركت فى عمليات النقل بسفنها ومراكبها بميناء الإسكندرية، كلسون هكس وشركاه Calson Heks & Co ، وبيبى وشركاه Baby & Co ، وبرودس Brodes، وباركر Barker، وموسينى Moseni، وآلن والدرسن Alen Walderson، سوليناس المالطى Solenas، ونايل ترانسبورت Nail Transport، وكانت تلك الشركات تتراوح ملكيتها للسفن ما بين ١١ – ١٨ سفينة ومن المراكب ما بين ١٢ – ٢٠ مركبًا خصصت لعمليات التبادل التجارى بين الميناء والموانئ الأوروبية الأخرى فى شحن البضائع المتنوعة، والفحم، والبوستة والركاب، ونقل العساكر البريطانية من

---

[٥٣] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص٢٢٤، م٢٠٦ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٣٢٦هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٠٨م؛ نفسه، م١/ ٥/ ٤، ص١٤، ١٥، م٩٢٤ بتاريخ ١٠ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٤ ديسمبر ١٩٠٨م.

[٥٤] () محافظة السويس: صادر دواوين، س١٢٧ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١٢/ ٢٥٦قديم، جـ١، ص١٦٢، م٢ بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٧٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ١٤/ ١٣، ص٢٥٢، م٣٢ بتاريخ ٩ صفر ١٣٢٩هـ/ ٩ فبراير ١٩١١م.

[٥٥] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص٢٢٤، م٢٠٦ بتاريخ ٢٤ ربيع أول ١٣٢٦هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٠٨م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ١٤/ ١٣، ص٢٥٢، م٣٢ بتاريخ ٩ صفر ١٣٢٩هـ/ ٩ فبراير ١٩١١م.

[٥٦] () صادر تحصيلات الحوض والمحمودية: س٢٥٨ حديث، م١/ ٦/ ١ قديم، ص٣٤، م٢ بتاريخ ٢٢ شوال ١٣٠٢هـ/ ٤ أغسطس ١٨٨٥م.

[٥٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١، جـ١، ص٣٩٧، مادة بدون رقم بتاريخ ١٩ رجب ١٣١٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٩٨م.

[٥٨] () صادر محافظة دمياط: س١٦٧ حديث، ل/ ١٧/ ٣/ ٤/ ٢٣٥ قديم، جـ٣، ص١٩، ٢٧، ٢٨، م٨٨٧، ٩٤٧ بتاريخ ٢٧ محرم – ٥ صفر ١٢٨٠هـ/ ١٤ – ٢٢ يوليو ١٨٦٣م؛ ديوان المالية: أوامر: س١٩٣٠، ص١٥٥، م١٢ بتاريخ ٤ ربيع آخر ١٢٨٧هـ/ ٤ يوليو ١٨٧٠م.

[٥٩] () معية سنية عربى: قيد الإفادات الواردة من الأقاليم والمحافظات، س ٢ حديث، ١٨٦٤ قديم، جـ١، ص٣، م٦ بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٤ مارس ١٨٧٣م.

[٦٠] () نفسه: قيد الأوامر الكريمة، س٤ حديث، ١ قديم، ص٢٢، م٤ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩١هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٧٤م.

[٦١] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٤٢، م١٣٦ بتاريخ ١٢ محرم ١٣٢٧هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٩م.

[٦٢] () نفسه: م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٨٢، م١٦٤ بتاريخ ١٥ صفر ١٣٢٧هـ/ ٨ مارس ١٩٠٩م.

[٦٣] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص٤٢٧، م١٣١٦ بتاريخ ١٤ رجب ١٣٢٨هـ/ ٢٢ يوليو ١٩١٠م.

[٦٤] () نفسه: م١/ ١٤/ ١٣، ص٢٥٧، م٢١٠ بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٢٩هـ/ ٢٠ فبراير ١٩١١م.

بلادها إلى مصر لتأمين وجودها فيها وحماية مصالحها فى موانيها[٦٥]. هناك شركة كوهين وشركاه Kohen & Co، وروتران وشركاه Rotran & Co ، ودوكابالو Dokabalo والتى كان مقرها الرئيسى بالإسكندرية أما فرعها فكان بلندن، وفوسيتر وشركاه Foster & Co ، والشركة الإنجليزية للنقل البحرى، وقد استأجرت تلك الشركة أرض داخل الميناء الغربى لتكون مكانًا لاستراحة سفنها ومراكبها؛ وقد تخصصت هذه الشركات فى نقل بضائع تجارية متنوعة بين الميناء والموانئ الأوروبية[٦٦]، إلى جانب شركة السكورتاه الإنجليزية والتى اختصت بنقل الفواكة والمعلبات الصادرة والواردة بواسطة سفنها[٦٧]، ومن أشهر الشركات التى تخصصت فى نقل ما بين الإسكندرية وبورسعيد وإنجلترا، شركة انجرج Engery Co وكان مقرها الرئيس بالإسكندرية، أما فرعها فكان بلندن[٦٨]، أما عن الشركات الانجرارية (الملاحية) بنفس الميناء فكان هناك شركة موس وشركاه Moss & Co وهى مخصصة لنقل البريد عن طريق سفنها .[٦٩]

أما عن شركات النقل البحرى بميناء بورسعيد فمنها ريت Right واستليدين Esteldien، وكليتون Claiton، ودوك كوست وشركاه Doc Coast & Co للسفن والمراكب، والتى تخصصت فى نقل البضائع المتنوعة، والركاب داخل وخارج الميناء.[٧٠]

وبميناء السويس تعددت شركات النقل البحرى التى ساهمت بدور كبير فى عمليات النقل للبضائع المتنوعة إلى جانب نقل الحجاج، فمن أمثلتها شركات ديسبون Desbon، وبونوتو Panoto، وكوابيسان Cowapsian، وشيرن Shern وسولون Solon، وهبيسلون Hapislon، واستبلدون Estpldon، وماجرينى وشركاؤهم Magreiny & Co، للسفن والتى ارتكز نشاطها بدرجة كبيرة على نقل الحجاج تحقيقًا للإيرادات العالية، مع قيامها – فى غير موسم الحج – بعمليات نقل البضائع بين الميناء وموانئ استانبول، وأدرنه، وسواكن، ومصوع؛ وجده، وينبع، وبومباى، ولندن، وقبرص.[٧١]

---

[٦٥] () معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ١٠٧، دفتر ٥٣٣، ص١٩٨ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٦٣م؛ صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص١٣، ١٤، م٦ بتاريخ ٧ شوال ١٢٨٠هـ/ ١٦ مارس ١٨٦٤م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س٤٠١ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٩٩/ ٤٥٩ قديم، جـ٤، ص٢٠٩، م٦٧٠ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٢هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٦٥م؛ صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٨ حديث، ل/ ٣/ ٥٨ / ٩٧٦ قديم، ص٦، م٧ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٥هـ/ ٢٦ أكتوبر ١٨٦٨م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٢٥، م٤٥ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٢٨٦هـ/ ١٩ يونيو ١٨٦٩م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س٤٢٠ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣٨٨/= =٦٢٧ قديم، جـ٤، ص٧١٣، م٤١٦ بتاريخ ٢٧ محرم ١٢٨٧هـ/ ٢٩ أبريل ١٨٧٠م؛ الأخبار: ص١، العدد ٢١٢ بتاريخ ٤ رمضان ١٣١٥هـ/ ٢٦ يناير ١٨٩٨م.

[٦٦] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٧١، م١٤ بتاريخ ٤ جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص٣٨، ٧٤، م١٩، ١٢٣٣ بتاريخ ٢٢ جماد ثانى – ١٧ رمضان ١٢٨٣هـ/ ١ نوفمبر ٦٦ – ٢٣ يناير ١٨٦٧م؛ نفسه: س١٠٠٤ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٦/ ٦٥٠ قديم، جـ١، ص٣٦، م٧٨٥ بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٧هـ/ ٩ يناير ١٨٧١م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٤٠، م١٢ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٣هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٦م.

[٦٧] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص١٠٢، م٢٨١ بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ٣١ مارس ١٨٦٧م.

[٦٨] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٢٣ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٣٠/ ٣٨ قديم، جـ١، ص٢٠، ٢٢ بتاريخ ٢٣ ربيع أول – ٣ ربيع ثانى ١٢٩٤هـ/ ٧ – ١٧ أبريل ١٨٧٧م.

[٦٩] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٤ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٦/ ٦٥٠ قديم، جـ١، ص٣٦، م٧٨٥ بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٧هـ/ ٩ يناير ١٨٧١م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٣٦٧، م٣٢٥ بتاريخ ٣ شعبان ١٣٢٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٠٤م.

[٧٠] () محافظة بورسعيد: صادر تلغرافات، س٥٦ حديث، ل/ ١١/ ٣/ ٢/ ٣٤٤ قديم، ص٧، م٩٤ بتاريخ ١٨ جماد أول ١٢٨٥هـ/ ٦ سبتمبر ١٨٦٨م؛ ديوان الداخلية: وارد دواوين العموم، س٤٢٥، جـ٣، ص١٨، م١٧٤ بتاريخ ٢١ جماد أول ١٢٨٨هـ/ ٨ أغسطس ١٨٧١م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إنجليزى/ عربى، م١/ ٤/ ٨، جـ١، ص٢٧٢، م٢٤٢ بتاريخ ٢٠ محرم ١٣٢٨هـ/ أول فبراير ١٩١٠م.

[٧١] () محافظة السويس: صادر دواوين، س١٢١ حديث، ل/ ٩/ ١٢/ ٢٥٦ قديم، جـ١، ص١٦٢، م٧٩ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٩هـ/ ٢٨ أكتوبر ١٨٧٢م؛ نفسه: صادر جهات، س٢٤٦ حديث، ل/ ٩/ ١٦/ ٢٦٢ قديم، جـ١، ص١٠، ١٨١، م٨، ٢٥١ بتاريخ ٢٨ رجب – ٩ رمضان ١٢٩٠هـ/ ٢١ سبتمبر – ٣١ أكتوبر ١٨٧٣م؛ معية سنية عربى: قيد الإفادات الواردة من الأقاليم والمحافظات، س٢ حديث، ١٨٦٤ قديم، جـ١، ص٣، م٦ بتاريخ ١٤ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٤ مارس ١٨٧٣م؛ ديوان الداخلية: صادر دواوين العموم، ل/ ٣١/ ١/ ٣٧، ص٥٣،

بالإضافة إلى ذلك تأسست شركات للسفن والمراكب لنقل البضائع بين الميناء وغيره من الموانئ الأوروبية مثل شركة ترابلت Traplet وهى مخصصة لنقل الصمغ العربى من الخرطوم بطريق الشلالات للشركة التجارية المصرية بالسويس[٧٢]. وشركة بورنج Bowring Co والتى تخصصت فى نقل البضائع الثقيلة كالأخشاب، والحديد ومصنوعاته، وفلايك الصيد، واللانشات، وإلى غير ذلك.[٧٣]

كما كانت هناك شركات للقطاير بنفس الميناء تقوم بنقل المياه، والفحم، والركاب من وإلى السفن البخارية من أمثلتها شركة انطون وشركاه Anton & Co والتى كانت تضم نحو ٣٠ قطيرة[٧٤] ومونيتو والتى كانت تضم نحو ٣٢ قطيرة.[٧٥]

يتضح مما سبق أن مهام السفن، والوابورات، والمراكب سواء التى يمتلكها التجار أو الشركات لم تقتصر على نقل السلع، والبضائع، والمحاصيل، وغيرها مما يدخل فى صميم الأنواع التجارية وإنما تعدتها إلى نقل الركاب سواء فى شكل تجارى أى بالنولون الكامل، أو فى شكل الاستثناءات الميرية فى مجال الخدمات، وكذلك البريد بما يحمله من أخبار ومنافع، الأمر الذى جعل مهامها فى إطار حركة التبادل الخارجى، وليست التجارة فقط، بل كانت هناك بعض السفن التى خُصصت لنقل العساكر البريطانية من بلادها إلى مصر لتأمين وجودها بها وحماية مصالحها فى موانيها.

ومن ناحية أخرى تركز نشاط معظم تجار، وشركات السفن والمراكب بميناء الإسكندرية باعتباره من أكبر الموانئ تميزًا فى نشاطه التجارى فكان إبحار تلك السفن، والمراكب إلى الموانئ العثمانية جاء فى المرتبة الأولى، ويعزى ذلك إلى وجود خطوط سيرها التى كانت تصل استانبول، وتبعًا لأهمية العلاقة السياسية بين مصر والدولة العثمانية من جانب، ولعدم وجود سفن بخارية كافية لدى الدولة العثمانية من جانب آخر ثم تلاها الشام، وقبرص، والموانئ البريطانية من حيث أعداد السفن، والمراكب المتجهة فيما بينهم وبين الإسكندرية، وذلك لعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة لتلك الجهات.[٧٦]

ثم يأتى ميناء بورسعيد فى المرتبة الثانية حيث يلاحظ تفوق حركة السفن والمراكب بينه وبين ميناء الإسكندرية، وذلك لبروزه على الخريطة الملاحية للسفن بين الأخير، وموانئ الشام، وموانئ الدولة العثمانية من ناحية ثم بين ميناء الإسكندرية، وموانئ البحر الأحمر من ناحية أخرى ثم ميناء السويس فى المرتبة الثالثة، والذى نشط حركة السفن بينه وبين موانئ الحجاز، وجدة لازدهار موسم الحج إلى جانب موانئ البحر الأحمر كسواكن ومصوع، وبعض الموانئ الأوروبية الأخرى، أما رشيد، ودمياط فقد تركز تحرك المراكب الشراعية، والفلايك، والمواعين، والصنادل وغير ذلك من وسائل النقل البحرى الصغيرة بهما كوسيلة لنقل السلع والبضائع بين موانئ مصر نظرًا لظروفهما الجغرافية.

م٥٣ بتاريخ ٩ رجب ١٢٩١هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٧٤م؛ صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٩٩هـ/ ١٩ يناير ١٨٨٢م؛ المقطم: ص١، العدد ٢٦٦٦ بتاريخ ٣ شعبان ١٣١٥هـ/ ٢٨ ديسمبر ١٨٩٧م. السنة التاسعة.

[٧٢] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص٣٨، م١٢٧٩ بتاريخ ٦ رجب ١٢٨٣هـ/ ١٤ نوفمبر ١٨٦٦م.

[٧٣] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٨٨، م٣١٤ بتاريخ ٥ رجب ١٣٢٢هـ/ ١٥ سبتمبر ١٩٠٤م.

[٧٤] () معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ١٠٧، دفتر ٥٣٣، ص١٩٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٢ نوفمبر ١٨٦٣م؛ نفسه: محفظة ١٠٩، دفتر ٥٣٣، ص٧٤٣، مادة بدون رقم بنفس التاريخ.

[٧٥] () محافظة السويس: صادر جهات، س٣٤٦ حديث، ل/ ٩/ ٤/ ١٦/ ٢٦٢ قديم، جـ١، ص٨، م٣ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩٠هـ/ ٢١ سبتمبر ١٨٧٣م.

[٧٦] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص٦٤، م١٩٩ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٦٦م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨/ قديم، جـ١، ص٤٠، م١٢ بتاريخ ٢١ صفر ١٢٩٣هـ/ ١٩ مارس ١٨٧٦م.

وإلى جانب هذه الشركات، أنشئت عدة بيوت بحارة – أصغر فى تكوينها من الشركة – إنجليزية ببعض الموانئ مثل الإسكندرية، وبورسعيد، والسويس وقد ضمت هذه البيوت عددًا من المراكب، والفلايك، والصنادل وقد تأسست هذه البيوت بجوار أكشاك جمعية شيالين الجمارك سواء على أرصفة الميناء أو جمركه لإمكان العثور عليهم عند الطلب، وقد تولت هذه البيوت مهمة نقل البضائع ما بين الموانئ وبعضها، وتفريغ البضائع المحملة على السفن والمراكب الواردة إلى الموانئ.(٧٧)

وكانت هذه البيوت تقع تحت إشراف مديرى الموانئ الموجودة بها لتنظيم عملها، وتحصيل العوائد المقررة عليها، وكذا تحرير الكشوفات الخاصة بمقدار البضاعة وأصنافها وتاريخ ورودها، واسم السفينة المحملة بها، والشركات التابعة لها منعًا لأى غش أو تزوير.(٧٨)

ومن الملاحظ أن بعض التجار أو أصحاب شركات النقل البحرى لم يكتفوا باستثمار رؤوس أموالهم بمفردهم، أو مع بنى جنسهم بل طعموا فى مشاركة جنسيات أخرى وعلى رأسهم المصريون ليفوزوا بحصة فى شركة أسسها مصريون، وعلى أرضهم تحقيقًا لمزيد من الأرباح فكان من أشهر هذه الشركات "الشركة المصرية فى سياحة السفن التجارية" والتى تأسست فى سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م وقد تألف أعضاؤها من إسماعيل راغب باشا، ومحمد شريف باشا، ونوبار باشا، وعبداللطيف باشا، وأحمد طلعت باشا، وحسين شيرين باشا، وأوبنهايم Obenhaim وادوارد ريو Edward Rew الإنجليزيين، وماكسميوس سكاكينى Maximus Sakakeny اليونانى، وزان سبيناد Zan Spenad الإيطالى بإشراف عبدالحليم باشا، وقد أعطيت الرخصة لهذه الشركة بالعمل لمدة ثلاثين سنة لتشغيل سفنها بالبحرين الأحمر والمتوسط برأس مال قدرة ٤٠٠ ألف ليرة إنجليزية.(٧٩)

وقد وضعت عدة بنود (٤٦ بندًا) منها ١٥ بندًا خاصًا بتأسيس تلك الشركة، وإعطاء الرخصة لها، والباقى خاص بتحديد نظام العمل بها، كان مضمونها أن يعين لهذه الشركة ضباط وبحريون مصريون حصلوا من قبل على شهادة بخدمتهم فى سفن البحرية الموجودة بالبحر الأحمر، والتى أطلق عليها الحجاز، ونجد، والقبارى، وجدة، وبالبحر المتوسط النيل، والجعفرية للتأكد من خبرتهم بأمور البحر على ألا يزيدوا عن ستة أشخاص فى كل سفينة من سفن الشركة، وكافة مصاريفهم على طرف الميرى. وقد منحت الحكومة لأصحاب الشركة أراضى بالقاهرة، والإسكندرية، والسويس لبناء محلات، ومخازن، وورش وغير ذلك مما يلزم لمصالح الشركة فى الأراضى المذكورة دون مقابل، وفى حالة انتهاء الرخصة ترد تلك الأراضى إلى الحكومة مرة أخرى بعد أن تدفع ثمن تلك المنشآت المقامة عليها إلى الشركة، أما فى حالة تجديدها فيبقى على هذه المنشآت لصالح الشركة بشرط أن تتعهد الأخيرة للحكومة بدفع قيمة السفن المشتراه للشركة – بناء على تقدير أهل الخبرة – فى مدة عشر سنوات أى بمعدل عشر الثمن سنويًا بلا فائض مع دفع ٢٥٪ من أرباح الشركة للحكومة على أن يضمن لأرباب الحصص المذكورين فائض أقل من ٦٪ سنويًا على رأس المال الذى يتحصل بصندوق الشركة من أرباب الحصص المشار إليهم.(٨٠)

---

(٧٧) صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١١٤، م٣٧ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٣١ ديسمبر ١٨٦٦م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٣٦٧، م٣٢٥ بتاريخ ٣ شعبان ١٣٢٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٠٤م.

(٧٨) مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٥٠٩، م١٥٤ بتاريخ ١٠ رجب ١٣٢٤هـ/ ٣٠ أغسطس ١٩٠٦م.

(٧٩) معية سنية عربى: قيد الأوامر المستديمة: س١ حديث، ١١٣٥ قديم، ص٤٥، م١٢ بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٣م.

(٨٠) شوقى عطاالله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر، ص٣٥٥- ٣٥٨.

تسرى على تلك الشركة بما أنها مصرية جميع الأحكام والقوانين المصرية رغم تباين جنسيات بعض أرباب حصصها، وفى الوقت نفسه أعفيت جميع المهمات المتعلقة بسفن الشركة كالفحم، والشحم، والزيت وغير ذلك من الرسوم الجمركية.[٨١]

أما عن نظام العمل بالشركة فمجلس الإدارة (المكون من عشرة أعضاء المؤسسين لها مدة الخمس عشرة سنة الأولى بالانتخاب ثم يصير تعيين آخرين بعد بدء المدة الثانية من الرخصة الممنوحة للشركة) الرخصة التامة، والتفويض المطلق فى إدارة الشركة وتنفيذ قراراتها، وتعيين مستخدمى الشركة أو عزلهم فى حالة مخالفتهم أحد منهم للأوامر؛ كذلك شراء الأراضى والعقارات، والسفن، والماكينات، وكافة المهمات اللازمة للشركة إلى جانب عقد المقاولات والمزادات، وترتيب الخطوط المقتضى تشغيل السفن فيها، وتسوية ميزانية الشركة سنويًا. ومن خصائصه أيضًا إقامة الدعاوى أمام المحاكم فى حالة حدوث خلافات بين أرباب الحصص بمقتضى القوانين المحلية، فضلاً عن توزيع الأرباح الصافية على ممثلى الشركة على النحو التالى ١٠٪ لأعضاء المجلس، و٨٠٪ لأرباب الحصص، و١٠٪ نقود احتياطى لزوم شراء أراضى، أو عقارات، أو معدات، أو سفن خاصة بالشركة، كما يحق لرئيس مجلس الإدارة رئاسة الجمعية العمومية الخاصة بالشركة، ويحل محله وكيل عند غيابه، وعند غياب الاثنين ينوب المجلس واحد من أعضائه ليقوم مقام الرئيس، ويصير جمع الآراء فى تلك الجمعية بمعرفة اثنين من أصحاب حصص الحائزين لأكبر حصص الشركة بشرط قبلوهم لتلك الوظيفة. وكان من اختصاصات تلك الجمعية مراجعة الحسابات السنوية، والتصديق عليها، وكذا كل ما يتعلق بدفاتر الشركة وميزانيتها بواسطة مفتشين متخصصين على أن تسرى جميع قرارات تلك الجمعية على جميع أرباب الحصص.[٨٢]

وهكذا يمكن القول إن هذه الشركة اعتبرت أولى خطوات مصر لبسط نفوذها فى البحر الأحمر خاصة بعد أن كونت أسطولاً بحريًا تجاريًا لربط موانئ البحر الأحمر بموانئ مصر عن طريق هذه الشركة[٨٣] لذا لم تبخل مصر على تمويل هذه الشركة عن طريق شراء الوابورات اللازمة لها بالبحرين المتوسط والأحمر، وإن وافقت الحكومة المصرية – بناء على التماس مقدم من الشركة – على تخفيض أثمان وابورات البحر الأحمر من ٣٧.٤٠٠ ليرة إلى ٢٠.٠٠٠ ليرة نظرًا لحاجة هذه الوابورات إلى إصلاحات، إلى جانب ذلك أمدت الحكومة المصرية هذه الشركة بضباط البحرية والفنيين وتنازلت لها عن المبانى اللازمة لمخازنها، وغيرها بأثمان رمزية، وسمحت لها بمساحات واسعة من الأراضى لإقامة منشآتها اللازمة لها، كما عهدت لها بأعمال أخرى كمد السكك الحديد وخلافها لتضمن لها أرباحًا تساعدها على الاستمرار فى القيام برسالتها، وقد ضمنت الحكومة لموظفى هذه الشركات – الذين كانوا أصلاً فى البحرية وأعيروا لهذه الشركات أو فصلوا عن الحكومة والتحقوا بالشركات الملاحية – مستقبلهم فعملت على ضم مدة خدمتهم فى هذه الشركات الملاحية وضمنت لهم ترقياتهم مع نظرائهم فى البحرية.[٨٤]

على أية حال لقد حققت تجارة النقل البحرى سواء لأصحابها من التجار أو الشركات مكاسب – إلى حد ما – كبيرة[٨٥] نتيجة لإسهامهم بنصيب كبير بتلك التجارة داخل الموانئ مما أدى إلى خلق

---

[٨١] () معية سنية عربى: قيد الأوامر المستديمة، س١ حديث، ١١٣٥ قديم، ص٤٧، م١٢ بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٧٩هـ/ ٢٤ مايو ١٨٦٣م.

[٨٢] () نفسه: ص٤٩- ٥٢، م١٢ بتاريخ ٥ ذى الحجة ١٢٧٩هـ/ ٢٤ مايو ١٨٦٣م.

[٨٣] () أحمد عبدالمنصف محمود: المرجع السابق، ص٧٠٣.

[٨٤] () شوقى عطاالله الجمل: الوثائق التاريخية لسياسة مصر، ص٣٦٩.

[٨٥] () استغل بعض تجار السفن والمراكب جزء من الثروة التى حققوها من وراء تجارتهم هذه فى شراء أراضى ببعض مدن الموانئ الرئيسة، أو بالقرب من هذه الموانئ بهدف إقامة منشآت تجارية عليها، أو لوضع بعض سفنهم أو مراكبهم المصابة لحين نقلها إلى الأحواض لصيانتها، إلى جانب إقراضهم لبعض المصريين لحل أزمتهم المالية، وإن لم تذكر الوثائق نسبة الفائدة المتفق عليها، وقد تعددت الأمثلة على لذلك (انظر: صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص١٦٤، م٣١ بتاريخ ٧ محرم ١٢٨٤هـ/ ٢١ مايو ١٨٦٧م؛ محكمة السويس الشرعية، مضبطة دعاوى، س٢، ص١٣٩، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٢ رمضان ١٢٨٤هـ/ ١٧ يناير ١٨٦٨م؛ محكمة السويس الرعية، مضبطة مبايعات، س٦٠، جـ١، ص٤، ٥، م٥ بتاريخ غرة شعبان ١٣١٢هـ/ ٢٧ يناير ١٨٩٥م؛ محافظة السويس، صادر دواوين، س١١٦ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١/ ٢١٨ قديم، جـ١، ص٢٠٩، م٥٤ بتاريخ ٢٣ شعبان ١٢٨٨هـ/ ٧ نوفمبر

نوع من المنافسة بينهم وبين أمثالهم من الجنسيات الأخرى، وعلى رأسهم الفرنسيون، وذلك لرغبة كل منهم فى الحصول على وضع متميز داخل الموانئ، وتحقيق مكاسب، حيث كان الطرفان يتسابقان فى شراء السفن أو غيرها من وسائل النقل البحرى بالموانئ الرئيسة فقد كان لفرنسا عدد من السفن والمراكب فى تلك الموانئ سواء يمتلكها تجار أو شركات وإن كانت أقل من مثيلتها الإنجليزية[٨٦]، ويرجع ذلك إلى أن وضع إدارة الموانئ فى أيدى الإنجليز قد ساعد على إعطاء الأولوية للتجار أو أصحاب الشركات سواء من بنى جنسهم أو من رعاياهم فى الفوز بنصيب كبير فى تجارة النقل البحرى عبر الموانئ المصرية.

وفى الوقت نفسه استفادت الحكومة من مكاسب هؤلاء التجار وأصحاب شركات النقل البحرى فيما يتعلق بتحصيل الرسوم المتنوعة المفروضة على سفنهم، ومراكبهم[٨٧]، وغير ذلك تبعًا لنوعية البضائع، وحمولتها، والمسافة التى قطعتها للوصول إلى الميناء المقصود، فعلى سبيل المثال قدرت الرسوم الجمركية المفروضة على السفن التابعة لشركة كلسون هكس وشركاه بميناء الإسكندرية فى سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م ٢٣٦٥ جنيهًا و ٥٣ مليمًا[٨٨]. فى حين تم تحصيل رسوم جمركية من شركة باركر بنفس الميناء مبلغ ٢٦٤١ جنيهًا و ٥٢ مليمًا فى سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٧م[٨٩]، أما شركة ريت بميناء بورسعيد فقد بلغت قيمة الرسوم الجمركية وعوائد الميناء والفنارات المفروضة على سفنها ومراكبها فى سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م مبلغ ٣٢٢٦ جنيهًا و٣٢ مليمًا[٩٠]. وبميناء السويس بلغت قيمة عوائد الفنارات المفروضة على سفن استبلدون فى سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ٣٧٥ جنيهًا و ١٢ مليمًا[٩١]. وعن شركة وابورات البوستة الخديوية لصاحبها آلن الدرسن بميناء الإسكندرية فقد بلغت قيمة عوائد الفنارات، والميناء، والتمكين مبلغ ٣١٩٣ جنيهًا و ٩٣ مليمًا فى سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٦م.[٩٢]

أما عن الرسوم المفروضة على التجار، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة عوائد الفنارات المفروضة على السفن التابعة لتوماس بميناء الإسكندرية فى سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م ٦٠٠٠ قرش

١٨٧١م؛ مضبطة محكمة السويس الشرعية، قيد المواد الشرعية، س١٨، ص٤٣، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ صفر ١٣٠٢هـ/ ٣ سبتمبر ١٨٨٤م).

[٨٦] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٥ حديث، س٤/ ١٨/ ٥ قديم، ص١٠٢، م١٧٨ بتاريخ ٩ محرم ١٢٨٠هـ/ ٢٦ يونيو ١٨٦٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٢٨، م١٢٤ بتاريخ ١٠ محرم ١٣٢٧هـ/ أول فبراير ١٩٠٩م.

[٨٧] () ظهرت عدة احتجاجات من بعض أصحاب شركات النقل البحرى الإنجليزية على تلك الرسوم لاسيما الخاصة بشحن البضائع وتفريغها بسبب زيادتها إلى ٢٠ مليمًا بعد أن كانت ١٥ مليمًا على الطن الواحد على السفينة عند دخولها أو خروجها من الميناء، أما سفن البوستة فقد زادت أيضًا من ١٢.٥ إلى ١٦ مليمًا بواقع الطن الواحد أيضًا، أما الصنادل والمواعين فتقرر تحصيل ٤٠ مليمًا بعد أن كان ٣٥ مليمًا عن الطن الواحد، وإذا كانت فارغة يخصم لها ٥٠٪ من أصل العوائد المستحقة عليها فحاول القنصل البريطانى التدخل لدى الحكومة المصرية للإقلال من تلك الرسوم خاصة بعد أن زادت احتجاجات شركات النقل الإنجليزية بميناء بورسعيد لكن دون جدوى حيث أن تلك الرسوم فرضت على جميع وسائل النقل بصفة عام.
(انظر: محفظة ٢٧، ملف ١٦ بتاريخ ٢٥ مايو ١٨٦٤م F. O. ٧٨- ٢٣٧١،)

[٨٨] () صادر محافظة الإسكندرية: س٤٠١ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٩٩/ ٤٥٩ قديم، جـ٤، ص١٢٠٩، م٦٧٠ بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٨٢هـ/ ٢٣ يوليو ١٨٦٥م.

[٨٩] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص١٠٠، م٢١٩ بتاريخ ٧ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ١٣ مارس ١٨٦٧م.

[٩٠] () صادر مصلحة الفنارات: س١ حديث، ٢٣٨ قديم، ص٧٧، م١١٨ بتاريخ ٨ محرم ١٢٩٨هـ/ ١١ ديسمبر ١٨٨٠م.

[٩١] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص١٦٠، م٢٣٨ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٢هـ/ ٢٣ سبتمبر ١٩٠٤م.

[٩٢] () نفسه: م١/ ١/ ٣٩، جـ١، ص٢٩٥، م٣٧ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٣٢٣هـ/ ٢٧ يناير ١٩٠٦م.

(٦٠ جنيهًا مصريًا)[٩٣] فى حين بلغت قيمة عوائد الفنارات المفروضة على ثلاث سفن تابعة لكل من جورجى، وجورج سافتون، وويلس بميناء الإسكندرية ٦٢ جنيهًا و ٩٣ مليمًا موزعة عليهم.[٩٤]

كما حُصلت عوائد صابورة على الوابورات التابعة لجريس بميناء الإسكندرية فى سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م بواقع ٧١ جنيهًا و ٦١٧ مليمًا[٩٥]. وعوائد ميناء قدرت بمبلغ ٦٧ جنيهًا و٣٠٠ مليم على سفن بنتاليون بنفس الميناء.[٩٦]

أما عن عوائد التمكين فقد بلغت قيمتها المفروضة على سفن ماجنت بميناء بورسعيد بواقع ٩٠٠ جنيه و٢٥٠ مليمًا فى سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٨م[٩٧] وبنفس الميناء بلغت قيمة تلك العوائد على السفن التابعة لفرداكى مبلغ ٣٧٠ جنيهًا و٦١٢ مليمًا فى نفس العام.[٩٨]

وعن الرسوم الجمركية فقد بلغت قيمتها المفروضة على السفن التابعة لجالى بميناء السويس بواقع ٨٠ جنيهًا و٧٥٠ مليمًا فى سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٨م.[٩٩]

وما بين العوائد التى حُصلت على المراكب، والفلايك، والصنادل، عوائد التمكين التى بلغت قيمتها على المراكب التابعة لبرنيس المالطى من رعايا إنجلترا بميناء بورسعيد ٢٦١٥ قرشًا و٧ بارات فى سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٩م[١٠٠]. كما بلغت قيمة عوائد ميناء ورسوم جمركية على مراكب فريدوم بميناء الإسكندرية ٦٠ جنيهًا و١٢ مليمًا[١٠١] أما عن الفلايك فقد بلغت قيمة عوائد الفنارات على الفلايك التابعة لدوس بيجر بميناء الإسكندرية ٧٢٠٠ قرش (بواقع ٧٥ قرشًا على الفلوكة الواحدة) فى سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٨م[١٠٢]. وأخيرًا فقد بلغت قيمة عوائد التمكين المفروضة على كل من الصنادل التابعة لاندلو بميناء السويس ٦٠٠ قرش و ٢٠ بارة فى سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م[١٠٣] و٣٠ جنيهًا و٩٥٠ مليمًا على الصنادل التابعة لرومين رولو وأولاده بميناء الإسكندرية فى سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م[١٠٤]. وقد أعفى من هذه العوائد السفن والمراكب المخصصة للبريد، وكذلك الحربية.[١٠٥]

ونتيجة لكثرة هذه العوائد كان بعض تجار وسائل النقل البحرى فى بعض الأحيان يتهربون من دفع تلك العوائد مما أثر على إيرادات الميرى؛ لذا اتخذت الحكومة قرارًا فى سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م بأن يتم تقديم كشوفات من مصلحة كل ميناء وجمركه يتضمن بيان بوسائل النقل البحرى

---

[٩٣] () صادر مصلحة الفنارات: س١ حديث، ٢٣٨ قديم، ص٧٣، م٢٧ بتاريخ ٩ محرم ١٢٩٨هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٨٠م.

[٩٤] () صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص١٣، م٨ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٩هـ/ ٢٠ يناير ١٨٨٢م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦، جـ١، ص٤٨٦، م٨١ بتاريخ ١١ ذو القعدة ١٣١٨هـ/ ٢ مارس ١٩٠٢م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص٤٦٣، م٧٦ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٢٠هـ/ ٢٣ فبراير ١٩٠٣م.

[٩٥] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٤٢، جـ٤، ص٨٠٣، م٢٥١ بتاريخ ٧ ربيع آخر ١٣٢٤هـ/ ٣١ مايو ١٩٠٦م.

[٩٦] () نفسه: م١/ ١/ ٥٢، جـ٦، ص٣٦٣، م٣٩٥ بتاريخ ٥ شوال ١٣٢٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٩٠٧م.

[٩٧] () نفسه: م١/ ١/ ٦١، جـ١١، ص١٣٠، م١٩٥٢ بتاريخ ٥ شوال ١٣٢٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٩٠٨م.

[٩٨] () نفسه: م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٤٤٨، م١٧٤ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ أول فبراير ١٩٠٨م.

[٩٩] () نفسه: م١/ ١/ ٦١، جـ١١، ص١٧٣، ١٧٥، م١٩٦٦، ١٩٦٨ بتاريخ ١٢ شوال ١٣٢٥هـ/ ١٨ نوفمبر ١٩٠٨م.

[١٠٠] () صادر محافظة بورسعيد: ٨ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٥٠ قديم، ٣٥٠ قديم، جـ٢، ص١٨، م٢ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٨٥هـ/ ١٢ يناير ١٨٦٩م.

[١٠١] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٨، جـ٩، ص١٤٤، م٢٦٤٨ بتاريخ ٢٥ شوال ١٣٢٣هـ/ ٢٣ ديسمبر ١٩٠٥م.

[١٠٢] () نفسه: م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٤٤٨، م١٧٤ بتاريخ ٢٨ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ أول فبراير ١٩٠٨م.

[١٠٣] () محافظة السويس: صادر دواوين، س١٢٧ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١٢/ ٢٥٦ قديم، جـ١، ص١٦٢، م٢ بتاريخ ٢١ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٧٣م.

[١٠٤] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٤٢، م١٣٦ بتاريخ ١٢ محرم ١٣٢٧هـ/ ٣ فبراير ١٩٠٩م.

[١٠٥] () صادر محافظة بورسعيد: ٨ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٥٠ قديم، جـ٢، ص١٨، م٢ بتاريخ ٢٨ رمضان ١٢٨٥هـ/ ١٢ يناير ١٨٦٩م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص٤٢٧، م١٣١٦ بتاريخ ١٤ رجب ١٣٢٨هـ/ ٢٢ يوليو ١٩١٠م.

المختلفة التى تدخل الميناء أسبوعيًا، ونوع البضائع المحملة بها، وحمولتها وجنسية تلك الوسائل واسم أصحابها ويتم ذلك بواسطة مراقبين إلى جانب قيامهم يوميًا بالتفتيش على البيانات الخاصة بدخول وخروج تلك الوسائل عبر الموانئ للحد من تهرب أصحابها من دفع العوائد المقررة عليهم.[١٠٦]

إضافة إلى هذه العوائد السابقة، كانت الحكومة تطالب أصحاب وسائل النقل البحرى بقيمة العواريات نظير إصابة سفنهم لسفن أخرى، أو الاصطدام بأحد منشآت الموانئ كالأرصفة مثلاً نظير الاصطدام بها عند الرسو عليها فعلى سبيل المثال تحصل من سميل قيمة عوارية قدرت بمبلغ ٥٠٠ قرش نظير اصطدام مركبه بمركب أحمد الزتشونى عند دخولها ميناء الإسكندرية مما نتج عنه ضرر بمركب الأخير[١٠٧]. كما حُصل ورمس تاجر المراكب أيضًا بنفس الميناء على مبلغ ١٣١٨ قرشًا و٣٠ بارة قيمة عوارية حدثت لأحد مراكبه نظير اصطدامها بأحد المراكب التابعة لأحد التجار المصريين[١٠٨] فى حين دفع ولبى أحد تجار السفن بميناء السويس إلى الميرى مبلغ ١٧٠ كيسة وكسور نظير إصابة إحدى سفنه لسفينة أخرى إنجليزية أثناء سفرها من السويس إلى سواكن محملة بالعساكر المصرية، ومهماتها مما نتج عنه غرق عدد من الأرواح والمهمات[١٠٩]. كما ألزم اثنان من التجار الإنجليز بميناء الإسكندرية بدفع مبلغ ٣٦ جنيهًا نتيجة لإصابة سفينتهما لرصيفين من الميناء الغربى مما نتج عنه كسر عامودين من الحواجز الحديدية بهما[١١٠] وكذا تحصل من شركتى باركر ونايل ترانسبورت قيمة تكاليف العوارية التى أحدثتها إحدى سفنهما برصيف القبارى بنفس الميناء وقدرها ستة جنيهات للشركة الأولى، وجنيهان و ٣٥٦ مليمًا للشركة الثانية حسب نوع الإصابة التى سببتها للرصيف المذكور.[١١١]

٣- الحديد والآلات:

اتجهت رؤوس أموال بعض التجار الإنجليز إلى تجارة الحديد لتعدد استخداماته باعتباره من أهم المواد الخام التى تدخل فى بناء السفن والمراكب مع الأخشاب تمشيًا مع اكتشاف قوة البخار كنوع من أنواع التطور فى بنائهما إلى جانب استخداماته فى صناعة الماكينات والآلات سواء المستخدمة فى مصلحة الموانئ والمنائر إلى جانب الجمارك، ومنشآتهما، وكذا القطاعات الزراعية، والصناعية، والنقل والمواصلات.[١١٢]

ويلاحظ أن هؤلاء التجار اتجهوا إلى تكوين شركات كبرى تخصصت فى تلك التجارة تحقيقًا لمزيد من الأرباح، فكان من أشهر تلك الشركات التى تأسست بالإسكندرية شركتى وكسوى وشركاه Woxwoy & Co وبزان Pazan واللتان كانتا تمدان منشآت الميناء وفناراته بالحديد بكميات قد

١٠٦() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١، جـ١، ص٣٩٤ – ٣٩٧، مادة بدون رقم بتاريخ ١٩ رجب ١٣١٦هـ/ ٣ ديسمبر ١٨٩٨م.

١٠٧() وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم، جـ١، ص٧٩، م١٧٨١ بتاريخ ١٨ شعبان ١٢٨٠هـ/ ٢٨ يناير ١٨٦٤م.

١٠٨() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٦/ ٣٨٩ قديم، جـ١، ص١٥٣، م٢٩ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٠هـ/ ٣ فبراير ١٨٦٤م.

١٠٩() معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٤ حديث، ١ قديم، ص٢٢، م٤ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٩١هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٧٤م.

١١٠() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٢٨، م١٢٤ بتاريخ ١١ محرم ١٣٢٧هـ/ أول فبراير ١٩٠٩م؛ نفسه: م١/ ١/ ٦٦، جـ٤، ص١، م١٧٥٢ بتاريخ ٢٨ شوال ١٣٢٧هـ/ ١٢ نوفمبر ١٩٠٩م.

١١١() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص٤٢٧، م١٣١٦ بتاريخ ١٤ رجب ١٣٢٨هـ/ ٢٢ يوليو ١٩١٠م؛ نفسه: م١/ ٤/ ١٣، ص٢٥٧، م٢١٠ ٢ بتاريخ ربيع أول ١٣٣٠هـ/ ٢٠ فبراير ١٩١١م

١١٢() صادر محافظة الإسكندرية: س٣٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٨٢/ ٤٥٣ قديم، جـ١١، ص٤٦، م١٦ بتاريخ ١٥ ربيع آخر ١٢٨١هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٦٤م، صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٧١، م١٦ بتاريخ ٤ جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٦٥م.

تصل إلى إلى أكثر من ٧٠٠ تونيلاطة على عدة فترات[١١٣] وكذا شركتى فليمنج وشركاه Flemeng & Co ، وبتلر وشركاه Petler & Co وهما يعتبران من أكبر الشركات التى كانت تمول السكك الحديدية بالإسكندرية لسهولة نقل البضائع من الجمرك عبرها إلى الجهة المقصودة[١١٤] إلى جانب شركتى الإنجليزية الشمالية North England Iorn Co وميدلنت انجنيز للحديد Midlent Engenies Iorn Co وكذا شركتى ديكسون Dixon Co والخديو ليمتد وهما متخصصان فى إنتاج البرايريم، والمسامير، والخوابير التى كانت تمول الميناء وغيره من المصالح الآخرى.[١١٥]

ومن أشهر شركات الحديد ببورسعيد شركتى هكس Hix Co وإدولف سترس Adolf Stress واللتان كانتا تمول السكك الحديد بالقضبان لسهولة نقل البضائع من الجمرك إلى الجهة المقصودة[١١٦] وشركة وليس Wells Company للآلات الميكانيكية والتى كانت تمول الميناء وفناره لسد احتياجاته منها[١١٧] بالإضافة إلى شركة جون بلس وشركاه John Plus & Co والتى كان مركزها الرئيسى فى لندن أما فرعها فكان ببورسعيد وقد تخصصت فى توريد الكراكات لزوم أشغال الميناء.[١١٨]

وبميناء السويس وُجد عدد من الشركات التى تأسست بالمدينة لتقوم بتمويله بالحديد مثل شركة نيول وشركاه Neol & Co للأدوات الهندسية والتى كانت تمول الميناء وفناراته بكافة ما يحتاجه منها[١١٩] وشركة جورجى أرست Georgy Arest Co والتى كانت تمول الميناء بالخزانات ، ومواسير الحديد اللازمة لأشغاله بالإضافة إلى تمويل وابورات البوستة الخديوية[١٢٠]. وشركة لورس Lorrs Co للآلات الرافعة المستخدمة فى تفريغ البضائع من السفن على الأرصفة بالموانئ إلى جانب تجارة الآلات الزراعية كالمحاريث، والمحالج.[١٢١]

بالإضافة إلى ذلك وجد عدد من البيوت التجارية الإنجليزية التى تخصصت فى تجارة الحديد، والآلات الميكانيكية منها بيت بتلر وشركاه Petler & Co بالإسكندرية والذى كان يمول

---

[١١٣] () صادر محافظة الإسكندرية: س٣٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٨٢/ ٤٥٣ قديم، جـ١١، ص٣٤، ٤٦، م١٤، ١٦ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٢٨١هـ/ ٧ سبتمبر ١٨٦٤م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٥٣، م٥٣ بتاريخ غرة ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ٧ مارس ١٨٦٧م.

[١١٤] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص٣٦، م٧ بتاريخ ٢٦ جماد آخر ١٢٨٣هـ/ ٥ نوفمبر ١٨٦٦م، صادر محافظة الإسكندرية: س٤٠٧ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٤٠٥/ ٥٢٤ قديم، جـ١، ص١٩٣، م٥١ بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨٣هـ/ ٢٢ يناير ١٨٦٧م.

[١١٥] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٨٧، ٩٤، م٦٤ بتاريخ ٢٥ شعبان ١٢٨٤هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٦٧م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢١، جـ٤، ص٦٩، م٤٩ بتاريخ ١٣ ربيع آخر ١٣٢١هـ/ ٩ يوليو ١٩٠٣م.

[١١٦] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٢٣، م١٢ بتاريخ ٢٧ جماد أول ١٢٨٥هـ/ ١٥ سبتمبر ١٨٦٨م؛ نفسه: س٥١٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٩/ ٦٧١ قديم، جـ١، ص١٢٥، م٤٩ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٢٨٧هـ/ ٩ فبراير ١٨٧٠م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٥، جـ١، ص٢٨٥، م١٧٦٤ بتاريخ ٢٠ جماد آخر ١٣٢٣هـ/ ٢٢ أغسطس ١٩٠٥م.

[١١٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥، جـ٥، ص٢٨٣، م٣٢٢ بتاريخ ٣٠ رجب ١٣١٨هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٩٠٠م.

[١١٨] () نفسه: م١/ ١/ ٥، جـ٥، ص٤٥٦، م٣٤٩ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٣١٨هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٠٠م.

[١١٩] () محافظة السويس: قيد الأوامر الصادرة، س٢٦١ حديث، ل/ ٩/ ١٣/ ٤٠/ ٩٠ قديم، ص٧٢٦، م٢ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٨٠هـ/ ٧ يوليو ١٨٦٣م.

[١٢٠] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر دواوين، س٩، ص٤١، م٤٢ بتاريخ ٢٥ محرم ١٢٨٩هـ/ ٤ أبريل ١٨٧٢م.

[١٢١] () محافظة السويس: قيد الأوامر الصادرة، س٢٦١ حديث، ل/ ٩/ ١٣/ ٤٠/ ٩٠ قديم، ص٣، م٤ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٠هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٦٣م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٨، جـ٩، ص٢، م٢٥٦٠ بتاريخ ٨ شوال ١٣٢٣هـ/ ٦ ديسمبر ١٩٠٥م.

الموانئ والسكة الحديد بكافة احتياجاتهما من ذلك[١٢٢] وبيت بولاد أخوان Pollad Brothers بالإسكندرية أيضًا والذى كان يمول الموانئ بالآلات الكاتبة.[١٢٣]

٤ ـ الأخشاب

احتلت تجارة الأخشاب مكانة مهمة بين بعض التجار الإنجليز لتعدد استخداماته سواء فى صناعة المراكب، والمواعين، والفلايك وغير ذلك من وسائل النقل البحرى الصغيرة إلى جانب المنشآت.[١٢٤]

وكان هؤلاء التجار يقومون باستيراد تلك الأخشاب من الخارج وترويجها فى مصر، مما جعلهم يتحكمون – إلى حد ما – فى توريد هذه السلعة إلى مصر عبر موانيها لسد احتياجاتها منها، وكان من أشهر هؤلاء التجار روجر Roger، وجويس Gweis بالإسكندرية واللذان كانا يستوردان الخشب من استانبول عبر الميناء لتمويل منشآت الأخير وغيره من المصالح الأخرى، وفى نظير ذلك استأجر كل منهما مساحة داخل الميناء كمخزنًا للأخشاب لحين نقلها إلى الجهة المقصودة.[١٢٥]

كما كان هناك انطونيو راكس Antonio Rax من رعايا إنجلترا تاجر الخشب الشهير ببورسعيد، ولكثرة وارداته منه استأجر قطعة أرض بأحد أرصفة الخشب بالميناء بالتقسيط لتخزينه مساحتها ١٧٧٥ مترًا و٢٠ سنتيمترًا بمبلغ ١١٤ جنيهًا و٩٥٨ مليمًا لمدة ستة شهور .[١٢٦]

ومن ناحية أخرى تأسست عدد من الشركات ببعض مدن الموانئ الرئيسة لتوزيع نشاطها التجارى فى هذه السلعة من أشهرها شركة كومبو وشركاه Compo & Co بالإسكندرية والتى كانت تمول احتياجات الميناء من الخشب بكميات تقدر بنحو ٤٠٠ متر خشب على فترات وشركة باركر وشركاه Parker & Co بالإسكندرية أيضًا والتى تخصصت فى تجارة المرايات الخشب لزوم اللانشات المستخدمة بالميناء، وكان لهذه الشركة نشاط واضح بالميناء حيث استأجرت قطعة أرض بأحد أرصفة الخشب بالميناء مساحتها ١٨٤٨ مترًا مربع بالتقسيط لمدة أربعة شهور بمبلغ ١١٩ جنيهًا و ٦٧٢ مليمًا لتخزين الأخشاب لحين تصريفها إلى الجهة المقصودة.[١٢٨]

وبالسويس تأسست شركة دوس Doss Co للأخشاب، والتى كان لها دور كبير فى تمويل منشآت الميناء من الأخشاب خاصة فى إقامة وصلات الخشب بين الشمندورات والأرصفة بجوار الأساكل لوقاية السفن، والمراكب من الأنواء.[١٢٩]

ولازدهار هذه التجارة لاسيما بميناء الإسكندرية فقد أنشئ على شاطئ القبارى ثلاثة أرصفة مجموع طولها ١١٠٠ مترًا لتفريغ الأخشاب لإخلاء مدخل الميناء من الازدحام الشديد الناتج عن هذه التجارة، وقد استغرق إنشائها الفترة من شوال ١٣٢٣ – ربيع آخر ١٣٢٦هـ/ ديسمبر ١٩٠٥ ـ مايو

---

[١٢٢] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٠ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ٢٤/ ٥٨٣ قديم، جـ١، ص٦٦، م١٤٢٩ بتاريخ ١٩ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٢٧ ديسمبر ١٨٦٦م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٨، جـ٩، ص٢، م٢٥٦٠ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٣٢٣هـ/ ١٧ يوليو ١٩٠٥م.

[١٢٣] () مصلحة الموانى والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٤، جـ٥، ص٣٣٣، م١٤٤١ بتاريخ ٧ شوال ١٣٢٣هـ/ ٦ ديسمبر ١٩٠٥م.

[١٢٤] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم، جـ١، ص١٥٩، م٣٢٩ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ١٦ أكتوبر ١٨٦٣م.

[١٢٥] () نفسه: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم، جـ١، ص١٥٩، م٣٢٩ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص٣٨، م١٢ بتاريخ ١٧ جماد ثانى ١٢٨٣هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٦٣م.

[١٢٦] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: حسابات/ قلم ايرادات إنجليزى/ عربى، م٣/ ١/ ٩، ص٣٩٦ بتاريخ ١٧ شوال ١٣٢٤هـ/ ٤ ديسمبر ١٩٠٦م.

[١٢٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٥، جـ٤، ص٤٥٥، م٨٠٢ بتاريخ ٥ رجب ١٣٢٠هـ/ ٧ أكتوبر ١٩٠٢م.

[١٢٨] () نفسه: م١/ ١/ ٣٢، جـ٣، ص٤٠٩، م٨٩٣ بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٢٣هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٠٥م؛ نفسه: حسابات/ قلم إيرادات/ إنجليزى – عربى، م٣/ ١/ ٩، ص٣٩٥، مادة بدون رقم بتاريخ ١٧ شوال ١٣٢٤هـ/ ٤ ديسمبر ١٩٠٦م.

[١٢٩] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص١٤٧، م١٤١ بتاريخ ١٣ محرم ١٣٢٧هـ/ ٤ فبراير ١٩٠٩م.

١٩٠٨م، وبلغت نفقاتها ٢٧٥.٠٠٠ جنيهًا مصريًا، وقد خصصت الأرض الواقعة خلف هذه الأرصفة والتى بلغت مساحتها ٧٥ فدانًا مستودعًا للأخشاب، وقبل الانتهاء من تلك الأعمال مدّت مصلحة السكة الحديد الخطوط اللازمة لإيصال الأرصفة بالداخل[١٣٠]. ولزيادة وقاية مدخل الميناء وأرصفة الخشب التى كانت معرضة للخطر تم مد السد القديم الذى أقيم فى عهد الخديو إسماعيل بمسافة ٦٠٠ متر، وأقيم سد آخر بجواره طوله ٤١٥ مترًا.[١٣١]

٥- الحاصلات الزراعية

جذبت هذه التجارة العديد من التجار وأصحاب الشركات الإنجليزية لتعدد استخداماتها الصناعية والغذائية، ولما تدره من مكاسب عالية لاعتماد الإنتاج المحلى عليها بصفة رئيسة. ويرجع ظهور هؤلاء التجار وأصحاب الشركات إلى العقد الثانى من النصف الثانى من القرن التاسع عشر خاصة بعد إلغاء نظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على.

وقد جاء على رأس هذه المحاصيل القطن وبذرته حيث تحكم بعض الإنجليز فى تجارة الأقطان فى الداخل بفضل وكلائهم الذين انتشروا فى مصر، وقد قام هؤلاء بالتحكم فى تصدير جزء كبير من هذا المحصول إلى الخارج عبر الموانئ المصرية[١٣٢] ففى أثناء الرواج الذى حظيت به مصر أثناء الحرب الأهلية الأمريكية (١٨٦١ – ١٨٦٥م) نزح إلى مصر أفراد من الإنجليز للاستفادة من تلك الحرب فى تشغيل رؤوس أموالهم فى تلك التجارة[١٣٣] وقد أقام معظم هؤلاء فى الإسكندرية باعتبارها السوق الرئيسة للقطن فضلاً عن انتشار البورصات وحلقات الأقطان بها[١٣٤] ومن ثم فقد استفادوا من فترة الرواج هذه حتى أصبحوا فيما بعد من أشهر تجار الأقطان فى مصر بصفة عامة. نذكر منهم على سبيل المثال برمن Bremen، ودوين Dowen واللذان كانا يملكان محلين بالإسكندرية لتجارة الأقطان ويصدران كميات منه إلى الخارج[١٣٥]. ومن التجار الذين تخصصوا فى تجارة بذرته برج Borg، واسكلد Eskald، وجورج أوبنهايم George Obenhaim، وجورجى Georgy حيث كان لكل منهم محلاً لتجارة بذرة القطن بالإسكندرية، وكان هؤلاء يصدرون كميات كبيرة منها عبر الميناء إلى الخارج لأهميتها من حيث استخدامها فى صناعة الزيت[١٣٦] وقد أعفى هؤلاء التجار من عوائد الأرضية بالجمرك أثناء اندلاع الحرب الأهلية، لكنها أعيدت مرة أخرى بمجرد انتهائها فى ٩ جماد آخر ١٢٨٢هـ/ ٣٠ أكتوبر ١٨٦٥م وقد أعطى لتجار الأقطان مدة خمسة عشر يومًا بداية من هذا التاريخ لدفع عوائد الأرضية، وقد تم إبلاغ قناصلهم بذلك لاخطارهم بهذا الميعاد.[١٣٧]

وإلى جانب ممارسة هؤلاء التجار لعملهم فى تجارة القطن من خلال الأسواق التى أعدوها لذلك، وهما بورصتا العقود، وميناء البصل[١٣٨] فإنهم قاموا بتأسيس الكثير من شركات الأقطان

١٣٠() وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للملاحة البحرية والنيلية ١٩٠٦ – ١٩١١، ص٢٣٠.

١٣١() نفسه: ص٢٣٠.

١٣٢() صادر محافظة الإسكندرية: س٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٥٦/ ٤٠٥ قديم، جـ١، ص٧٠، م٢٢ بتاريخ ٢٨ ربيع آخر ١٢٨٠هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٦ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٧/ ٤٢٩ قديم، جـ٢، ص٣١، م١٢ بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٠هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦٤م.

١٣٣() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١١٦، م٣٣ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨٢هـ/ ٢٨ نوفمبر ١٨٦٥م.

١٣٤() إبراهيم أحمد، محمد عبدالرحمن حافظ: أسواق القطن وتجارته فى مصر، مطبعة السعادة، القاهرة، ١٩٣٧، ص٧٣.

١٣٥() صادر محافظة الإسكندرية: س٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٥٦/ ٤٠٥ قديم، جـ١، ص٧٩، م٢٢ بتاريخ ٢٨ ربيع آخر ١٢٨٠هـ/ ١٢ أكتوبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٦ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٧/ ٤٢٩ قديم، جـ٢، ص٣١، م١٢ بتاريخ ١٧ شوال ١٢٨٠هـ/ ٢٦ مارس ١٨٦٤م.

١٣٦() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١١٦، ١٧١، م٣٣، ٤٣ بتاريخ ٩ رجب – ١٢ شعبان ١٢٨٢هـ/ ٢٨ نوفمبر – ٣١ ديسمبر ١٨٦٥م.

١٣٧() نفسه: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٧٢، م٣٧ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٨٤هـ/ ٥ ديسمبر ١٨٦٧م.

١٣٨() الأهرام: ص٤، العدد ٥٩٣١ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٣١٥هـ/ ٢٥ سبتمبر ١٨٩٧م؛ نفسه: ص٤، العدد ٦٦٦٨ بتاريخ ٥ ذو القعدة ١٣١٨هـ/ ٢٤ فبراير ١٩٠٠م.

المختلفة لبيعه بالداخل والخارج، أو لقيام بعضها بأنشطة تجارية معاونة من تخزين، وشحن، وتفريغ، أو غيرها من الشركات التى تمارس أنشطة صناعية مختلفة تخدم هذا المحصول من حلج، وكبس، وتصنيع حتى تستمر هذه المتابعة من محصول القطن من لحظة خروجه من الأرض حتى مغادرته الموانئ إلى الأسواق الخارجية، وقد تركزت معظم هذه الشركات فى الإسكندرية لنفس السبب المذكور سابقًا، فمن أمثلتها شركة برج وشركاه Berg & Co تأسست منذ عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٤م بالإسكندرية، وفى منطقة القبارى أقيمت مخازن الشركة لتنظيف وكبس القطن، وكانت نسبة شرائها من القطن من بعض أقاليم مصر عبر الميناء تقدر بنحو ٣٠٠٠ قنطار[١٣٩]. وشركة الهندسة وهى شركة إنجليزية أيضًا اتخذت من الإسكندرية مقرًا لها، قامت بغرض حلج القطن وكبسه، وكذلك عصر الزيوت، وكان مديرها دوس Doss، ووكيلها جـ. س. كانستين G. C. Cansten، وهى تعتبر من الشركات التى تصدر لإنجلترا الأقطان عبر ميناء الإسكندرية[١٤٠] كما كان هناك شركة بجربونتى وشركاه Begerponty and Co والتى لها باع كبير فى تجارة القطن من خلال سوقى ميناء البصل بالإسكندرية وليفربول بإنجلترا.[١٤١]

بالإضافة إلى ذلك تأسست عدد من الشركات المساهمة لتوسع نشاطها التجارى داخل البلاد، من أشهرها شركة التجارة المصرية الإنجليزية، والتى كان مقرها بالإسكندرية، أما فرعها فكان بدمياط للاتجار فى القطن، والأرز باعتبارهما من المحاصيل المهمة فى الداخل والخارج، حيث كانت تلك الشركة على علاقات تجارية مع كبار الملاك فى مصر لتمويلها بهما[١٤٢] وهناك شركة مخازن الاستيداع العمومية حيث صدر فى ٢٤ ذو الحجة ١٣٠٢هـ/ ٤ أكتوبر ١٨٨٥م أمر عال بتخويل مجلس النظار الحق فى الترخيص بإنشاء مخازن استيداع جمركية فى الموانئ المصرية، وبسن القوانين الخاصة بإنشائها وحركة تشغيلها، وبناء على ذلك صدق مجلس النظار فى جلسته المنعقدة فى ٢٨ ذو الحجة ١٣٠٢هـ/ ٨ أكتوبر ١٨٨٥م على قانون الأحكام الخاصة بكافة العلاقات بين مصلحة الجمارك، وأصحاب البضائع المودعة، والتجار، وكذلك فى ضبط أمور المستودعات، وفى إدخال وإخراج البضائع، وغير ذلك ثم صرح لكل من جيلين Gilien وبيرنر Perner بناء على طلبهما بإنشاء مستودعات فى الإسكندرية طبقًا لذلك القانون، وفى ١٩ جماد أول ١٣٠٦هـ/ ٢١ يناير ١٨٨٨م تنازل كل من جيلين وبيرنر عن حقوقهما إلى آلن والدرسن اللذين صدر لهما أمر عال بإنشاء شركة مساهمة تحت اسم "شركة مخازن الاستيداع بالإسكندرية" يكون لها حق التزام تشغيل المستودعات الجمركية، وتكونت هذه الشركة فى ٢٥ رمضان ١٣٠٦هـ/ ٢٥ مايو ١٨٨٨م ولمدة ٧٧ سنة تنتهى فى ٨ رمضان ١٣٨٥هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٦٥م.[١٤٣]

وقد أدى اتساع نشاط هذه الشركة أن قررت جمعيتها العمومية فى ١٢ صفر ١٣٢٥هـ/ ٢٧ مارس ١٩٠٧م تغيير اسمها إلى شركة مخازن الاستيداع العمومية المصرية ليمتد، وقد أصبحت هذه الشركة تقوم بكافة الأشغال التى تطلبها مصلحة الشركة مع مراعاة المصالح الدولية التى تقتضيها ظروف السياسة العامة فى مصر، وفى نظير التصريح لهذه المخازن بمزاولة هذه الأعمال فإنها كانت تقوم بدفع إتاوة سنوية إلى مصلحة الجمارك، وقد ساعد وجود هذه الشركة على تسهيل حركة التجارة الخارجية فساعدت على قلة النفقات على السلع التى توضع فى مخازنها.[١٤٤]

وعلى أثر ذلك أخذت البضائع تتزايد على مخازنها التى كانت منتشرة فى القطر المصرى، وكانت مخازن استيداع الإسكندرية أكثر هذه المخازن أهمية وقدرة بدليل أن حركة البضائع فى

١٣٩() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٧١، م١٢ بتاريخ ٣ جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ٢٤ أكتوبر ١٨٦٥م.

١٤٠() نفسه: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٥٨، م٥٥ بتاريخ ١٦ شوال ١٢٨٣هـ/ ٢١ فبراير ١٨٦٧م.

١٤١() نفسه: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٧٨، م٤٢ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٤هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٦٧م.

١٤٢() نفسه: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٨٢، م٦٣ بتاريخ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ١٩ مارس ١٨٦٧م.

١٤٣() أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٢٣٩.

١٤٤() نفسه، ص٢٤٠، ٢٤١.

مخازن الاستيداع بلغت عام ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م. بالقاهرة ٦٢٦٩٩ طنًا. وفى بورسعيد ٢٩٣١٨ طنًا، وفى السويس ١٠٨٢٦ طنًا، وكانت فى الإسكندرية ٢٥٦١١٥ طنًا. ووصلت هذه الكميات عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م فى القاهرة إلى ٩٠١٤ طنًا، وفى بورسعيد ٨١٥٩ طنًا، وفى السويس ٢٠٠٥٨ طنًا بينما كانت فى الإسكندرية ٥٨١٢٧٩ طنًا.[١٤٥]

كما كانت هناك شركة حلاجى الأقطان المصرية ليمتد، والتى تأسست فى ربيع آخر ١٣٢٣هـ/ يونيو ١٩٠٥م برأسمال ٣٦٠.٠٠٠ جنيهًا مصريًا، وهى شركة مساهمة بريطانية وكان المسئول عن إدارتها "جول خلاط بك" Joll Khalat Bey بصفته عضو مجلس الإدارة المنتدب، وقد أقيمت هذه الشركة بغرض حلج القطن وكبسه، وعصر الزيوت حيث امتلكت معصرًا للزيوت بالقناطر الخيرية، وقد ساهمت فى صادرات الموانئ منها إلى الخارج. أما مركزها الرئيس فكان بالإسكندرية، أما فروعها فكانت بكفر الدوار، وكفر الزيات، والمحلة الكبرى، والقناطر الخيرية. وكان عدد الموظفين المصريين يفوق عدد الموظفين الإنجليز، ويرجع ذلك إلى أن نسبة اسهام المصريين فيها كانت أكثر من الإنجليز من حيث الأعضاء وحصصهم، فضلاً عن خبرتهم.[١٤٦]

وإلى جانب ذلك كان هناك عدد من البيوت التجارية الإنجليزية للقطن وكان نصف محصول القطن المصرى يصدر بواسطة أربعة بيوت إنجليزية كبيرة وهى شارلزجيل Charles Gill والذى فتح فرعًا بالإسكندرية عرف باسم كرفر أخوان Carver Brothers فأصبح يعرف باسم كرفر أخوان وجيل[١٤٧] Carver Brothers and Gill و R. and Q Lindeman ، و Choreni, Benachi's ، وكان الأخير هو أقدمهم جميعًا الذى يرجع وجوده الأساسى لسنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م.[١٤٨]

ولكى يدعم هؤلاء التجار وأصحاب الشركات نشاطهم التجارى لهذا المحصول فقد أقبلوا على شراء عدد من الشون، والحوانيت[١٤٩]. والتى ارتكزت بنسبة كبيرة فى الإسكندرية مركز نشاطهم بغرض التوسع فى تجارة القطن، وتخزين أكبر قدر منه لتصديره إلى الخارج تحقيقًا لأكبر قدر من المكاسب، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال اشترى هلسدين Helsdain تاجر القطن بالإسكندرية شونة بمينة البصل من أحد المصريين بمبلغ ٦٠٠ بنتو[١٥٠] ذهبًا[١٥١] كما اشترى هنرى جاجر روس Henry Gager Ross ست أشوان بشاطئ المحمودية بمبلغ ٢٠ ألف بنتو ذهبًا من رمزى بك بن يوسف عبدالله الوكيل المفوض عن زينب بنت محمد على باشا.[١٥٢]

كما كان لدى كل من كربيت Carpiet، وجورجى Georgy، وشارل Charle، ودوبر Doper، وجوسون Joson، وجورج روت George Rot تجار الأقطان بالإسكندرية عدد من

---

[١٤٥] () نفسه، ص٢٤١.

[١٤٦] () مصلحة الشركات: محفظة ٥٨، ملف ١٨٢- ٣/ ٥٧٦، جـ١، ص١٦٩، مادة بدون رقم بتاريخ ١٥ ذو القعدة ١٣٢٢هـ/ ٢١ يناير ١٩٠٥م.

[١٤٧] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٩٨، م٢٦ بتاريخ ٢٥ جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٦٥م.

[١٤٨] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٢٥١.

[١٤٩] () أخذت عدة تعهدات على هؤلاء التجار، وأصحاب الشركات عند شرائهم لتلك الأشوان والحوانيت وهى أولاً أن يلتزموا بدفع العوائد المقررة عليم من قبل الحكومة مثلهم مثل ذوى الأملاك المشابهة، ثانيًا أن جميع الترميمات، أو الإنشاءات التى يرغبوا فى إقامتها يجب إبلاغ الحكومة بها قبل الشروع فيها لتكون حسب أصول التنظيمات المدنية، ويكون ذلك مدونًا بحجة التمليك أو الإنشاء طبقًا للحقوق الميرية مراعاة لحقوق الاستحكامات، والمنافع العمومية، وما شابه ذلك، ثالثًا إذا حدثت أية منازعات بينهم وبين الحكومة يصير الحكم فيها طبقًا لقوانين الأخيرة فى حق رعاياها، وعلى هؤلاء التجار الالتزام بتلك الشروط (انظر: محكمة الإسكندرية الشرعية، مبايعات، س١٧٠، ص٢٠٧، ٢٠٨، م٦٦٨ بتاريخ ١٣ محرم ١٢٨٣هـ/ ٢٨ مايو ١٨٦٦م).

[١٥٠] () بنتو: أو "بينتو" وهو نقد فرنسى يساوى ٩٥ قرشًا تركيًا صاغًا (انظر: الأب انستاس الكرملى، المرجع السابق، ص١٠٤).

[١٥١] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣/ ٣٢/ ٤٦٩ قديم، جـ١، ص٤٠، م٧ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٦٤م.

[١٥٢] () محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٦٨، ص٢١٩، ٢٢٠، م٢١٨ بتاريخ ١٧ ذو الحجة ١٢٨١هـ/ ١٣ مايو ١٨٦٥م.

الأشوان تراوحت ما بين ١ – ٦ شون لكل منهم بالمحمودية[١٥٣]. أما شركة بتلر وشركاه Petler & Co فقد اشترت شونتين من أحد المصريين بالإسكندرية بمبلغ ١٢٦٠ بنتو ذهبًا.[١٥٤]

أما عن شراء الحوانيت، فقد تعددت الأمثلة أيضًا نذكر منها اشترى مانوك Manuk تاجر القطن بالإسكندرية ثمانية حوانيت بخط عامود السوارى مشتملة على مساحة قدرها ٤٨٣ ذراعًا[١٥٥] نظير مبلغ ٣٦٠٠٠ قرش[١٥٦] كما اشترى بجربونتى Begerponty تاجر القطن بالإسكندرية حانوتًا من محمد أغا القادوسى بمبلغ ٥٠٠ جنيه إنجليزى[١٥٧] فى حين اشترى ادوارد ولسن Edward Walson التاجر بالإسكندرية أيضًا حانوتًا من أحمد صادق بخط عمود السوارى بمبلغ ٦٠٠ جنيه إنجليزى.[١٥٨]

على أية حال لقد نجح هؤلاء التجار وأصحاب الشركات فى بسط نفوذهم التجارى فى مصر بصفة عامة، وبمينائها الرئيس الإسكندرية بصفة خاصة مما حقق لهم أرباحًا استغلوا جزء منها فى شراء الشون، والحوانيت لتوسيع تجارتهم، فضلاً عن إسهامهم فى صادرات الموانئ للقطن وبذرته إلى الخارج، وفى الوقت نفسه استفادت تلك الموانئ وجماركها من هؤلاء من خلال تحصيل العوائد المتنوعة المفروضة عليهم مثل عوائد الميناء، والفنارات، والتمكين، والتخزين إلى جانب الرسوم الجمركية والتى تحدد قيمتها حسبما تراه الحكومة من حيث الكمية وحمولتها وغير ذلك.

وفيما يختص بتجارة الحبوب والتى جاء على رأسها القمح، والأرز، والفول فقد سمح للتجار الأجانب، ومنهم الإنجليز بتلك التجارة رغم أنها كانت من السلع الممنوع تصديرها، وتعرضها لكثير من التقلبات، والقيود من جانب الدولة العثمانية، ومحمد على.[١٥٩]

والجدير بالذكر أن بعض التجار الإنجليز أو رعاياهم الذين أقبلوا على هذه التجارة قد نجحوا فى تحقيق أرباح من ورائها باعتبارها من الحبوب الرئيسة التى يعتمد عليها الشعب من ناحية،

١٥٣() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١٢٢، ١٢٨، م٤٥ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٨٢هـ/ ٢٩ نوفمبر ١٨٦٥م.

١٥٤() نفسه: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١٨٤، م٦٥ بتاريخ ٢٩ شعبان ١٢٨٢هـ/ ١٧ يناير ١٨٦٦م.

١٥٥() الذراع: المقصود به هنا ذراع المساحة وهو يساوى ٦٦.٥ سم٦ (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٨٩).

١٥٦() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٦٤، ص٥٠، ٥١، م٥٣ بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨٣هـ/ ٢٠ مارس ١٨٦٦م.

١٥٧() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٤، ١٥، م٦ بتاريخ ٢٧ جما أول ١٢٨٤هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٦٧م.

١٥٨() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٢٠ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٢٧/ ٨٣٧ قديم، جـ١، ص١٢٤، ١٣٨، م٩٧ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٩٢هـ/ ١٧ أبريل ١٨٧٥م لمزيد من الأمثلة حول شراء بعض التجار والشركات الإنجليزية للشون، والحوانيت (انظر: محكمة الإسكندرية الشرعية، مبايعات، س١٧٠، ص١٠٢ – ١٠٤، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٧١، ٢٧٢، م٥٧٦، ٦٦٨، ٧٣٢ بتاريخ ٢ محرم – ١٧ ربيع أول ١٢٨٣هـ/ ١٧ مايو – ٣٠ يوليو ١٨٦٦م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية، س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص٣٠٣، م٣٥ بتاريخ ٢٦ جماد أول ١٢٨٣هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٦٦م؛ محكمة الإسكندرية الشرعية، مبايعات، س١٧٤، ص٢٢٨، ٢٢٩، م٥٩٢ بتاريخ ١٨ ربيع أول ١٢٨٥هـ/ ٩ يوليو ١٨٦٨م؛ نفسه، مبايعات، س١٧٧، ص٦٣، م٤٤٧ بتاريخ ٢٩ جماد ثانى ١٢٨٦هـ/ ٨ سبتمبر ١٨٦٩م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية، س٥١٦ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٢٣/ ٧٥٧ قديم، جـ١، ص١٩٧، م٦٣ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٩٠هـ/ ٦ مايو ١٨٧٣م).

١٥٩() فى عصر محمد على تم احتكار جميع الحاصلات الزراعية وذلك وفق نظام قرره مجلسه العالى يقضى بشراء الحكومة لتلك الحاصلات على أن تقوم بتوزيعها على الناس بحجة الخوف عليهم من الوقوع فى دسائس المحتكرين الذين يبيعونها بأثمان عالية، فالحكومة تشترى جميع الحاصلات وتجمعها فى أشوانها بعد أن تعطى أصحابها ما يكفيهم منها لمدة سنة أكلاً وتقاوى بحسب عدد نفوسهم، ودوابهم، وذلك عن طريق مأمورهم الذى يعطيهم قائمة مختومة بختمه، ويعطونه فى مقابلها قائمة مختومة بأختامهم، ويخصم دينهم للحكومة من قيمة الحاصلات ثم يصرف لهم الباقى منها حين صدور إذن عام للصرف، ومن ثم فقد منع تصديرها، وأوضح لمديري الأقاليم أن كافة الغلال التى تضبط وليس بأيدي أصحابها رخصة أو تصريح ستصادر ويعطى البصاصون (الجواسيس) الذين ضبطوها ثلثها عينًا وسيرسل مهربوها إلى الليمان ليكونوا عبرة لغيرهم (انظر: أحمد محمد حسن الدماصى، الاقتصاد المصرى فى القرن التاسع عشر "دراسة وثائقية لنظام الاحتكار وأثره فى التطور الاقتصادى لمصر" الجزء الأول (١٨٠٠ – ١٨٤٠)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٩١، ١٩٥). وفى حالة بيعه للتجار الأجانب فى مصر فكان يعطيهم من الغلال بالأسعار التى يحددها حسب أهوائه مما يكبدهم خسائر كبيرة فعلى سبيل المثال القمح الذى كان يشتريه الفلاح بسعر ٢٦ قرشًا (انظر: محمد فهمى لهيطه، المرجع السابق، ص١١٨) كان يبيعه لهم بثمن من ٩٠ – ١٠٠ قرش (انظر: أحمد أحمد الحتة، دراسات تاريخية اقتصادية لعصر محمد على، بحث مستخرج من مجلة كلية الآداب، المجلد الثانى، القاهرة، ١٩٣٦، ص١١٤). ثم وصل سعره إلى ١٨٠ قرشًا للإردب فى بعض السنوات (انظر: محمد فؤاد شكرى وآخرون، المرجع السابق، ص٤٠٩).

ولزيادة الحاجة إليها فى الخارج لاسيما القمح، والفول، من ناحية أخرى ونتيجة لذلك فقد أقبلوا على شراء الحواصل (المخازن)، والحوانيت، والشون للتوسع فى تجارتها، فبالنسبة لتجار القمح نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر بركس Prex تاجر القمح الشهير بالإسكندرية والذى كان يملك عددًا من الحواصل لتخزين القمح بها إذ كان يصل إليه وحده بمعدل خمسة مراكب عبر مينائها محملة بالقمح من بعض أقاليم مصر على فترات متفاوتة(١٦٠). كما كان لدى أدجين ديورج Edgen Deyorg تاجر القمح برشيد عدة حواصل بخط عمود السوارى بالإسكندرية لتخزين القمح المراد تصديره إلى الخارج عبر مينائها، فكانت هذه الحواصل تضم نحو ١٦٠٤٦٧ إردبًا.(١٦١)

وأما الحوانيت التى امتلكها بعض التجار نذكر منهم كساتينى Cassatiny، وباركر Parker، ودزوداكى Dezodaky من رعايا إنجلترا وهم من أشهر تجار القمح بالإسكندرية الذين كان لديهم عدد من الحوانيت بها لتخزين القمح بها الوارد إليهم من بعض أقاليم مصر خصص كميات منها لتوريده إلى المخابز لتزويد عساكر بوليس الميناء بالخبز، والباقى كان يصدر إلى الخارج عن طريق وكلائهم بسعر الإردب ٩٧ قرشًا .(١٦٢)

وكان لدى كل من سير Sir، وجيرى Giry وهما من أشهر تجار القمح ببورسعيد، واللذان كانا يملكان حانوتين لتخزين القمح واللذان كانا يوردان كميات منه إلى المخابز لتمويل مصلحة خفر السواحل بالميناء بالخبز.(١٦٣)

ومن التجار الذين كان لديهم أشوان لتخزين القمح بها نذكر منهم على سبيل المثال جيون توماس Geon Thomas تاجر القمح برشيد لحين إرساله عبر الميناء إلى ميناء الإسكندرية لتمويل بعض مخابزها.(١٦٤)

كما اشترى كل من كارلس جيل Carles Gil ، وشارل ديكسون Charle Dexon من تجار القمح بالإسكندرية من إبراهيم آدهم باشا الوكيل الشرعى المفوض العام عن محمد سعيد باشا فى بيع شونتين للأول مساحتهما ١٨٢٨ ذراعًا بثمن قدره ٣٣٧.٣٥٠ ألف قرش، وشونة للثانى مساحتها ٢٦٦٦ ذراعًا بثمن قدره ٢٩٢.٥٠٠ ألف قرش، وتقع الثلاث شون بالقرب من هويس المحمودية والبحر، وكان هذان التاجران يصدران كميات كبيرة من محصولهما إلى إنجلترا عبر ميناء الإسكندرية.(١٦٥)

وبنفس المدينة أيضًا اشترى جون سندرس John Sendres تاجر القمح شونة من يوسف انطوان من رعايا إنجلترا بجوار شونة جون بليتون John Pleton الواقعة ضمن الأراضى المعروفة قديمًا بأراضى محرم بك، والتى تعرف بأراضى القومبانية الزراعية بمساحة ٥٧٨٣٨ ذراعًا بثمن قدره ٤٣٧.٦٢٧ ألف قرش.(١٦٦)

---

(١٦٠) معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ١، ص١٧، م١٧٨ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٨٠هـ/ ١٥ أغسطس ١٨٦٣م.

(١٦١) صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص١٥٠، م٦٦ بتاريخ ٢٠ صفر ١٢٩٤هـ/ ٦ مارس ١٨٧٧م.

(١٦٢) صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص١٣، ٦٠، م٢٩، ١١١ بتاريخ ١٨ صفر ١٢٩٣هـ – ٩ شعبان ١٢٩٤هـ/ ١٦ مارس ١٨٧٦م – ٢٩ أغسطس ١٨٧٧م؛ نفسه: س١٩٦ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٦٦/ ٨٧ قديم، جـ١، ص٤٥، م٦٤ بتاريخ ٢٦ محرم ١٢٩٦هـ/ ٢٠ يناير ١٨٧٩م.

(١٦٣) صادر محافظة بورسعيد: س٢٢ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٩٨ قديم، ص٥١، م٦ بتاريخ ٧ شعبان ١٢٨٩هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٧٢م؛ محافظة بورسعيد: وارد تحصيلات، س١٩٢ حديث، ل/ ١١/ ١٥/ ٢/ ٥٠٥ قديم، جـ١، ص٣٤، م١٢، ١٨ بتاريخ ١٦ رجب – ٩ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٦ – ٢٩ يوليو ١٨٧٩م.

(١٦٤) صادر محافظة رشيد: س١٠٨ حديث، ل/ ١٤/ ١/ ٣٠٨ قديم، جـ٤، ص١٣٠، م٢٨١ بتاريخ ١٨ محرم ١٢٩٠هـ/ ١٨ مارس ١٨٧٣م.

(١٦٥) محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٧٧، ص٦٢، ٦٣ – ٦٥، م٤٤٧، ٤٤٨ بتاريخ ٢٩ جماد ثانى ١٢٨٦هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٦٩م.

(١٦٦) نفسه: س١٧٧، ص٢٢٧، ٢٢٨، م٢١٥ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٦هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٦٩م.

وأخيرًا اشترى فدريكو باكر Federico Paker تاجر القمح خمسة شون من كل من جوانى كريستوف Gowany Crestov من رعايا فرنسا وتاجر الحبوب، واسكندر اسباير Iskandar Espair من رعايا ألمانيا وتاجر الحبوب أيضًا، ثلاثة منها اشتراها من الأول، قدرت مساحة الأولى منها ٢٦٩٣٠ ذراعًا بثمن ٨٠.٩٥٠.٥ ألف قرش، والثانية بلغت مساحتها ١٢٤ ذراعًا بثمن قدره ١٩٠٩ قروش و٢٤ بارة وهما واقعان بجهة باب السوارى، أما الثالثة فقد بلغت مساحتها ١٦٤٢ ذراعًا بثمن قدره ١٤٤.٤٣٠ ألف قرش وهى واقعة بخط شون الغلال بالقرب من هويس المحمودية، أما الشونتان الباقيتان فقد اشتراهما من الثانى، الأولى مساحتها ١٣٤٤ ذراعًا بثمن قدره ٤٠١٣٩ قرشًا وهى واقعة بشاطئ المحمودية بخط أشوان منية البصل، والثانية مساحتها ١٤١ ذراعًا بثمن ٢١٧١ قرشًا و١٦ بارة وهى واقعة بجهة باب السوارى خارج الإسكندرية، وقد اعتبر هذا التاجر من أكبر التجار الإنجليز فى تصدير كميات كبيرة من هذا المحصول قد تصل إلى أكثر من ٣ آلاف إردب فى السنة إلى إنجلترا إلى جانب توزيعه داخل البلاد على بعض التجار.(١٦٧)

أما الأرز فقد أقبل على تجارته عدد بسيط من التجار الإنجليز بعكس القمح نظرًا لتوافر إنتاجه بمصر، وبعض الدول الأوروبية الأخرى ومنها إنجلترا، وقد اعتمد هؤلاء التجار على ميناء دمياط فى جلب الأرز – نظرًا لاشتهارها بزراعته – بواسطة المراكب والفلايك، والمواعين، حتى يلاحظ أن معظم هؤلاء تركزوا فى دمياط، والمناطق القريبة منها ليكونوا على مقربة من منطقة إنتاجه ولسهولة ممارستهم لتلك التجارة اتجه هؤلاء التجار إلى شراء حواصل، وحوانيت، وشون لتكون مخزنًا ومراكز لبيع الأرز نذكر منهم على سبيل المثال؛ اشترى صارى طوره قوستندى طوره المالطى من رعايا إنجلترا وتاجر الأرز بدمياط من محمد توفيق أفندى المعاون بديوان محافظة الإسكندرية المفوض الشرعى عن خورشيد باشا محافظ وأمين بيت مال الإسكندرية قطعة أرض بمينة البصل بالإسكندرية مساحتها ١٢٨٧ ذراعًا بمبلغ ٦١٧٤٩ قرشًا لإنشاء حواصل عليها لتخزين الأرز المجلوب من ميناء دمياط إلى ميناء الإسكندرية لتوزيعه على بعض التجار بها(١٦٨)، كما اشترى منولو منتزن Menolo Mentzen المالطى من رعايا إنجلترا من عفيفى صالح حاصل بمينا البصل بمساحة ١٥٣ ذراعًا بثمن قدره (١٠٥ بنتوا ذهب) لتخزين الأرز القادم من ميناء دمياط عبر ميناء الإسكندرية.(١٦٩)

أما الحوانيت فقد اشترى يوسف جوهر اليهودى من رعايا إنجلترا من محمد صالح المغربى حصة قدرها ستة قراريط شاملة حانوت بخط سوق الصيارف بالإسكندرية بثمن قدره ٩٠ بنتوا ذهبًا لتجارة الأرز(١٧٠) كما كان لدى هونشتين Honoshtein الإنجليزى خمسة حوانيت بمينة البصل للأرز، وهو يعتبر من أكبر تجار الأرز فى الإسكندرية إذ كان يتحصل منه وحده رسوم جمركية فى السنة لا تقل عن ٤٥٣٣٣٥ قرشًا.(١٧١)

وعن الشون فقد اشترى أدمون درنكو Admon Drenko من رعايا إنجلترا تاجر الأرز بالإسكندرية من أحد تجار الحبوب من رعايا النمسا والمجر حصة قدرها ٢٠ قيراطًا تحتوى على

١٦٧() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٧٨، ص٧١ – ٧٣، م٧٢ بتاريخ ٣ صفر ١٢٨٧هـ/ ٥ مايو ١٨٧٠م؛ نفسه: س١٨٤، ص٧، ٨، م٣ بتاريخ ١٣ ربيع أول ١٢٩٠هـ/ ١١ مايو ١٨٧٣م؛ نفسه: س١٩٠، ص٢٤٢، ٢٤٣، ٣٣٣، ٣٣٤، م٢٥١، ٣٤٧ بتاريخ ٧ – ١٢ ربيع أول ١٢٩٤هـ/ ٢٢ – ٢٧ مارس ١٨٧٧م؛ نفسه: س١٩٢، ص٣٩٦، ٣٩٧، م١٠٦٣ بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٦هـ/ ٣١ ديسمبر ١٨٧٨م.

١٦٨() نفسه: س١٩٤، ص١٥٢، ١٥٣، م٥٣٣ بتاريخ ٣ ربيع ثانى ١٢٩٧هـ/ ١٥ مارس ١٨٨٠م.

١٦٩() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٩٤، ص١٥٢، ١٥٣، م٥٣٣ بتاريخ ٣ ربيع ثانى ١٢٩٧هـ/ ١٥ مارس ١٨٨٠م.

١٧٠() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٩٠، ص١٦٣، ١٦٤، م١٦٣ بتاريخ غرة صفر ١٢٩٤هـ/ ١٥ فبراير ١٨٧٧م.

١٧١() صادر محافظة الإسكندرية: س١٩٦ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٦٦/ ٨٧ قديم، جـ١، ص٨٦، ٢٩٤، م٣٢، ٩٥ بتاريخ ٢٧ صفر – ٢٦ جماد ثانى ١٢٩٦هـ/ ٢٠ فبراير – ١٧ يونيو ١٨٧٩م.

شونة مساحتها ١٧٠٥ أذرع بثمن قدره ١٠٠٢٥ بنتوا ذهبًا[١٧٢]. كما كان لدى دينكس Denex الإنجليزى شونتان بجوار ميناء الإسكندرية لتخزين الأرز بها المجلوب من رشيد ودمياط.[١٧٣]

وبالنسبة لتجارة الفول فقد عمل بها عدد من التجار الإنجليز ورعاياهم الذين امتلكوا عدد من الحواصل، والشون لممارسة تجارتهم هذه، فعلى سبيل المثال كان لدى كل من بركس Prex تاجر الفول بدمياط، ونكلولوبلو Nicolopolo المالطى من رعايا إنجلترا، وتوماس ماركيت Thomas Market الإنجليزى من أشهر تجار الفول بالإسكندرية عدد من تلك الحواصل والشون تراوح عددها من ١- ٤ حواصل، و ٢ – ٣ شون لتكون مركزًا لنشاطهم التجارى وتسويق المحصول داخل البلاد وخارجها.[١٧٤]

ومن المحاصيل التى أقبل عليها التجار الإنجليز أو رعاياهم البصل باعتباره من المحاصيل المهمة التى يعتمد عليها الشعب فى مأكله، فضلاً عن أنه يعتبر من أحسن أنواع البصل المنتجة فى العالم، ولذلك كان هناك تهافت فى استهلاكه، وقد راجت تجارته فى أوربا بصفة عامة لاستهلاكه فى صناعة المخللات، ولكن مع بداية القرن العشرين بدأ البصل الأسبانى يزاحم البصل المصرى فى الأسواق الأوروبية فكان البصل المصرى يباع بثمن بخس إذا تأخر وصوله إلى إنجلترا مثلاً عن وصول البصل الأسبانى، ورغم ذلك ظلت صادرات البصل المصرى رائجة.[١٧٥]

فمن أشهر هؤلاء التجار يوسف بارليس انجلوا بارليس المالطى من رعايا إنجلترا بالسويس الذى كان لديه حانوتان لتجارة البصل الذى كان يورد كميات منه إلى إنجلترا عبر ميناء السويس[١٧٦] وشولر Shuler الإنجليزى تاجر البصل المعروف بالإسكندرية والذى كان لديه حانوت، فضلاً عن استئجاره أرضًا بأحد أرصفة الميناء مساحتها ٤٠٠ متر بواقع ٣٠٠ مليم عن كل متر سنويًا لتخزين البصل بها القادم له عبر الميناء .[١٧٧]

أما عن الفاكهة فقد حظيت بنصيب وافر من قبل بعض التجار الإنجليز لما تحققه من أرباح كبيرة، ومن ثم فقد أقبلوا على شراء الجنائن لزراعتها بمختلف أنواع الفاكهة كالعنب، والمشمش، والكمثرى، والتفاح، وغير ذلك[١٧٨] فعلى سبيل المثال اشترى اسحاق ليفى من رعايا إنجلترا وتاجر الفواكه بالإسكندرية من محمد عباس أفندى مأمور مصالح دائرة محمد عبدالحليم بن محمد عباس جنينة بساحل المحمودية بمبلغ ٢٢١٣٧٥ قرشًا[١٧٩] كما اشترى سندرس صمويل سندرس Senders Somwel Senders من رعايا إنجلترا وتاجر الفواكه بالإسكندرية أيضًا من أحد المصريين جنينة مساحتها ٤٥٦٦٢ ذراعًا بثمن قدره ٧٧ ألف جنيه إنجليزى[١٨٠] وكان لدى أنطونيو كنيلى Antonio Kenely اليونانى من رعايا إنجلترا جنينة بالمحمودية بالقرب من جنينة كلوتشى بك مدير الصحة مساحتها ١٠٨٠٠ ذراع وهى مشتملة على أشجار فاكهة متنوعة[١٨١] فى حين اشترى أحد التجار

١٧٢() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٩٢، ص٢٤٧، ٢٤٨، م٩١١ بتاريخ ٨ شعبان ١٢٩٥هـ/ ٧ أغسطس ١٨٧٨م.

١٧٣() صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٤٥، م٩٥ بتاريخ ٣ رمضان ١٢٩٥هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٧٨م.

١٧٤() صادر محافظة دمياط: س١١٥ حديث، ل/ ١٧/ ٢/ ١١٠/ ٢١٨ قديم، جـ١، ص٢٦، م٩ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٨١هـ/ ١٤ يناير ١٨٦٥م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية س١٠٠٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣٠/ ٨٤ قديم، جـ١، ص٢٩، م٨٨٢ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩١هـ/ ٢٣ نوفمبر ١٨٧٤م.

١٧٥() أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣١٧.

١٧٦() مضبطة محكمة السويس: إشهادات، س٥٥ حديث، ٢١٨٢ قديم، ص٦٢، م٥٩ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٣١٢هـ/ ٢٢ نوفمبر ١٨٩٤م.

١٧٧() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ١، ص٢٨، م٦٨ بتاريخ ١١ محرم ١٣٢٤هـ/ ٧ مارس ١٩٠٦م.

١٧٨() نفسه: م١/ ٥/ ٣، ص٧٣، ٧٥، م٥١٧ بتاريخ ٢ رجب ١٣٢٦هـ/ أول أغسطس ١٩٠٨م.

١٧٩() محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٦٨، ص٢٣٩، ٢٤٠، م٢٣٥ بتاريخ ١٤ ذو القعدة ١٢٨١هـ/ ١٠ أبريل ١٨٦٥م.

١٨٠() نفسه: س١٧٤، ص٢٥٢- ٢٥٥، م٦١٢ بتاريخ ١٩ محرم ١٢٨٥هـ/ ١٢ مايو ١٨٦٨م.

١٨١() نفسه: س١٨٤، ص٤٢، ٤٣، م٣٨ بتاريخ ١٤ ربيع ثانى ١٢٩٠هـ/ ١٢ يونيو ١٨٧٣م.

الإنجليز من مارية فرنسيس جنينة كائنة برمال أبى قير بخط الضاهرية ببركة الرماد الشهيرة بأم على بالإسكندرية مساحتها ٣٣٨٠ ذراعًا بثمن ٨٥٠ جنيهًا إنجليزيًا.(١٨٢)

ومن ناحية أخرى كان بعض التجار يشتركون فى المزادات التى كانت تقيمها مصلحة الموانئ على الفاكهة التى كان يتركها أصحابها بالميناء ولم يستلموها فى ميعادها، ربما لخوفهم من إصابتها بالعطب خاصة بعد تركها مدة بالجمرك مما يترتب عليه قلة فى أرباحها قياسًا بجملة العوائد المفروضة عليها، والتى تكون أكثر من ثمنها فكان يرسى المزاد على أحد منهم بعد أن يدفع ضمانة المزاد ليبيعها بنصف ثمن، وفى الوقت نفسه يحقق لنفسه مكاسب من وراء ذلك .(١٨٣)

ولعل من أهم الحاصلات الزراعية التى حققت للتجار الإنجليز بصفة خاصة، والأجانب بصفة عامة مكاسب عالية الدخان فعلى الرغم من انتشار زراعة الدخان فى مصر إلا أن مصر استوردت مقادير كبيرة من الدخان من الخارج خاصة وأن الحكومة المصرية سهلت استيراده من الخارج طبقًا للبنود الصادرة (وعددها ٢٥ بند) فى سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧١م والتى مضمونها بيع جميع أصناف الدخان من أية دولة، وفى الوقت نفسه سمحت الحكومة المصرية بتكوين "مصلحة التزام بيع الدخان" تعطى إدارتها لأفراد إنجليز لمدة سنة نظير مبلغ يحدده الميرى مع إعفاء دخانها من الرسوم الجمركية، وفى نظير ذلك اشترطت الحكومة على هذه المصلحة عدة شروط لاستمرار عملها منها إعطاء الحق للمصلحة فى اتخاذ طرق الملاحظة والدقة فى عملها ولكن تحت إشراف الحكومة المصرية، وعلى المصلحة أن تبيع دخانها بالقطاعى وتسلمه بنفسها للباعة، الذين يجرى انتخابهم وتخصيصهم لذلك بمعرفة المصلحة المذكورة ولا يصرح لأحد خلافهم فى القيام ببيع الدخان، أما أسعاره فتتحدد بالاتفاق مع الحكومة إذا ضبط بيع دخان من طرف المصلحة فى مكان ما غير مرخص، أو نقله من مدينة لأخرى بدون أمر فيعتبر ذلك تهريبًا ويتم مصادرته.(١٨٤)

ومن ناحية أخرى لم يؤثر نظام الالتزام على زراعة الدخان فى مصر، ولهذا فإنه يجب على المزراعين قبل القيام بعملية الزراعة التفاهم مع الإدارة حول مساحة الأراضى، وكمية الدخان المزروعة، والحصول على ترخيص بذلك كتابيًا، وعليه فإن زراعة الدخان غير المطابق للمواصفات يجب التخلص منه على الفور، أما أسعار الدخان الذى تقوم المصلحة بشرائه من المزراعين يكون بنفس أسعار الدخان المصدر بعد أن تدفع ضريبة العشر عنه للحكومة من قبل المصلحة.(١٨٥)

وعلى ملتزمى المصلحة أن يعرضوا على الحكومة بيانات كاملة عن نظام العمل داخل المصلحة، وطرق البيع، والتأكد من صلاحية الدخان، وخلوه من أى تحضيرات مضرة بالصحة بشهادة خبراء متخصصين. وفى حالة تنازل هؤلاء الملتزمين عن إدارتهم لتلك المصلحة تقوم الحكومة بشراء امتيازهم بعد مضى عدة سنوات بعد إعطائهم مبلغ على سبيل الضمان، وذلك خلاف ثمن الدخان الموجود فى مخازن المصلحة الذى يتحدد بمعرفة الخبراء، وإذا طالب هؤلاء الملتزمون بتصدير هذا الدخان إلى الخارج فيتم الموافقة بعد إعطائهم رخصة بذلك، لتحل محل هذه المصلحة شركة عثمانية مساهمة تتولى تنفيذ البنود التى قامت عليها تلك المصلحة استمرارًا لعملها.*(١٨٦)

١٨٢() نفسه: س١٩٠، ص٤١٤، ٤١٥، م٤٢٣ بتاريخ ١١ رجب ١٢٩٤هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٧٧م.

١٨٣() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص٤٦ م٩٤٨ بتاريخ ٢١ جماد أول ١٣٢٨هـ/ ٣١ مايو ١٩١٠م.

١٨٤() الأرشيف الأوروبى: عصر إسماعيل، محفظة ٣٠، ملف ٤/ ٣٠، ص١- ٥، مادة بدون رقم بتاريخ ذو العقدة – ذو الحجة ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧١م.

١٨٥() نفسه: محفظة ٣٠، ملف ٤/ ٣٠، ص٦، مادة بدون رقم بتاريخ ذو القعدة –ذو الحجة ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧١م.

١٨٦() الأرشيف الأوروبى: عصر إسماعيل، محفظة ٣٠، ملف ٤/ ٣٠، ص٧، ٨، مادة بدون رقم بتاريخ ذو القعدة – ذو الحجة ١٢٨٧هـ/ يناير ١٨٧١م. * وفى حالة إنشاء هذه الشركة فقد سمح لها بإدخال الدخان التركى وترويجه للباعة داخل البلاد خاصة وأن كثيرًا من الدول الأوروبية قد حاربت دخوله مصر للحد من منافسته لهم، حتى أنه فى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م صدر منشور من استانبول لأمين عموم الجمارك يتضمن قيام الجمارك بالبحث والتحرى عن الدخان الموجود بالدكاكين، والحوانيت، والاستفهام من أربابها عن وجود أوراق رسمية، أو أدلة تثبت دخوله البلد إذا كان بدون تهريب بالاتفاق مع القنصل إذا كان المحل أجنبيًا، وإذا لم يحدث ذلك فالمصلحة لها إجراء ذلك

وقد زاد نشاط التجار بتلك التجارة خاصة منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر وحتى قيام الحرب العالمية الأولى عندما قررت مصر سياسة تحريم زراعة الدخان والتى نفذت بوحى من سلطات الاحتلال[١٨٧] وذلك تحقيقًا لمكاسب كبيرة لحسابهم بغض النظر عن عبء الضرائب التى يتحملها المصريون من وراء استيرادها له، والتى كانت تتراوح ما بين عشرين إلى ثلاثين قرشًا عن كل أقة من الدخان أو التنباك الواردين من الخارج من الأصناف الغالية، وخمسة قروش على الأصناف الرخيصة[١٨٨] ولا شك أن إلغاء زراعته بمصر قد انعكس على تجار الدخان من المصريين فعند جرد الدخان البلدى الموجود بالبلاد وجد نحو ١.٦٠٠٠٠٠ كيلو، وهى كمية لا تكفى حاجة التجار مما أدى إلى حدوث أزمة بينهم خاصة وأن بعض المحلات التجارية أفلست وتوقف بعضها عن دفع ما عليها من الديون، وقد علَّ بعض التجار الصغار أن الأسباب التى دفعت الحكومة المصرية إلى تحريم زراعة الدخان هو إقبال مصانع الدخان على غشه عن طريق خلط الدخان البلدى بالأجنبى مع تخفيض أسعاره، لذا فقد نبهوا الحكومة بذلك لإعدام هذا الدخان والعودة إلى زراعته، ومن هنا اهتمت إدارة عموم الجمارك بمراقبة جميع المصانع، والمحلات للتأكد من عدم حدوث غش فى صناعته وبالتالى فى أسعاره، خاصة وأن أرباحه كانت تقل سنة وراء سنة[١٨٩]. إلى جانب ذلك أن الحكومة سمحت بدخول الدخان اليونانى للبلاد بعد أن حددت معاهدتها مع اليونان فى ٢١ جماد أول ١٣٠١هـ/ ٢٠ مارس ١٨٨٤م على حساب الدخان العثمانى الذى أثر على تجارته بواقع خسارة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه خاصة وأن الدخان اليونانى متوفر بنسبة كبيرة فى اليونان وأسعاره بخسة جدًا فإذا فتحت له أسواق القطر المصرى امتلأت به على الفور مما يؤثر على إيرادات الدخان العثمانى إذا كان الكيلو الواحد منه يصل إلى ستة قروش فى حين أن ثمن الكيلو من الدخان اليونانى يقدر بقرشين لذا كان الفرق بينهما كبير مما شجع المدخنين، والتجار على طلب النوع الأخير لبخس أسعاره مما لا يبقى سبيل للتجار إلى صرف الدخان العثمانى الموجود عندهم إلا بإنقاص أسعاره. والأدهى من ذلك أن الحكومة اليونانية اشترطت فى تلك المعاهدة أنه إذا قررت الحكومة المصرية زيادة رسوم الدخان فإنها ستغلى تلك المعاهدة التى اتفق على سيرها لمدة ستة أشهر من تاريخ عقدها، وإن كانت هذه المدة غير كافية فى نظر بعض التجار لأن فى البلاد من الدخان مالا ينفذ فى أقل من سنة فتأخير تنفيذ هذه المعاهدة عن هذه المدة يخفف عن التجار ثلث الخسارة فقط، على أن تكون الرسوم المقررة على الدخان ٢٥ قرشًا، وبالتالى فلا يخسر التجار ويخفف من عبء الضرائب، لذا يلتمس التجار لاسيما الصغار منهم، من الحكومة المصرية تنفيذ ذلك[١٩٠]. وقد خشى التجار من نتائج تلك المعاهدة التى حرمت زراعة الدخان البلدى، وخاصة وأن هناك مقادير كثيرة من الدخان العثمانى فى مخازن الجمارك تقدر بنحو أربعة ملايين ونصف كيلو، فإذا دخل الدخان اليونانى مصر انحطت أسعار الدخان العثمانى مما يعود بالخسارة على

دون انتظار أحد من القنصل مع اتباع باقى الإجراءات سواء مصادرة الصنف، أو تحصيل جزاء نقدى وخلافه، كذلك ضبط أى مركب محملة بدخان غير مقيد بالمانيفستو باعتباره دخان مهرب (انظر: ديوان المجلس الخصوصى، صادر غير رسمى، س٢، ص٥، م١٤ بتاريخ ٣ جماد أول ١٢٩٢هـ/ ٦ يونيو ١٨٧٥م) وتابع ذلك صدور منشور آخر فى العام التالى مضمونة أنه إذا وردت أية سفينة لأى ميناء ويكون محمل بها دخان أجنبى وقبودانها لم يخبر عنها لإدارة الجمارك فيؤخذ من القبودان عشرون ليرة غرامة نظير عدم إخباره (انظر: معية سنية عربى، قيد الإفادات الواردة للجهة السنية من المديريات والمحافظات، س٥ حديث، ١٧ قديم، ص٦١، م١٠٢ بتاريخ ٢٩ صفر ١٢٩٣هـ/ ٢٦ مارس ١٨٧٦م) ويمكن القول أن الدولة العثمانية كانت تهدف من وراء ذلك الحفاظ على استمرار تصدير دخانها إلى مصر للحد من منافسة الدخان الأجنبى له، ولكن ذلك لم يمنع من استمرار دخول الدخان الأجنبى للبلاد بنسب كبيرة خاصة بعد تحريم زراعة الدخان البلدى.

[١٨٧] () المقطم: ص١، ٢، العدد ١١٠٥ بتاريخ ٥ ربيع آخر ١٣١٠هـ/ ٢٧ أكتوبر ١٨٩٢م، السنة الرابعة والعشرون.

[١٨٨] () نفسه: ص١٦، العدد ٣٧٦٢ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٣٠٧هـ/ ٥ يوليو ١٨٩٠م، السنة الرابعة عشر؛ نفسه: ص٣٢، العدد ٣٨٠٨ بتاريخ ١٤ محرم ١٣٠٨هـ/ ٣٠ أغسطس ١٨٩٠م، السنة الخامسة عشر.

[١٨٩] () المقطم: ص١، ٢، العدد ١٠٨٧، ١١٠٥ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٥ ربيع آخر ١٣١٠هـ/ ٩ – ٢٧ أكتوبر ١٨٩٢م، السنة الرابعة والعشرون.

[١٩٠] () نفسه: ص٢، العدد ١٠٩٩ بتاريخ ٢٨ ربيع أول ١٣١٠هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٩٢، السنة الرابعة والعشرون؛ نفسه: ص٢، ٣ العدد ١٧٦٢ بتاريخ ٨ رجب ١٣١٢هـ/ ٥ يناير ١٨٩٥م، السنة السابعة والعشرون.

تجارته*[١٩١]. يتضح مما سبق أن إنجلترا كانت تسعى لضرب الاقتصاد المصرى داخليًا، خاصة وأن تجارة الدخان تمثل أهمية كبيرة فى مصر بعد تجارة القطن من حيث الأرباح، فإن جلب الدخان من الخارج عن طريق الموانئ يحقق لإنجلترا عوائد كبيرة تضمها لايراداتها، كما أن الإقلال من جلب الدخان العثمانى يعد ضربة للاقتصاد العثمانى.

ونتيجة لذلك تشجع بعض التجار الإنجليز على تجارة الدخان والتنباك عن طريق استيراده من بلادهم أو من بلاد أخرى وترويجه بمصر، نذكر منهم على سبيل المثال من التجار الإنجليز بلانت Planet، ولردو Lardw، وبسموت Pesmot وجورجى Georgy، ويوسف، ونجستين Negestien المالطيين من رعايا إنجلترا، وهم من تجار الدخان المشهورين بالإسكندرية، وكان هؤلاء يستوردون الدخان عبر مينائها من بريطانيا، وإيطاليا، وألمانيا لبيعه إلى تجار مصر ومحلاتها.[١٩٢]

ومن أشهر تجار الدخان ببورسعيد فرنسيسكو باس Franseco Pass، وجورجى ساكوتيدا Georgy Sakoteda المالطيين من رعايا إنجلترا، وهما يعتبران من أكبر مستوردى الدخان من الخارج عبر مينائها.[١٩٣]

٦- الثروة الحيوانية

مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأ الطلب يتزايد على الثروة الحيوانية، ويرجع ذلك لتحول المجتمع المصرى إلى مجتمع زراعى صرف، فكان منها المواشى تمثل فى ذلك الوقت أداة الإنتاج فتستخدم فى رفع المياه للأراضى الزراعية، وكذلك فى عمليات حرث الأراضى وغيرها من الأعمال الأخرى الخاصة بحصد المحاصيل الزراعية، وبسبب ارتفاع أسعار القطن خلال الحرب الأهلية الأمريكية ارتفاعًا مغريًا كان ذلك على حساب الحاصلات الغذائية للحيوان – وكذلك الحال بالنسبة للإنسان – فنقص عدد الحيوانات بسبب قلة العلف، وزاد الأمر سوءًا انتشار وباء الماشية فى عهد إسماعيل، وإزاء ذلك فرضت هذه الظروف على مصر استيراد الماشية بأعداد لا يسمح بها من قبل فعمل الخديو إسماعيل على تعويض الأهالى بالاستيراد من الخارج فوجد عدد من التجار يقومون بهذه المهمة لتحقيق مكاسب، فكانوا يستوردون الماشية والأغنام، والماعز، وأعفيت هذه الحيوانات من الرسوم الجمركية وبيعت للمزراعين بطريق الأجل فى مقابل تعهدهم بالدفع مستقبلاً .[١٩٤]

ساهم التجار الإنجليز ورعاياهم فى تجارة الحيوانات وإن كان ذلك بنسبة بسيطة نظرًا لسيطرة المصريين على تلك التجارة لخبرتهم بها، بالإضافة لأرباحها، فكانوا يقومون باستيرادها من الخارج، وفى سبيل ذلك أقبل هؤلاء التجار على شراء الحظائر لتكون مقرًا لتربيتها فكان من أشهرهم جيون باستى Geon Pasty، وكريستو دولو Cresto Dolo المالطيين من رعايا إنجلترا

---

[١٩١] () المقطم: ص٢، العدد ١٧٦٦ بتاريخ ١٣ رجب ١٣١٢هـ/ ١٠ يناير ١٨٩٥م، السنة السابعة والعشرون* وفى نظير ذلك صدر قرار من استانبول إلى مدير عموم الجمارك برفع الرسوم الجمركية على دخانها المصدر إلى مصر إلى خمسة قروش، وذلك بهدف إبطال تصديره إلى مصر بعد أن انتشر الدخان اليونانى وتأثيره السلبى على أرباح الدخان العثمانى، ولكن إذا تم ذلك فسوف تقل= =أسعار الدخان العثمانى داخل الدولة العثمانية، وسيضطر الفلاح إلى بيعه بثمن بخس إلى شركة حصر الدخان بتلك الدولة فتربح الشركة من ذلك أرباحًا كبيرة تقدر بنحو ٢٤٠ ألف جنيهًا مصريًا مما يعد خسارة للمزراعين، ورغم ذلك فإن باعة الدخان قبلوا هذا القرار لاعتقادهم أن ذلك يفيدهم فى مساعدتهم فى القضاء على فابريقات الدخان التى تقبل على غش الدخان البلدى عن طريق مزجه بالدخان الأجنبى أو بورق الشجر (انظر: المقطم، ص٢، العدد ١٩٣٨ بتاريخ ٤ صفر ١٣١٣هـ/ ٢٧ يوليو ١٨٩٥م، السنة السابعة).

[١٩٢] () معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ١٠٤، دفتر ٥٣٠، ص٥٣، م١٦٥ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٨٠هـ/ ٧ يوليو ١٨٦٣م؛ نفسه: دفاتر، محفظة ١٠٩، دفتر ٥٣٤، ص١١٧، م٢٢ بتاريخ ٩ جماد أول ١٢٨٠هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٤ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٥/ ٣٩١ قديم، جـ٣، ص٤٤٧، م٣١٥ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٢٨٠هـ/ ٢٢ أغسطس ١٨٦٣م؛ نفسه: س٤٩٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٦/ ٣٩٢ قديم، جـ١، ص١٣١، م٢٣ بتاريخ ١٥ رجب ١٢٨٠هـ/ ٢٦ ديسمبر ١٨٦٣م؛ نفسه: س٥٠٩حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٢٥، م٣، ٥ بتاريخ ١١ – ١٩ رجب ١٢٨٥هـ/ ٢٢ – ٣٠ ديسمبر ١٨٦٣م.

[١٩٣] () معية سنية عربى: قيد الإفادات الرسمية، س٢ حديث، ١٣١ قديم، جـ٢، م٣٥ بتاريخ غرة رجب ١٢٨١هـ/ ٣ نوفمبر ١٨٦٤م؛ صادر محافظة بورسعيد: س٢٦ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٤٠٩ قديم، جـ١، ص١١٤، م١ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٢٩٠هـ/ ١٣ أكتوبر ١٨٧٣م.

[١٩٤] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٧٤، ٣٧٥؛ أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى، ص١٥٤.

بالإسكندرية حيث احتوت حظائرهم على أعداد كبيرة من الأبقار، والأغنام[١٩٥] وجون كيدس John Kedas وجلوانى Galwany والتى تراوحت وارداتهما من الأغنام من سواكن من ١٤٥٠ – ١٨١٠ رأس لبيعها للتجار .[١٩٦]

وقد ارتبطت بتلك التجارة، تجارة الجلود والتى عمل بها عدد من التجار الإنجليز أو رعاياهم الذين انضموا إلى طائفة الجلادين بمصر لمكاسبها الوفيرة نظرًا لتعدد استخداماتها سواء فى صناعة الأحذية، والحقائب، والأثاث، والأرائك، وأحيانًا الملابس[١٩٧]. لذا فقد حرص كل منهم على إيجاد مدبغة لديه لاستخدامها فى دبغ الجلود نذكر منهم على سبيل المثال بالإسكندرية يوسف جاكتوا المالطى متعهد جلود الحيوانات كان لديه مدبغة بالإسكندرية تورد إليها الجلود من تجار دمياط، ورشيد عبر ميناء الإسكندرية[١٩٨]. وكذا هنرى اسكندر هرست Henry Iskandr Herest وشارل بيل Charle Bel ، وبيتربيل Peter Bill وهما من أكبر تجار الجلود بالمدينة المذكورة، وكان لهم باع كبير فى صادرات الجلود وارادتها لذا فقد اشترك هؤلاء فى شراء قطعة أرض بالميناء الشرقى بالإسكندرية بخط الفحمة القديمة من سمعان جورجى من رعايا اليونان مساحتها ١٨٤٣ ذراعًا بمبلغ ٩٥٠ جنيهًا إنجليزيًا لبناء مدابغ للجلود عليها لتوريدها إلى الخارج عبر الميناء.[١٩٩]

ومن أشهر تجار الجلود بالسويس بتكسون Petxon وروجر Roger اللذان كانا يملكان مدبغتين لجلود الماعز، والأغنام، والأبقار، وكانا يقومان باستيراد تلك الجلود من الحجاز عبر ميناء السويس لبيعها لتجار المدينة .[٢٠٠]

وببورسعيد كان هناك فيلمنج Flemeing الذى كان يستورد جلود الحيوانات من مصوع عبر ميناء السويس وبيعها داخل مصر[٢٠١]، وارستيد ريفاجيرو اليونانى Arstead Revagero من رعايا إنجلترا، والذى كان يصدر كميات كبيرة من جلود الحيوانات بعد دبغها إلى الخارج، ولتوسع نشاطه التجارى بها اشترى قطعة أرض بالميناء الشرقى بالإسكندرية من ضمن الأرض المعروفة بأرض المدبغة القديمة من أحد المصريين مساحتها ٧٤٤ ذراعًا بثمن قدره ٧٧٤٨٩ ألف قرش لبيع الجلود بالمدينة، وتصدير الباقى منها للخارج عبر الميناء .[٢٠٢]

ولكن يلاحظ أن التجار الإنجليز ورعاياهم كانوا يشتكون من الجمارك بسبب أخذ رهونات عليهم حتى يتم تصدير الجلود إلى الخارج عكس ما يجرى مع باقى طائفة الجلادين المصريين[٢٠٣] ويرجع ذلك إلى أن إدارة عموم الجمارك قد أمرت بذلك بهدف التأكد من صحة هذه الجلود وجودتها للاستخدام، وضمانًا لعدم تهرب هؤلاء التجار من دفع الرسوم عليها كما فعل البعض منهم على

---

[١٩٥] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص٤٠، م٦١ بتاريخ ٢٦ رجب ١٢٨٠هـ/ ٦ يناير ١٨٦٤م؛ وارد محافظة الإسكندرية: س٧٢٢ حديث، ل/ ٣/ ٧/ ١٢٧/ ٤٣١ قديم، جـ١، ص٥٢، م٥٦ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٨١هـ/ ٢٥ أغسطس ١٨٦٤م.

[١٩٦] () محافظة السويس: دفتر قيد الأوامر المستديمة، س٤٣٠ حديث، ل/ ٩/ ١٤/ ٨/ ١٨٨٩ قديم، ص٦، م٨ بتاريخ ٢٨ رجب ١٢٩١هـ/ ١٠ سبتمبر ١٨٧٤م.

[١٩٧] () صادر القناصل بالإسكندرية: س٤٩٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٦/ ٤٢٨ قديم، جـ١، ص٣١، م١٥ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٨٠هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٦٣م.

[١٩٨] () نفسه: س٤٩٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٦/ ٤٢٨ قديم، جـ١، ص٣١، م١٥ بتاريخ ٢٧ ربيع آخر ١٢٨٠هـ/ ١١ أكتوبر ١٨٦٣م.

[١٩٩] () محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٩٠، ص٢٨٤، ٢٨٥، م٢٩٦ بتاريخ ١٦ ربيع ثانى ١٢٩٤هـ/ ٣٠ أبريل ١٨٧٧م.

[٢٠٠] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١٠٤، م٣٥ بتاريخ ١٤ شعبان ١٢٨٣هـ/ ٢٢ ديسمبر ١٨٦٦م؛ محافظة السويس: دفتر قيد الأوامر المستديمة، س٤٣٠ حديث، ل/ ٩/ ١٤/ ٨/ ١٨٨٩ قديم، ص٦- ٨، م٩، ١٨١ بتاريخ ٢٩ رجب ٩٠ – ٢٩ ذو القعدة ١٢٩١هـ/ ٢٢ سبتمبر ٧٣ – ٧ يناير ١٨٧٥م.

[٢٠١] () صادر فروع محافظة بورسعيد: س١٠٩ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٥١٧ قديم، جـ٢، ص١١، م٤١ بتاريخ ١٠ ربيع أول ١٢٩٦هـ/ ٣ مارس ١٨٧٩م.

[٢٠٢] () محكمة الإسكندرية الشرعية: مبايعات، س١٩٧، ص٢٨٠، ٢٨١، م٢٣١ بتاريخ ١٣ جماد أول ١٢٩٨هـ/ ١٤ أبريل ١٨٨١م.

[٢٠٣] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٢٧ حديث، ٣١/ ١/ ٤٢٥/ ٦٩٨ قديم، جـ٢، ص٣٠١، ٣٠٦، م١٦٣ بتاريخ ٧ رمضان ١٢٨٨هـ/ ٢٠ نوفمبر ١٨٧١م.

فترات متفاوتة بناء على عدة شكاوى قدمت من بعض أمناء الجمارك، فعند التأكد من ذلك يتم رد تلك الرهونات إليهم مرة أخرى.[٢٠٤]

٧- الزيوت والسمن

بجانب ما كانت مصر تنتجه من الزيوت، والسمن استوردت كميات كبيرة منهما لسد حاجة الإنتاج المحلى عن طريق بعض التجار الأجانب ومنهم الإنجليز الذين اشتغلوا بتجارة هاتين السلعتين، وعدوا من كبار تجارها خلال تلك الفترة منهم جون جرليت John Grleet وهو من أكبر تجار الزيوت بالإسكندرية فكان متوسط استيراده لها حوالى ٦٤ برميلاً من بلاد الشام عبر ميناء الإسكندرية لتوزيعها على كبار التجار[٢٠٥]، وادوارد ولنسين Edward Welnseen وهو من أكبر تجار السمن بالإسكندرية أيضًا حيث كان يستورد كميات كبيرة من الخارج عبر مينائها ويبيعها للأهالى والتجار.[٢٠٦]

كما كان هناك توماس ديفس Thomas Davis تاجر الزيوت ببورسعيد والذى قدر متوسط استيراده له عبر الميناء نحو ١٠٦ براميل على فترات متفاوتة من السنة[٢٠٧]. وجونيار Joniar تاجر السمن بالسويس وهو من أكبر الممولين للتجار المصريين لزيادة الطلب عليها.[٢٠٨]

ولكن يلاحظ أن بعض تجار السمن من الإنجليز بالإسكندرية أقبلوا على غش السمن عن طريق خلط المستورد منها بالسمن المصرى وبيعها للأهالى بثمن أعلى مما أدى إلى شكوى كثير من التجار الذين قاموا بشرائها، ومن ثم اتخذت الحكومة عدة إجراءات لمنع ذلك وهى قيام الجمارك بتدوين كافة البيانات اللازمة عن السمن الوارد إليها من الخارج من حيث أسماء أصحابها وجنسياتهم، والمكان الوارد منها، مع أخذ الضمانات القوية عليهم ضمانًا لعدم حدوث مثل هذا الغش مرة أخرى[٢٠٩]، غير أن التجار اعترضوا على أخذ تلك الضمانات عليهم على اعتبار أن ذلك لم يكن مفروضًا عليهم من قبل، كما قدمت الشكاوى من قناصلهم للاعتراض على ذلك أيضًا مبررين أن تلك الضمانات لا داعى لها طالما أن التجار يدفعون العوائد، وأجرة السفن، والمراكب التى تنقل السمن التابع لهم، وأن أخذ هذه الضمانات لا يمنع البعض منهم على قيامهم بغش السمن أو غير ذلك فكان الرد عليهم من قبل الحكومة أن ذلك القرار صادر من المجلس الخصوصى بالاتفاق مع مصلحة الصحة ضمانًا لسلامة السمن وعدم غشها حفاظًا على حياة الأهالى .[٢١٠]

بالإضافة إلى ذلك تأسست بعض الشركات الإنجليزية لتجارة الزيوت كان من أهمها شركة فاكوم اويل Vacuim Oil Co بالإسكندرية والتى كانت تحقق إيرادات عالية، فعلى سبيل المثال وصلت ايراداتها فى سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٥م ١٣٩٢ جنيهًا و٤٩٤ مليمًا[٢١١]. ونظرًا لتوسع نشاط هذه الشركة ما بين الاستيراد من الخارج، والبيع للتجار والأهالى بالبلاد فقد قامت بتأجير أراضى لها بميناء الإسكندرية لتخزين بضائعها، وكانت مدة إيجارها لها تتراوح من شهرين إلى سنة حسب كمية

٢٠٤() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥١٦ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٢٣/ ٧٥٧ قديم، جـ١، ص٦٤، ٧٠، م٢٧ بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٨٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٧٢م.

٢٠٥() وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص٨٢، م٣١ بتاريخ ٥ رجب ١٢٨١هـ/ ٤ ديسمبر ١٨٦٤م.

٢٠٦() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣/ ٣٢/ ٤٦٩ قديم، جـ١، ص١٥٩، م٢٦ بتاريخ ٩ رجب ١٢٨١هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٦٤م.

٢٠٧() صادر محافظة بورسعيد: س١٤ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٦٣ قديم، جـ٤، ص٣٢، م١٠ بتاريخ ٢٠ جماد أول ١٢٨٧هـ/ ١٨ أغسطس ١٨٧٠م.

٢٠٨() نفسه: س١١٦ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١/ ٢١٨ قديم، جـ١، ص٧٨، م٢٢ بتاريخ ٢١ رجب ١٢٨٨هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٧١م.

٢٠٩() نفسه: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٧١، م٩ بتاريخ ١٦ محرم ١٢٩٤هـ/ ٣١ يناير ١٨٧٧م.

٢١٠() صادر محافظة الإسكندرية: س٦١٠ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٢٨/ ٢٤ قديم، جـ١، ص١٤٦، ١٦٨، م٨٥ بتاريخ ٢٩ محرم ١٢٩٤هـ/ ١٣ فبراير ١٨٧٧م.

٢١١() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: حسابات/ قلم إيرادات صادرة إنجليزى/ عربى، م٣/ ١/ ١، ص٣٥٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٥ ذو الحجة ١٣٢٢هـ/ ١٠ فبراير ١٩٠٥م.

البضاعة، وسرعة تصريفها[٢١٢]، وفى نظير ذلك كانت مصلحة الميناء تحصل من هذه الشركة تخزين تقدر بنحو ٦٣ جنيهًا و ٨٤٠ مليمًا تقريبًا فى السنة.[٢١٣]

٨- الملح

اعتبر الملح سواء كان ملح طعام، أو ملحًا إنجليزيًا، أو ملح نطرون[٢١٤] من السلع التى نالت اهتمامًا كبيرًا من بعض التجار وأصحاب الشركات الإنجليزية لتعدد استخداماته سواء فى الطعام، أو فى بعض الصناعات كالزجاج، والنحاس، والخبز[٢١٥]. فمن أشهر تجاره بالإسكندرية جيزارانو Gezariono المالطى من رعايا إنجلترا تاجر الملح الإنجليزى والذى كان يستورد كميات كبيرة منه تقدر بنحو ٥٠٠ قنطار من إنجلترا فى السنة وتوزيعها على كبار التجار بالمدينة[٢١٦] وفرجست Fergest من أشهر تجار ملح الطعام والذى كان يورد للتجار الملح ببورسعيد، والسويس، والقاهرة عبر ميناء الإسكندرية[٢١٧] أما فيلكس جباره Felex Gabarah المالطى فكان من أشهر تجار ملح النطرون المجلوب من قرية الطرانة، حيث كان يصدر كميات كبيرة منه للخارج بعد موافقة الحكومة[٢١٨]. وقد سمح الخديو إسماعيل للتجار الإنجليز ورعاياهم ممن أقبلوا على تجارة ملح النطرون بإعطائهم لهم كالتزام نظير مبلغ معين – تحدده الحكومة المصرية حسبما يترآءى لها – مع تحصيل عوائد الدخولية، والرسوم الجمركية، وكان ذلك بناء على طلب هؤلاء التجار بهدف إعطائهم الحرية فى تصديره إلى الخارج نظرًا لأهميته فى بعض الصناعات المذكورة سابقًا.[٢١٩]

وإلى جانب ذلك تأسست عدة شركات مساهمة لتجارة الملح منها "شركة الملح والصودا المصرية ليمتد" وهى إنجليزية تأسست بلندن عام ١٨٩٩م وكان لها فرع بالإسكندرية، كان الغرض منها السيطرة على "شركة الصودا الطبيعية المساهمة بمصر" وبيع، وتصدير، واستخراج النطرون، والملح، والقيام بنفسها أو بالاشتراك مع الأشخاص، والجمعيات، والشركات بإنشاء أعمال، ومشاريع صناعية، أو مالية، أو عقارية، أو تجارية.[٢٢٠]

والجدير بالذكر أن الحكومة المصرية احتكرت بمقتضى المرسوم الصادر بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣٠٣هـ/ ٢٦ أغسطس ١٨٨٦م استخراج، وبيع الملح والنطرون غير أنها منحت الشركة امتيازًا بتاريخ ١٤ جماد آخر ١٣١٥هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٩٧م لاستغلال منطقة وادى النطرون وبناء

---

[٢١٢] () نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص٤٧١، م٤٢١ بتاريخ ٢٩ جماد أول ١٣٢٦هـ/ ٢٩ يونيه ١٩٠٨م؛ نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى/ إنجليزى، م١/ ٥/ ٣، ص٨١، م٥٢٣ بتاريخ ٢ رجب ١٣٢٦هـ/ أول أغسطس ١٩٠٨م.

[٢١٣] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص٣٣٤، م٢٣٠ بتاريخ ٢٠ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٦ سبتمبر ١٩٠٨م؛ نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى/ إنجليزى، م١/ ٥/ ٣، ص٢٢٥، م٦٥٣ بتاريخ ٢١ شعبان ١٣٢٦هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٢١٤] () ملح النطرون: أو الأطرون وهو نوع من أنواع الملح يستخدم فى تبيض الخيط، والملابس الداخلية، والنحاس، والزجاج، والمجوهرات كما يستعمله الخبازون فى الخبز بدلاً من الخميرة، ويدخل فى دبغ الجلود (انظر: زينب محمد الغنام، المرجع السابق، ص١٢٨، هامش ١) وهو يؤخذ من النطرون من البحيرات التابعة لقرية الطرانة (مركز أبوالمطامير بمحافظة البحيرة حاليًا) ويدفع الفلاحون الضرائب المقررة عليهم عينًا من هذا الملح (انظر: الكونت استيف، النظام المالى والإدارى فى مصر العثمانية، موسوعة وصف مصر، الجزء الخامس، ترجمة زهير الشايب، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠، ص٢٠٦).

[٢١٥] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم جـ١، ص٧٩، م١٧٨٢ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٠هـ/ ١٤ يناير ١٨٦٤م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س٣٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٨٢/ ٤٥٣ قديم، جـ١١، ص١٠٥، م٤٥ بتاريخ ٩ ربيع آخر ١٢٨١هـ/ ١١ سبتمبر ١٨٦٤م.

[٢١٦] () وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٥/ ٤٠٤ قديم، جـ١، ص٧٩، م١٧٨٢ بتاريخ ٤ شعبان ١٢٨٠هـ/ ١٤ يناير ١٨٦٤م.

[٢١٧] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٣٤ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٤٤٠/ ٧٠٥ قديم، جـ٩، ص١٥٩٢، م٥٦٢ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٨٩هـ/ ٢٢ يوليو ١٨٧٢م.

[٢١٨] () نفسه: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٨٣، ١٨٢، م١٤، ٣٦٧ بتاريخ ٢٣ محرم – ٥ ربيع أول ١٢٩٤هـ/ ٧ فبراير – ٢٠ مارس ١٨٧٧م.

[٢١٩] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٩٦ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٦٦/ ٨٧ قديم، جـ١، ص١٩٧، م٢٥٦ بتاريخ ٢٠ ربيع ثانى ١٢٩٦هـ/ ١٣ أبريل ١٨٧٩م.

[٢٢٠] () وزارة المالية والاقتصاد: مصلحة الاحصاء والتعداد، احصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالهما الرئيسى فى مصر، يونيه ١٩٤٩- ١٩٥٠، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢، ص٥٠٠.

على طلب الشركة القيام باستخراج، وبيع الملح فى القطر المصرى بدلاً من الحكومة، وفى ١٨ جماد أول ١٣١٧هـ/ ٢٤ سبتمبر ١٨٩٩م عقدت اتفاقية بين الحكومة والشركة وحدّت الحكومة بمقتضاها امتياز استغلال ملاحات المكس، ووادى النطرون، وقد استغلت الامتياز فى إقامة الشركة مصنع المكس، ومصنع وسكة حديد وادى النطرون. وعلى أثر إلغاء قرار احتكار بيع الملح فى القطر المصرى اعتبارًا من ٥ ذو القعدة ١٣٢٣هـ/ أول يناير ١٩٠٦م منحت الحكومة الشركة حق إدارة الملاحات الحكومية ما عدا ملاحات مرسى مطروح لمدة ٢٠ سنة ثم زيدت هذه المدة إلى ٣٥ سنة فى عام ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م وتعهدت الشركة من ناحيتها بضمان بيع وتوزيع الملح فى جميع أنحاء القطر المصرى، بل وتصديره إلى الخارج عبر الموانئ بالشروط، والأسعار المتفق عليها مع الحكومة.*[٢٢١]

كما كانت هناك "شركة ملح بورسعيد ليمتد" وهى إنجليزية، تأسست بلندن فى ١٠ شعبان ١٣١٧هـ/ ١٤ ديسمبر ١٨٩٩م وكان لها مركزًا فى الإسكندرية. أما رأس مال هذه الشركة فحدد عند التأسيس بنحو ٢٥ ألف جنيهًا مصريًا ثم زاد إلى ٣٠ ألف جنيهًا مصريًا فى سنة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م خاصة بعد أن عقدت شركة ملح بورسعيد، وشركة الملح والصودا المصرية اتفاقًا لتنظيم بيع الملح بينهما، وذلك بإنشاء شركة جديدة باسم شركة الملح المتحدة المصرية ليمتد وهى شركة إنجليزية أيضًا، مركزها الرئيسى بلندن، ولها فرع بالإسكندرية، وقد تحدد امتيازها بمدة ٤١ سنة تبدأ من تاريخ تأسيسها وتنتهى فى ٧ ذو القعدة ١٣٦٨هـ/ ٣١ أغسطس ١٩٤٨م، وقد تأسست هذه الشركة برأس المال السابق بسعر السهم جنيه مصرى، وقد خص شركة ملح بورسعيد ٩٠ ألف سهم، وخص شركة الملح والصودا ٢١ ألف سهم. وفى سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م خفضت الحكومة حقها فى ملح الشركة، وعمل ترتيب جديد لها، وبسبب قيام الحرب العالمية الأولى تأثرت صادرات الشركة إلى الخارج لقيام حكومة الهند على حماية منتجاتها الوطنية برفع رسوم الجمارك على الوارد من الملح. وقد تحدد امتياز شركة ملح بورسعيد لمدة ٥٠ سنة ابتداء من ٢٦ جماد أول ١٣١٧هـ/ أول أكتوبر ١٨٩٩م وتنتهى فى ٧ ذو الحجة ١٣٦٨هـ/ ٣٠ سبتمبر ١٩٤٩م وللشركة الحق أن تحصل من الحكومة المصرية أو من غيرها على امتيازات، وحقوق، للقيام بأية تجارة، أو صناعة، أو احتكار، وكان الغرض من هذه الشركة استغلال ملاحات بورسعيد لإنتاج الملح وبيعه داخل وخارج البلاد. ومنذ سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م أصبح للحكومة حصة فى الملح المصدر كما أن الشركة نالت من شركة قنال السويس التسهيلات اللازمة لشحن الملح ولما كانت الشركة تعانى منافسة كبيرة فى تصريف الملح فقد بذلت مجهودًا كبيرًا لتنظيف وتكرير الملح، وأوجدت الآلات اللازمة لعمليتى التنظيف والتكرير، وإيجاد أسواق لتصريفه، وقد بلغ مقدارها فى فترة قصيرة من سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م نحو ٥٠ ألف طن – وقد أخذت الشركة فى تصدير الملح إلى كلكتا بالهند.[٢٢٢]

بالإضافة إلى ذلك كانت هناك بعض السلع التى جذبت إليها أنظار بعض التجار الإنجليز تحقيقًا للمكاسب، ولزيادة الطلب عليها منها الزجاج والبلور الذى كان يتم استيراده من بعض الدول الأوروبية ومنها بريطانيا لتسويقه داخل البلاد[٢٢٣] والصمغ والذى كان يستورد معظمه من السودان لاشتهارها بإنتاجه ثم يعاد تصديره عن طريق الموانئ – بواسطة تجاره – إلى مناطق استهلاكه

---

[٢٢١] () وزارة المالية والاقتصاد: مصلحة الاحصاء والتعداد، إحصاء شركات المساهمة التى يوجد استغلالهما الرئيسى فى مصر، ص٥٠٠، ٥٠١. * إلى جانب ذلك قامت الشركة بعصر بذرة القطن وتكرير الزيوت، وصناعة الصابون، وأقامت من أجل ذلك مصانع فى القبارى وكفر الزيات، ومحرم بك. (انظر: نفسه، ص٥٠١).

[٢٢٢] () وزارة المالية والاقتصاد: مصلحة الاحصاء والتعداد، إحصاء شكرات المساهمة التى يوجد استغلالهما الرئيسى فى مصر، يونيه ١٩٤٩ – ١٩٥٠، المطبعة الأميرية، القاهرة، ١٩٥٢ن ص٤٩٧، ٤٩٨.

[٢٢٣] () صادر محافظة الإسكندرية: س٣٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٨٢/ ٤٥٣ قديم، جـ١١، ص١٠٥، م٤٤، ٤٥ بتاريخ ٩ – ٢٩ ربيع آخر ١٢٨١هـ/ ١١ سبتمبر – ١ أكتوبر ١٨٦٤م.

لاسيما بريطانيا*[٢٢٤] بالإضافة إلى الخمور والتى كانت تستورد كميات كبيرة منها – عن طريق تجارها – من الخارج لجودتها إلى جانب المصنوع منها محليًا، فكان يتم تمويل المحلات لبيعها للأهالى، فضلاً عن بيعها داخل المقاهى الموجودة بالموانئ، وإن تسبب ذلك فى حدوث أكثر من شكوى من مديرى الموانئ نظرًا لانتشار الفساد بين بعض العمال خاصة وأن معظم هؤلاء التجار كانوا يمولون تلك المقاهى خفية تهربًا من العوائد.[٢٢٥]

٩- أنشطة ممنوعة

أقبل بعض التجار الإنجليز ورعاياهم على مثل هذه التجارات داخل البلاد رغم معرفتهم بعقوبة من يضبط بها من مصادرة، وطرد من البلاد، لعل الدافع وراء ذلك هو المكاسب الوفيرة التى تحققها تلك التجارات والتى على رأسها تجارة السلاح، والبارود، والحشيش.

بالنسبة لتجارة السلاح فقد شملت الأسلحة النارية بأنواعها، والمتفجرات، علاوة على الأسلحة البيضاء ولا يجوز الاتجار فيهما إلا بمقتضى رخصة من الحكومة .[٢٢٦]

ورغم ذلك أقبل بعض التجار الإنجليز على تلك التجارة؛ فعلى سبيل المثال تم ضبط تاجر إنجليزى بثلاثة صناديق معبأة بأسلحة حربية الممنوع دخولها واردة من الخارج عبر ميناء الإسكندرية فتم مصادرتها[٢٢٧] كما ضبط تاجران إنجليزيان بنفس الميناء بمجموعة من البنادق، والطبنجات غير المرخص بدخولها للبلاد فتم مصادرتها أيضًا.[٢٢٨]

أما تجارة البارود فطبقًا للمعاهدة التجارية التى عقدت بين الدولة العثمانية وإنجلترا فى سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م بمصادرة أى صنف من أصناف البارود الوارد من الخارج ثم بيعه لصالح الميرى بسعر الأقة الواحدة ستة قروش ونصف للبارود الرفيع، أما الخشن منه فكان سعر الأقة أربعة قروش، ويعطى للمخبر عنه ٨٪ من ثمنه ثم عدل الأمر حيث صار تقدير سعر أقة البارود سواء رفيع أو خشن بعشرين قرشًا، أما المخبر فنسبته ثابتة، وإذا تم ضبط بارود ميرى فى أى محل خلاف المحلات المرخص لها يتم مصادرته مع تحصيل جزاء نقدى من بائعه حسب كمية البارود الموجودة عنده وقيمتها، وقد نبه على أصحاب هذه المحلات بتخزين بضائعهم فى مكان آمن باعتباره من المواد الخطرة.[٢٢٩]

وطبقًا للمنشور الصادر من نظارة الداخلية فى ٢ ربيع أول ١٣٠١هـ/ أول يناير ١٨٨٤م بناء على ما ورد من نظارة الحربية بخصوص منع صناعة البارود، واستعماله مع ترغيب الأهالى المعتادين على قطع الأحجار بواسطة الألغام فى الأخذ من الجبه خانات، وذلك بأن يتم اختيار أشخاص معتمدين من كل إقليم، وتعين لهم محلات بالبنادر، وكل من الأقاليم تقدم طلبها بالمقادير اللازمة لها من البارود لوضعه بالمحلات التى يتم اختيارها، وعليه فيتم بيع بارود الصيد، واللغم من الجبة خانات للمتعهدين ويكون سعر الأقة ١٩ قرشًا لبارود الصيد ولبارود اللغم ١١ قرشًا للأقة، والمبيع من المتعهدين ببارود الصيد سعر الأقة ٢٣ قرشًا (بربح أربعة قروش فى الأقة) وبارود اللغم بسعر الأقة ١٢ قرشًا (بربح قرش واحد فى الأقة) أما بارود اللغم فيتم صرفه لطائفة الحجارة حسب

---

[٢٢٤] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٢/ ٥٤٢ قديم، جـ١، ص١١٤، م٤١ بتاريخ ٤ رجب ١٢٨٣هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٦٦م. * مع بداية القرن العشرين تم استنباط مواد كيماوية تقوم مقامه، ولذلك هبط سعره إلى الحد الذى يجعله لا يفى بنفقات جمعه، ونقله من داخل السودان إلى مراكز التجارة (انظر: أحمد الشربينى، المرجع السابق، ص٣٢٩).

[٢٢٥] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٢٧ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٤٢٥/ ٦٩٨ قديم، جـ٢، ص٢٥٧، م١٠٥ بتاريخ ٢٦ شعبان ١٢٨٨هـ/ ١٠ نوفمبر ١٨٧١م.

[٢٢٦] () أحمد محمد حسن بك، ايزيدور فلدمان: المرجع السابق، ص٦٩٣- ٦٩٧.

[٢٢٧] () صادر محافظة الإسكندرية: س٤٠١ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٩٩/ ٤٥٩ قديم، جـ٤، ص١١٧٢، م٦٥٠ بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٨٢هـ/ ١٥ يونيو ١٨٦٥م.

[٢٢٨] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٣٧، ١٠٧، م٨، ٣١ بتاريخ ٢٥ رجب – ١٩ جماد ثانى ٨٥ – ١٢٨٦هـ/ ١١ نوفمبر ٦٨ – ٢٦ سبتمبر ١٨٦٩م.

[٢٢٩] () لوائح وقوانين: محفظة ٦٩، ص٨- ١٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٥ رجب ١٢٨٨هـ/ ٢٠ سبتمبر ١٨٧١م.

الطلب، وبارود الصيد يصرف لأرباب الأطيان، والأباعد والذين لهم عادة بالصيد من نصف أقة إلى أقتين فقط لكل شخص.[٢٣٠]

واستمرارًا فى صدور الأوامر الخاصة بمنع استيراد البارود صدر فى ٧ ذو الحجة ١٣١٠هـ/ ٢٢ يونيه ١٨٩٣م أمرًا من مجلس النظار يتضمن منع جلب أو اصطناع، أو استخراج ملح البارود، ومن يفعل ذلك يتم معاقبته بمصادرة هذا الصنف مع دفع غرامة تحددها الحكومة حسب الكمية وقيمتها، وقد صدق على هذا الأمر صدور أمر آخر فى ٢٧ رجب ١٣١٢هـ/ ٢٤ يناير ١٨٩٥م للحد من تهريب هذا الصنف.[٢٣١]

لاشك أن هذه القرارات كانت محاولة من الحكومة للحد من تجارة البارود، وانتشارها بين بعض التجار الأجانب لاسيما الإنجليز الذين استغلوا الفرصة لممارسة تلك التجارة فى تهريب كميات كبيرة من البارود داخل البلاد دون الاهتمام بالمخاطر الناجمة من وراء ذلك، ولكن كان همهم الوحيد هو تحقيق مكاسب عالية بغض النظر عن مصدرها.

وكان من جراء ذلك أن تم ضبط عدد من التجار الإنجليز ورعاياهم ببعض الموانئ بكميات من البارود المهربة على يد بوليس هذه الموانئ نذكر منهم على سبيل المثال اسبانيول Esponiol المالطى الذى ضبط بكميات كبيرة من البارود بميناء الإسكندرية مهربة من الخارج لبيعه للصيادين[٢٣٢] كما ضبط يوسف زميط المالطى بأكياس بارود مهرب بإحدى السفن الإنجليزية القادمة إلى ميناء الإسكندرية فتم مصادرته للجبة خانة[٢٣٣] والحال كذلك بالنسبة لكل من توماس Thomas الإنجليزى الذى ضبط بستة براميل ملح بارود واردة من الخارج إلى نفس الميناء فتم مصادرته مع تغريمه عقابًا له[٢٣٤] كما تم ضبط اثنين من التجار الإنجليز بجمرك الإسكندرية بصناديق بارود ورصاص مهرب لصالح بعض المحلات بالمدينة.[٢٣٥]

وأخيرًا تجارة الحشيش والتى أقبل عليها بعض التجار الإنجليز أو رعاياهم لمكاسبها الوفيرة رغم صدور عدة قرارات من نظارة المالية للمديريات والمحافظات فى ٩ رجب ١٢٩٨هـ/ ٦ يونيه ١٨٨١م، و١٤ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٩ أغسطس ١٨٨١م، و١٢ جماد أول ١٣٠١هـ/ ١٠ مارس ١٨٨٤م بمنع زراعة الحشيش فى مصر، ومن يخالف ذلك يدفع غرامة قدرها ألف قرش عن كل فدان، كذلك يغرم زارع الحشيش، أو بائعه، أو من أدخل، أو حاول إدخال هذا الصنف بدفع مائتى قرش نقدًا عن كل أقة مع مصادرة ما يوجد من هذا الصنف لجانب الحكومة، وإذا تكرر ووقع ذلك من نفس الفاعل الأول يغرم بدفع ٨٠٠ قرش عن كل أقة، وفى حالة عدم دفع الجزاء النقدى يسجن المحكوم عليه أربعًا وعشرين ساعة عن كل عشرين قرشًا، وفى كل حال لا تكون مدة السجن أقل من أربع وعشرين ساعة ولا أكثر من ثلاثة أشهر كذلك يجرى مصادرة الصنادل، والعربات، والحيوانات، والآلات، والأدوات التى تستخدم لنقل الحشيش، وكذلك البضائع التى يتم وضعها حوله لإخفائه، وتسهيل إدخاله، كما يباع الحشيش المضبوط، ولا يرخص لشاريه أن يستلمه داخل مصر بل يجب عليه تصديره فى ظرف خمسة عشر يومًا إلى ميناء أجنبى، وانقياده لقوانين الجمرك ومناظرته فيدفع عدا الثمن على سبيل التأمين مبلغًا يوازى قيمة عشرة أضعاف الثمن، وهذا التأمين يرد إليه متى أبرز شهادة قانونية من الجهة المصدر إليها الحشيش مع بيع الأشياء والبضاعة المضبوطة وتحصيل ثمنها مع ثمن الحشيش لخزينة مصلحة الجمارك بعد خصم قيمة الربع منه، وتوزيعه مكافأة

٢٣٠() فيليب جلاد: المرجع السابق، المجلد الأول، ص٣١٠، ٣١١.

٢٣١() أحمد محمد حسن بك، ايزيدرو فلدمان: المرجع السابق، ص١٨٠، ١٨١.

٢٣٢() وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص١٣٤، م٥٨ بتاريخ ٢٣ رمضان ١٢٨١هـ/ ١٩ فبراير ١٨٦٥م.

٢٣٣() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٣٧، م٨ بتاريخ ٢٥ رجب ١٢٨٥هـ/ ١١ نوفمبر ١٨٦٨م.

٢٣٤() نفسه: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٠٧، م٣١ بتاريخ ١٩ جماد ثانى ١٢٨٦هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٨٦٩م.

٢٣٥() محافظة الإسكندرية: صادر خفر السواحل، س٦٦٤، م٤٩، م٨٣ بتاريخ ١٢ شوال ١٢٩٤هـ/ ٢٠ أكتوبر ١٨٧٧م.

بينهم وبين الضابطين بالمناصفة. وفى ٢٧ رمضان ١٣٠١هـ/ ٢١ يوليه ١٨٨٤م تقرر إحالة الأجانب الذين أقبلوا على تجارة الحشيش إلى نظارة الخارجية للنظر فى الطريقة المؤدية لتنفيذ الأحكام عليهم رغم التحذيرات التى صدرت لهم من تجارة هذا الصنف لأنه من المخدرات المضرة بالأبدان، والعقول.[٢٣٦]

على أية حال لقد صدرت هذه القرارات بعد أن زاد عدد التجار الأجانب لاسيما الإنجليز فى تجارة الحشيش مستغلين نفوذ دولتهم داخل مصر لاسيما فى الموانئ، ولاشك أن هذه القرارات قللت – إلى حد كبير – من هذه التجارة، إلى جانب إحكام سيطرة كل من بوليس الموانئ، وخفر السواحل فى ضبط كل من يمارس هذه التجارة سواء كان من المصريين أو الأجانب.

ونتيجة لذلك فقد نجحت عساكر خفر السواحل ببعض الموانئ لاسيما ميناء الإسكندرية فى ضبط بعض التجار الإنجليز ورعاياهم بكميات مهربة من الحشيش، والذين اعتادوا جلبها من أزمير لاشتهارها بزراعته لبيعها ببعض البلدان، ومنها مصر[٢٣٧] نذكر منهم على سبيل المثال مكيلى Mackely، وسالياتورى Salatory المالطيين اللذان ضبطا بحوالى تسعين صندوق حشيش كانت مخبأة وسط حديد محمل بإحدى السفن الإنجليزية القادمة إلى ميناء الإسكندرية[٢٣٨] وكذلك كل من بلاور Plawar، وكوبير Copier الإنجليزيين اللذان ضبطا بنحو ٨٠ بالة[٢٣٩] حشيش خصص للأول منها ٦٠ صندوق، والباقى للثانى بأحد الوابورات الإنجليزية المحملة بالفحم بنفس الميناء فتم مصادرته ومحاكمتهم نظير ذلك.[٢٤٠]

ثانيًا- شركات الخدمات الإنجليزية ودورها فى دعم النشاط الاقتصادى ببعض الموانئ

تنوعت هذه الشركات حسب الخدمات التى قدمتها لمصالح البلاد وعلى رأسها مصلحة الموانئ والمنائر رغبة منها فى تركز نشاطها بها لخدمة نفوذها التجارى من ناحية، وتحقيقًا لمكاسب أوفر من ناحية أخرى. وقد استطاعت هذه الشركات أن تحقق نجاحًا كبيرًا خلال فترة عملها، وهو ما سنوضحه على النحو التالى.

١- الاستخراجية

انصب نشاط تلك الشركات فى البحث والتنقيب عن البترول، والكبريت لتعدد استخداماتهما، ولارتفاع أسعارهما.

فبالنسبة للبترول اهتمت شركاته بالبحث والتنقيب عنه لاعتماد معظم المصالح عليه فى أعمالها، وعلى رأسها مصلحة الموانئ والمنائر، فضلاً عما استفادته تلك الشركات من اكتشافها لهذا المعدن المهم، ولمصر، فكان هناك ثلاث شركات بالإسكندرية، عرفت الأولى منها باسم شركة ميراكو Meraco Co والتى كان يورد لها البترول من ساحل البحر الأحمر لتمويل بعض الموانئ وفناراتها كالإسكندرية وبورسعيد، ودمياط، إلى جانب القاهرة حيث كانت تمول بها نحو ٩٠ محلاً بمعدل ١١ صندوقًا لكل محل منها، كما خصصت كميات منه لتصديره إلى استانبول، وقد نبه على

٢٣٦() فيليب جلاد: المرجع السابق، المجلد الثانى، ص٤٢٣، ٤٢٤.

٢٣٧() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٩٨، م٢٥ بتاريخ ٢٥ جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ١٥ نوفمبر ١٨٦٥م.

٢٣٨() وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص١٣٣، م٧٥ بتاريخ ١٦ رمضان ١٢٨١هـ/ ١٢ فبراير ١٨٦٥م.

٢٣٩() البالة: تساوى ٦٢٠ رطلاً (انظر: محمد فهمى لهيطة، المرجع السابق، ص٧٤، هامش ١).

٢٤٠() وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣٠/ ٨١٤ قديم، جـ١، ص٩٦، م٦٥٥ بتاريخ ١٦ جماد أول ١٢٩٢هـ/ ٢٠ يونيو ١٨٧٥م.

هذه الشركة بتخزين زيت البترول فى مخازن خارج البلاد لاعتباره من الغازات القابلة للاشتعال.[٢٤١]

أما الثانية فكانت شركة روجر وشركاه Roger & Co والتى كان يورد إليها البترول من السويس – الذى اكتشف بواسطتها – بمتوسط ٢٥٠٠ صندوق فى السنة لتوزيعه على فنارات ميناء الإسكندرية، والمحلات[٢٤٢] وعرفت الشركة الثالثة باسم أوجين جرود وشركاه Ogien Grod & Co والتى ساهمت فى عمليات البحث والتنقيب – مع شركات أخرى – عن البترول فى ساحل البحر الأحمر، وكانت هذه الشركة تمون بعض المصالح الحكومية بالبترول كالموانئ والفنارات، ومرور القبارى.[٢٤٣]

وقد انضمت إلى تلك الشركات السابقة شركة رد أويل فلدس Red Oil Fields Co أى شركة البحر الأحمر لحقول الزيت وهى تعتبر من أكبر الشركات المتخصصة فى عمليات البحث والتنقيب عن البترول[٢٤٤]، لذا فقد عقدت الحكومة المصرية اتفاقًا معها فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م بالتعاون بينهما فى إنجاز هذه العمليات، وذلك بهدف تخفيض عدد آلات الحفر التى تتعهد الشركة بإدارتها، وذلك نظير حقها فى الالتجاء للتحكيم إذا حدث خلاف بينها وبين الحكومة، وقد منحت هذه الشركة حق امتياز استخراج البترول من المناطق المؤجرة لها حسب عقد الإيجار المتفق عليه، وقد تعهدت الشركة بإدارة عدد معين من آلات الحفر. وبمرور الوقت توسعت هذه الشركة فى أعمالها وتمكنت من إضافة رؤوس أموال جديدة لهذا المشروع الذى كانت تكاليفه باهظة للغاية. وفى عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢م أنشئت شركة جديدة عرفت باسم "الشركة الأنجلو مصرية لحقول الزيت" لتحل محل الشركة القديمة، مهمتها استغلال الحقول البترولية لحساب كل المنتفعين، ولكن عدلت هذه الشركة فى عقد الاتفاق المسبق ما بين الشركة القديمة والحكومة المصرية مضمونة تخفيض عدد آلات الحفر التى تكفلت الشركة الأصلية بإدارتها. وقد رأت نظارة المالية الموافقة على هذا التعديل بشرط إعطاء الحكومة المصرية سلطة أوسع فيما يتعلق بمراقبة المواد المستخرجة، وينزع من الشركة حقها فى الالتجاء إلى التحكيم، وقد صَّدق على ذلك مجلس النظار بعد أن وافقت الشركة على ذلك.[٢٤٥]

أما الكبريت فقد تكونت شركات لاستخراجه، وبيعه فمن أشهرها شركة الكبريت المصرية الإنجليزية وهى شركة مساهمة مديرها كاستاتوفو Castatovo وقد عملت هذه الشركة فى مساحة قدرها ٣٤٤٨ ذراعًا وكسور بالميناء الشرقى بالإسكندرية للبحث عن مناجم الكبريت، وترويجه بالداخل والخارج[٢٤٦]. كما كانت هناك شركة كارميلوتونا الإنجليزية The English Carmelotona Co والتى كان مقرها الرئيس بساحل البحر الأحمر، أما فرعها بالإسكندرية وقد انصب نشاطها فى البحث والتنقيب عن الكبريت بساحل البحر الأحمر، وترويجه بالداخل والخارج.[٢٤٧]

٢- الكهرباء

٢٤١() صادر محافظة الإسكندرية: س١٣٤ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٤٤٠/ ٧٠٥ قديم، جـ٩، ص١٧٢٨، ١٧٣٣، م٦١٢، ٢٨٠ بتاريخ ١١ جماد ثانى ١٢٨٩هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٧٢م.

٢٤٢() نفسه: س٤٥١ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٤٩٧/ ٨٢١ قديم، جـ٢، ص٣٢٢، م٧٨٠ بتاريخ ٢٩ شوال ١٢٩١هـ/ ٩ ديسمبر ١٨٧٤م.

٢٤٣() نفسه: س٦١٨ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ٤٨/ ٦٠ قديم، جـ١، ص١٢٨، م١٥ بتاريخ ٢ صفر ١٢٩٥هـ/ ٥ فبراير ١٨٧٨م.

٢٤٤() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: خطابات إنجليزى، م٥/ ١/ ١، ص٨٧، م١١٨ بتاريخ ٢٦ ذو القعدة ١٣١٧هـ/ ٢٤ مارس ١٩٠٠م.

٢٤٥() مجلس الوزراء: شركات وجمعيات، محفظة أ/ب، ص١٥٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م.

٢٤٦() معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٤ حديث، ١ قديم، ص١٦٢، م٣٦٣ بتاريخ ١٠ رجب ١٢٩٢هـ/ ١٢ أغسطس ١٨٧٥م.

٢٤٧() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٢٥ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٣٢/ ١٠٥ قديم، جـ١، ص١٠٠، م٨٣ بتاريخ ٢٢ صفر ١٢٩٦هـ/ ١٥ فبراير ١٨٧٩م.

كان للإنجليز دور واضح فى شركات الكهرباء لتمويل المصالح الحكومية بها لإمكان الرؤية ليلاً. وقد لعبت بعض شركاتها دورًا مهمًا فى ذلك حيث اعتمدت عليها مصالح الموانئ والمنائر، وخفر السواحل، والجمارك بشكل أساسى فى سد احتياجاتها من الفوانيس، واللمبات، والأعمدة النورية، وغير ذلك، وكانت هذه الشركات مقرها الرئيس لندن، أما فروعها فكانت بالإسكندرية، والسويس، وكان من أهم هذه الشركات الموجودة بالإسكندرية "شركة ولس متس" Wells Mets Co والتى كانت تمول الميناء وفناراته بمعدات الإضاءة، وقد حققت هذه الشركة إيرادات عالية من وراء ذلك ففى سنة ١٢٩٩هـ/ ١٨٨١م وصلت مجموع ايراداتها إلى ٤٨٠٧٥ جنيهًا مصريًا سنويًا[٢٤٨] وشركة موس وشركاه Moss & Co للأدوات الكهربائية حيث كانت تمول أيضًا الميناء وفناراته فضلاً عن مصلحتى خفر السواحل، والجمرك بأعمدة الإنارة[٢٤٩]. أما عن أهم الشركات بالسويس فكانت "شركة تامفاكو الكهربائية Tamfaco Electrical Co والتى كانت تنتج أشرطة اللمبات لتمويل ميناءى السويس، وبورسعيد.[٢٥٠]

٣- المياه

تأسست هذه الشركات بمرور الوقت مع تطوير الموانئ بهدف تمويلها بمياه الشرب إلى جانب مدنها نظير أجر معين يحدد حسب الكميات المنصرفة، وفى الوقت نفسه كانت كل شركة منها تتكفل بدفع الضرائب المفروضة عليها حسب ما تحدده نظارة المالية، وهى شركات مساهمة، فكان منها شركة مياه الإسكندرية المصرية الإنجليزية ليمتد[٢٥١] وشركة مياه بورسعيد المصرية الإنجليزية ليمتد[٢٥٢] وشركة مياه السويس المصرية الإنجليزية ليمتد.[٢٥٣]

إلى جانب ذلك كان هناك شركات لصهاريج المياه، والتى كانت تحتاجها الكثير من المصالح الحكومية لتخزين مياه الشرب بها، فمن بين هذه الشركات، الشركة الإنجليزية لصناعة الصهاريج بدمياط لتمويل الميناء وفناره بها[٢٥٤] وشركة داوردى Dawardy Co للصهاريج ببورسعيد والتى كانت تستورد هذه الصهاريج من لندن عبر مينائها لإمداده، وغيره من المصالح الحكومية بها بسعر الواحد منها ١٤ جنيهًا و٦٢٥ مليمًا.[٢٥٥]

٤- التلغراف.

أثناء حكم الخديو إسماعيل تطورت الخدمات التلغرافية بشكل واسع فأكثر من ٥.٢٠٠ كيلو متر من التلغراف مدت فى عهده حتى أصبحت كل المدن المصرية الرئيسة متصلة بالخطوط التلغرافية*[٢٥٦]. وفوق ذلك اتصلت مصر بالعالم الخارجى بشبكة لا بأس بها من ذات الخطوط، وقد

---

[٢٤٨] () صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص١٧٧، م٢٨ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٩٤هـ/ ٣١ مارس ١٨٧٧م.

[٢٤٩] () صادر مصلحة الفنارات: س٢ حديث، ٢٣٩ قديم، ص٩٥، م٦٧ بتاريخ ٣ محرم ١٢٩٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ١٨٨١م.

[٢٥٠] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣، جـ٣، ص٣٧٥، م٦٤٩ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٣١٨هـ/ ٢٠ يوليو ١٩٠٠م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٤، جـ٣، ص١٣٤، م٤٣ بتاريخ ٢٢ صفر ١٣٢٠هـ/ ٣٠ مايو ١٩٠٢م.

[٢٥١] () نفسه: م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٣٦٧، م٣٢٥ بتاريخ ٣ شعبان ١٣٢٢هـ/ ١٣ أكتوبر ١٩٠٤م.

[٢٥٢] () نفسه: م١/ ١/ ٦٣، جـ١، ص٢٦٧، م٢٥٣ بتاريخ محرم ١٣٢٧هـ/ يناير ١٩٠٩م.

[٢٥٣] () نفسه: محفظة ٤، ملف ١، صفحة ومادة بدون رقم بتاريخ ٣ رجب ١٣٣٢هـ/ ٢٨ مايو ١٩١٤م.

[٢٥٤] () صادر محافظة دمياط: س٢٠١ حديث، ل/ ١٧/ ٣/ ٣٨/ ٧٢٨ قديم، ص١٩، ٣٢، ٣٧، م١٦، ١٧ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٧٣م.

[٢٥٥] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥، جـ٢، ص١٩٩، م٨٩ بتاريخ ٢٩ ذو الحجة ١٣٢١هـ/ ١٦ مارس ١٩٠٤م.

[٢٥٦] () أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٦٢٣. * لم تعرف مصر التلغراف الكهربائى قبل سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م، ولكن فى عهد محمد على وجد نظام رسائل البرقية بالإشارات ففى عهده بنى خط من تسعة عشر برجًا من رأس التين بالإسكندرية إلى القلعة بالقاهرة، وكل برج من هذه الأبراج مزود بذروة عالية بها آلة تلغراف قديمة، وكل الرسائل كانت ترسل من برج إلى آخر، وكانت الرسالة ترسل إلى القاهرة من الإسكندرية فى ٤٥ دقيقة، وهذا التلغراف كان استخدامه خاصًا بالبلاط، وفى سنة ١٢٥٦هـ/ ١٨٤٠م وعلى أثر افتتاح خط السويس بنى خط آخر مكون من ١٦ برجًا من القاهرة إلى السويس لإرسال الرسائل عن حركة السفن، والمسافرين بين القاهرة والسويس،

ساعد ذلك على تنشيط الحركة التجارية، فكانت أخبار الأسواق المالية، وأسواق القطن فى الخارج (على سبيل المثال بورصة هول، وليفربول، وباريس) تنقل إلى مصر فور إعلانها، والتى سرعان ما تنتشر فى أنحاء القطر المصرى ومن الجدير بالذكر أن هذه التلغرافات كانت تزداد فى موسم القطن.*[٢٥٧]

وقد تأسست عدة شركات تلغرافية ببعض المدن المهمة فى مصر كالإسكندرية، وبورسعيد، والسويس تيسيرًا لحركة التجارة ما بين مصر وإنجلترا، ومن هذه الشركات، شركة التلغرافات الشرقية، وأهم ما أنشأته فى عهد إسماعيل الخط التلغرافى البحرى بين الإسكندرية، ومالطة، وصقلية فأوربا، والخط التلغرافى الواصل من الإسكندرية إلى السويس فعدن فالهند حيث يتصل بخط الشرق الأقصى، واستراليا[٢٥٨] وهكذا تحقق الاتصال بين الإسكندرية وأوربا، والشرق الأقصى، واستراليا مما كان له أثر كبير فى نمو التجارة المصرية.

أما فى سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م فقد أنشئت الشركة السابقة أول محطة للتلغراف اللاسلكى فى بورسعيد، وقد بلغت عدد الإشارات التلغرافية اللاسلكية ١١٩٦ إلى الدول الخارجية، و٣٠٦٧ إلى السفن فى البحر، ثم زادت إلى ١٣٣٥ إشارة تلغرافية لاسلكية إلى الدول الخارجية، و٤٥٤١ إلى السفن فى البحر عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ثم انخفضت بعد ذلك بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى إلى ١١٠٩ إشارة لاسلكية إلى الدول الخارجية، و٤٤٥٢ للسفن فى البحر عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.[٢٥٩]

كما كانت هناك شركة تلغراف مالطة السويس، والتى عن طريقها يتم إرسال الرسائل الخاصة عن حركة السفن، والركاب بين مصر وإنجلترا عبر السويس، وقد خدمت هذه الشركة الحركة التجارية فى أسواق إنجلترا بنسبة كبيرة، والعكس بمصر فيما يتعلق بالأسواق العالمية.[٢٦٠]

٥- البراطيم

تأسست ببعض مدن الموانئ شركات لإنتاج البراطيم كإحدى المعدات البحرية المستخدمة فى عملية نقل البضائع من السفينة إلى أرصفة الميناء والعكس، وكانت هذه الشركات تستورد هذه المعدات من الخارج لحسابها لبيعها بالبلاد نظرًا للمكاسب التى تحققها، ومن أمثلة هذه الشركات شركة كليمن Clemen Co ببورسعيد[٢٦١] وشركة كيندينكو Kendecno Co بالسويس[٢٦٢] وشركة

وفى عهد سعيد باشا أدخل التلغراف الكهربائى فى مصر مع خطوط السكك الحديدية، وأول خط تلغرافى افتتح فى مصر فى سنة ١٢٧١هـ/ ١٨٥٤م فى الوقت نفسه الذى أنشأ فيه خط حديد القاهرة – الإسكندرية، وبعد ذلك أخذت تمد خطوط أخرى فى عهد سعيد وهذه الخطوط هى من القاهرة إلى الإسكندرية، ومن القاهرة إلى ضواحيها، ومن القاهرة إلى السويس رأسًا، ومن دمنهور إلى العطف ورشيد، وقد بلغ طول تلك الخطوط فى سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م ٥٥٨٢ كيلو مترًا (انظر: أحمد أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادى، ص٢٦٢، ٢٦٣؛ أمين مصطفى عفيفى، المرجع السابق، ص١٤٧؛ جون مارلو، المرجع السابق، ص٨٢؛ عبدالرحمن الرافعى، عصر إسماعيل، جـ٢، ص١٨).

[٢٥٧] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٢٢٤. * قبل عهد إسماعيل كانت هناك محاولات لربط الموانئ المصرية بالخارج وهى أكبر أهمية ونظرًا لتجوال السفن فى البحار فإنه فى سنة ١٢٧٣هـ/ ١٨٥٦م تم اتصال إنجلترا، وأوربا بمصر عن طريق مد كابل (سلك) بحرى إلى الإسكندرية على يد شركة التلغراف الشرقية، ولما كان لدى الشركة ذاتها مشروع لمد كابل بحرى بين السويس وبومباى، وقام مندوبها جسبورن Gisborne بالتفاوض مع الحكومة المصرية لمنح الشركة امتياز مدته خمسون عامًا لمد خطوط أرضية عبر مصر تربط بين كابلى الإسكندرية، والسويس، امتنعت الحكومة، إلا أنه بنشوب ثورة الهند سنة ١٢٧٤هـ/ ١٨٥٧م وحاجة انجلترا لسرعة الاتصال بها قامت بمد خط بحرى من السويس إلى عدن عن طريق القصير، وسواكن، ومصوع فى ١٢٧٧هـ/ ١٨٦٠م، وعدن، وبومباى سنة ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م، وفى عهد إسماعيل ازدادت الخطوط التلغرافية التى كان لها أثر مهم فى ربط الموانئ بداخل البلاد أو بعضها البعض أو بالخارج، حتى أنه فى سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م قدر لخطوطها نحو ٧٢٨٥ كيلو مترًا تحوى ١٤٨٦٣ كيلو متر من السلك التلغرافى تقريبًا (انظر: أحمد أحمد الحتة، تاريخ مصر الاقتصادى، ص٦٢٣، ٢٦٤؛ جون مارلو، المرجع السابق، ص٨٢؛ صلاح أحمد هريدى، دراسات فى تاريخ مصر، جـ٢، ص٢٦٩).

[٢٥٨] () فاطمة علم الدين: تطور النقل والمواصلات الداخلية، ص١٦٥.

[٢٥٩] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارة البحرية عام ١٩١٤، ص٢٢٥.

[٢٦٠] () معية سنية عربى: صادر الدواوين والأقاليم والمديريات، س١٨٣٢، ص٩٤، م٣٦ بتاريخ ٦ محرم ١٢٨٧هـ/ ٨ أبريل ١٨٧٠م؛ ديوان الداخلية: صادر دواوين العموم، س٢٩، جـ١، ص٢٣١، ٢٤١، م١٧ بتاريخ ١٤ رجب ١٢٨٧هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٧٠م.

[٢٦١] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١، جـ١، ص٣٧، م٣٧/ ١، بتاريخ محرم ١٣١٤هـ/ يونيه ١٨٩٦م.

جوانى Gowany بالإسكندرية والتى كان مقرها الرئيس بلندن، أما فرعها فكان بالإسكندرية حيث كانت تستورد براطيمها من لندن عن طريق مقرها لتوزيعه على الميناء وجمركه بواسطة وكلائها بالفرع.[٢٦٣]

وبصفة عامة يمكن القول أن النشاط الاقتصادى للتجار وأصحاب الشركات سواء كانوا إنجليز أو رعايا قد بلغ ذورته فى عهد إسماعيل، والاحتلال البريطانى وحتى الحرب العالمية الأولى، وقد شمل هذا النشاط مختلف أنواع التجارة – كما ذكر سابقًا – سعيًا وراء المكاسب الوفيرة، وهذا يعنى أنهم لم يتركوا فرصة من الفرص المتاحة لتشغيل أموالهم فيها إلا وأقدموا عليها واستغلوها، وحصلوا من وراء ذلك على الأرباح الوفيرة، ولم يستفد المصريون من هذا كله إلا بتلك الأنشطة الإنجليزية التى أدخلت الكثير من التقدم وأعمال التعمير، ووفرت عليهم الكثير من الوقت والجهد كما استفادوا أيضًا من خبرتهم، وتنوع نشاطهم لعل المصريين يستفيدوا منها لكن فى الوقت نفسه تسبب هذا النشاط فى وقوع أضرار بمصالح المصريين بصفة عامة لأن الأموال الإنجليزية كانت تبحث عن مصلحة أصحابها فى المقام الأول لتحقيق أقصى استفادة، وأكبر ربح دون النظر إلى مصالح هؤلاء المصريين من حيث السيطرة على أهم التجارات التى خدمت معظم المصالح الحكومية وعلى رأسها مصلحة الموانئ والمنائر تاركين فرصًا صغيرة لبعض المصريين للتحرك فيها، وقد ساعدهم على ذلك الامتيازات الأجنبية، ونفوذ دولتهم داخل البلاد بصفة عامة ليزداد هذا النشاط بصورة أوضح فى إسهام إنجلترا فى تجارة مصر الخارجية عبر موانيها وهو ما سيظهر فيما بعد.

ثالثًا: أهم الصادرات والواردات

بدأ نفوذ إنجلترا التجارى يظهر فى مصر بعد سنة ١٢٥٤هـ/ ١٨٣٨م بعد عقد معاهدة بلطة ليمان حيث سيطرت على جزء كبير من صادرات وواردات الموانئ المصرية بعكس الدول الأوروبية الأخرى كفرنسا، والنمسا، واليونان، وإيطاليا وغيرهم، وذلك نتيجة لإلغاء نظام الاحتكار الذى اتبعه محمد على[٢٦٤] وتدريجيًا ازداد النفوذ التجارى للأجانب وعلى رأسهم الإنجليز فى عهد كل من سعيد وإسماعيل ثم فى عهد الاحتلال حتى الحرب العالمية الأولى، والذى كان من نتائجه أن سيطر الإنجليز على أهم فروع التجارة، وهى تجارة الصادرات، والواردات، وذلك نتيجة لزيادة الإنتاج الزراعى لتقدم طرق الرى، وسهولة طرق المواصلات الداخلية، والخارجية بإنشاء كثير من الطرق والسكك الحديدية، ومكاتب البريد، والتلغراف، وتنظيم، وإصلاح الموانئ، بالإضافة إلى فتح

---

[٢٦٢] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٤، جـ١، ص٤٨٦، م٢٢٥ بتاريخ ٢ صفر ١٣٢١هـ/ ١٩ فبراير ١٩٠٤م.

[٢٦٣] () نفسه: م١/ ١/ ٦٦، جـ٤، ص٢٢٠، م٢٠٢٠ بتاريخ ذو الحجة ١٣٢٧هـ ديسمبر ١٩٠٩م.

[٢٦٤] () فى ٢٥ جماد أول ١٢٥٤هـ/ ١٦ أغسطس ١٨٣٨، عقدت معاهدة بلطة ليمان بين الدولة العثمانية وإنجلترا للقضاء على نظام الاحتكار، والتى تم بمقتضاها التبادل الحر للمنتجات، ومنح الرعايا البريطانيين جميع المزايا الممنوحة لرعايا الدول الأخرى فيما يتعلق بالشراء من أية جهة من الدولة العثمانية، وبصفة خاصة من مصر، وكذا تحديد الرسوم على الواردات بـ٣٪ مع إضافة ٢٪ على القطاعى، وإلغاء الضرائب الإضافية على الواردات، وتحديد الرسوم على الصادرات بـ١٢٪، وأن يدفع المصدرون الأجانب ٣٪ منها، وقد اعتبرت هذه المعاهدة نقطة تحول كبيرة فى نظام التسويق الذى كان سائدًا، والقائم على الاحتكار ولكن محمد على كان فى= =مركز قوى لمجابهته تحدى السلطان فلم يعبأ بهذه المعاهدة، واستمر فى اتباع سياسته الاحتكارية إلى أن عقدت معاهدة لندن فى سنة ١٢٥٧هـ/ ١٨٤١م (انظر: حليم عبدالملك، السياسة الاقتصادية فى عصر محمد على الكبير، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، د.ت، ص٥٣؛ جلال يحيى، مصر الإفريقية والأطماع الاستعمارية فى القرن التاسع عشر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤، ص٤٨؛ هيلين آن ريفلين، الاقتصاد والإدارة فى مستهل القرن التاسع عشر، ترجمة الدكتور أحمد عبدالرحيم مصطفى، مصطفى الحسينى، القاهرة، ١٩٧١، ص٢١٩) فكان الهدف الأساسى من هذه المعاهدة كما قال بالمرستون "أن الزيادة فى التبادل التجارى بين الرعايا فى الدولتين سوف يؤدى حتمًا إلى تقوية الاتحاد السياسى بين الحكومتين، كما أن رفع الاحتكارات سوف يقطع قوة محمد على فى مصر، وسوريا من جذورها ذلك لأن السلطان بتوقيعه هذه المعاهدة فإنه يستطيع أن يفرض تنفيذها فى ممتلكاته ومنها مصر، وبذلك يدمر محمد على، ويقلص سلطانه (انظر: عبدالغفار محمد حسين، الاستراتيجية البريطانية فى البحر المتوسط وموقع تونس فيها، مجلة كلية الآداب، المجلد الثلاثون ٨١ – ١٩٨٢، مطبعة جامعة الإسكندرية، ١٩٨٤، ص٧١). فكان من نتيجة إلغاء الاحتكار أن وصلت قيمة صادرات إنجلترا فى سنتى ١٢٥٥ – ١٢٥٦هـ/ ١٨٣٩ – ١٨٤٠م ٢٤٥.٦٧٧ ، ١٨٣.٥٣٢ جنيهًا مصريًا على التوالى. أما وارداتها فكانت ٢٤٩.٨١٥ ، ٢٢٦.٦٥٠ جنيهًا مصريًا على التوالى (انظر: على لطفى، التطور الاقتصادى أوربا ومصر، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٦، ص٢٨٦).

قناة السويس التى أعادت لمصر مركزها التجارى القديم إذ أصبحت من جديد على طريق من أهم طرق العالم التجارية وهو الطريق بين أوربا والشرق الأقصى .[٢٦٥]

وترجع أهمية تجارة مصر الخارجية مع إنجلترا إلى عدة أسباب منها تقدم صناعة المنسوجات القطنية فى إنجلترا عن غيرها من سائر دول العالم، وارتباط مصر مع إنجلترا سياسيًا وتجاريًا، وانتشار التعامل بالجنيه الاسترلينى فى مصر أكثر من أية عملة أجنبية أخرى. ولكن يلاحظ أن نصيب إنجلترا من هذه التجارة قد بدأ فى التناقص فى الربع الأول من القرن العشرين نتيجة لظهور قوى صناعية منافسة لها لاسيما ألمانيا، والولايات المتحدة.[٢٦٦]

على أية حال لقد تعددت نوعيات الصادرات والواردات ما بين مصر وإنجلترا فى تلك الفترة، وقد تميزت هذه النوعيات طوال فترة الدراسة بالثبات وعدم التغيير، وإن كانت قد تقلبت كمياتها وبالتالى قيمتها من سنة لأخرى وهو ما سوف يتضح فيما يلى.

[أ] الصادرات.

١- الحاصلات الزراعية.

ارتبطت صادرات الموانئ المصرية بدرجة كبيرة بالحاصلات الزراعية وعلى رأسها القطن وبذرته اللذان كانا يمثلان السلعة الرئيسة فيها طوال تلك الفترة؛ ويرجع ذلك إلى عدة عوامل داخلية وخارجية، فبالنسبة للداخلية فقد تركزت حول اهتمام الحكومة منذ عهد الخديو إسماعيل وحتى الحرب العالمية الأولى بزراعة القطن وتسويقه عن طريق الاهتمام بمشروعات الرى التى أهملت فى عهد عباس. ففى عهد الخديو إسماعيل تم تطهير الترع النيلية والصيفية، وتقوية الجسور والسدود لتفادى فيضان النيل، وكذا تقوية ترعة الخطاطبة، كما أنشا من عام ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م إلى عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م عدة ترع مجموع مكعباتها ١٢٣ مليون مترًا من أهمها ترع الإبراهيمية، والإسماعيلية، وكذا إصلاح القناطر الخيرية، وعلى الرغم من كل هذه الإصلاحات إلا أن نظام الرى لم يتطور بشكل كبير إلا فى عهد الاحتلال حيث اهتم بتنظيم الرى الدائم فى مصر، وتطبيق الأنظمة الخاصة بزراعة القطن وتنظيم تجارته[٢٦٧] بالإضافة إلى الاستمرار فى إنشاء حلقات الأقطان وبورصتها[٢٦٨]؛ أما العوامل الخارجية فترجع إلى اشتداد الطلب العالمى على القطن المصرى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية نتيجة لتغيرات طرأت على بعض الدول، وهذه التغيرات تتلخص فى ظهور صناعات للنسيج بالدول التى كانت تتخصص فى إنتاج أكبر كميات من الأقطان، ولذلك هبط صادرها من الأقطان للدول الأوروبية المصنعة للنسيج وعلى رأسها بريطانيا، والولايات المتحدة ولذلك أخذت هذه البلاد الصناعية فى أوربا تبحث لنفسها عن مناطق لإنتاج القطن تكون لها بديلاً عن القطن الأمريكى[٢٦٩] خاصة بعد أن توفرت لديها الآلات الحديثة المستخدمة فى صناعة المنسوجات القطنية[٢٧٠] وقد أعطى ذلك فرصًا من الازدهار للأقطار التى كانت تنتج القطن بما فيها مصر فسرعان ما اشتد الطلب على القطن المصرى من البلاد الأوروبية بصفة عامة، وإنجلترا بصفة خاصة مما أدى إلى ارتفاع ثمنه ارتفاعًا كبيرًا حتى وصل متوسط ثمن القنطار من القطن المصرى بين سنتى ١٢٨٠ – ١٢٨٢هـ/ ٦٣ – ١٨٦٥م ٣٤ – ٤٥ ريالاً مصريًا فى السنة بعد أن كان متوسط

٢٦٥() محمد فهمى لهيطه: المرجع السابق، ص١٢٦، ٢١٥.

٢٦٦() على لطفى: المرجع السابق، ص٢٩٩.

٢٦٧() عبدالعظيم محمد سعودى: المرجع السابق، ص٥٦، ٢٥٢.

٢٦٨() الأهرام: ص٢، العدد ٦٦٢٥ بتاريخ غرة رمضان ١٣١٧هـ/ ٣ يناير ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون.

٢٦٩() Charles Issawi: The Economic History of the Middle East 1800 – 1914, Chicago and London, 1966, p.٤١٧ ؛ فؤاد مرسى: العلاقات الاقتصادية الدولية، المكتبة الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر، ١٩٥٨، ص١٤٥.

٢٧٠()W. W. Rostow: British Economy of The nineteenth Century, Oxford at the Clarendon Press, 1948, p.5.

ثمنه ١٢ ريالاً فى سنة ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م، ولكن بمجرد أن وضعت هذه الحرب أوزارها فى سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م كان لذلك انعكاس سلبى على أسعار القطن المصرى فهبطت بتوقف الطلب التدريجى عليه من قبل الدول الأوروبية نتيجة لمعاودة الأقطان الأمريكية غزوها الأسواق الأوروبية حيث كان متوسط أسعاره فى الفترة من ١٢٨٧ – ١٣٠٠هـ/ ١٨٧٠ – ١٨٨٢م ١٨ ريال مصرى[٢٧١] فكان هدف بريطانيا من ذلك التمكين لمصنوعات لانكشير فى السوق المصرى وهو ما كان يقتضى عدم تشجيع الصناعة المصرية حتى أن المعتمد البريطانى اللورد كرومر فى تقريره عن الأحوال فى مصر فى سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م قال "إنه ليس من سبب يحول دون سعى الحكومة فى وضع الإنتاج المحلى على قدم المساواة مع الإنتاج المستورد وإن ثمة أسباب واضحة تبين أن من الضار بمصر كما أن الضار بإنجلترا تقديم أى لون من ألوان التشجيع لصناعات قطنية تتمتع بالحماية فى مصر.[٢٧٢]"

ويوضح الجدول التالى نسبة صادرات القطن من الموانئ المصرية بصفة عامة[٢٧٣] ونصيب إنجلترا منها فى بعض السنوات، والتى تم استخلاصها – بنسب تقريبية – من إحصائية شركة المحاصيل العمومية بالإسكندرية.[٢٧٤]

السنة	صادرات مصر الكلية من القطن	نصيب إنجلترا من صادرات مصر الكلية من القطن	النسبة المئوية
	بالقنطار	بالقنطار	٪
١٢٨٠هـ/ ١٨٦٤م	9014277	8447003	93.70
١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م	2564844	2029007	79.10
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	5220000	3864801	74.03
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	5756000	4185670	72.71
١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م	6399000	3421537	53.46
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م	5604000	3177302	56.69
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	5391000	3166030	58.72
١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م	5526000	2545700	46.06
١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م	614700	3202678	52.10
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	6376000	3002179	47.08
١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م	6033000	3812752	63.19
١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م	6977000	3990743	57.19
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	6913000	362030	52.37

---

[٢٧١] () جمال الدين محمد سعيد: التطور الاقتصادى فى مصر، الطبعة الأولى، مطابع رمسيس، الإسكندرية، ١٩٥٤، ص٢٣.

[٢٧٢] () حسين خلاف: تطور نظام الضرائب فى مصر خلال الخمسين سنة الأخيرة، محاضرة ألقيت بالجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع فى ٢ مارس ١٩٦٠م بمناسبة العيد الخمسينى ١٩٠٩ – ١٩٥٩، ص٣٩.

[٢٧٣] () أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٢٩، ٣٣٣.

[٢٧٤] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص٤٤، ٤٥، م٧٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٨٠هـ/ ١٩ يناير ١٨٦٤م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١٧١، م٤٤ بتاريخ ١٢ شعبان ١٢٨٢هـ/ ٣١ ديسمبر ١٨٦٥م؛ الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م، السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذى الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير – ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٧٥٣٧، ٧٥٤٨، ٧٥٦٦، ٧٥٧٢، ٧٥٩٠، ٧٦١١، ٧٦٢١، ٧٦٤٤، ٧٦٦٢ بتاريخ ٤ شوال ١٣٢٠ – ١٠ ربيع أول ١٣٢١هـ/ ٣ يناير – ٦ يونيو ١٩٠٣م، السنة الثامنة والعشرون؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص١٣٢، م٥٥ بتاريخ ٢٧ شوال ١٣٢٠هـ/ ١٦ يناير ١٩٠٣م؛ الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٨٤٥٦، ٥٨١٠، ٨٥١٦، ٨٥٣١، ٨٥٦٨، ٨٥٨٦، ٨٦٠٤، ٨٦٣٤، ٨٦٥٨، ٨٦٩٤، ٨٧١٣، ٨٧٣٦ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ١٣ يناير – ٨ ديسمبر ١٩٠٦م، السنة ٣١؛ نفسه، ص٤ مكرر بأعداد ٩٠٧٧، ٩٠٨٩، ٩١٠٦، ٩١٢٩، ٩١٤١، ٩١٦٢، ٩٢٢٢، ٩٢٥٢، ٩٢٧٦، ٩٣٠٠، ٩٣٢٨، ٩٣٥٢ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٣٢٥ – ٢٥ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ يناير – ١٩ ديسمبر ١٩٠٨م. السنة الثالثة والثلاثون؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٢٣، م١١ بتاريخ ٢٧ ذو القعدة ١٣٢٥هـ/ ١ يناير ١٩٠٨م؛ الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٩٦٧٢، ٩٦٩٦، ٩٧٣٧، ٩٧٦٦، ٩٧٨٢، ٩٨٤٣، ٩٨٥٥ بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٣٢٧ – ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ٨ يناير – ٣ أغسطس ١٩١٠م السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤١٨، ١٠٤٤٨، ١٠٤٨٥ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والثلاثون؛ نفسه: ص٦ مكرر بأعداد ١١٦١٤، ١١٦٥٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٦ جماد أول ١٣٣٤هـ/ ٢٣ يناير – ٢٨ فبراير ١٩١٦م، السنة الواحدة والأربعون.

١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م	6813000	2193838	32.20
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠	5046000	3062034	60.86
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	7477000	2278826	30.47
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	7375000	3277479	44.44
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	7369000	3787304	51.39
الإجمالى	112001121	59806913	100

يتضح من الجدول السابق مدى مساهمة القطن فى تجارة صادرات الموانئ، وكذلك فى الدخل حيث إنه أصبح يشكل عصب الصادرات المصرية لاعتمادها الكلى على ذلك المحصول خصوصًا بعد أن أبطل الاحتلال زراعة الدخان فى ١٨ ذو القعدة ١٣٠٨هـ/ ٢٥ يونيو ١٨٩٠م بهدف تحصيل رسوم جمركية أكثر فائدة من الدخان المستورد تفوق بكثير العوائد التى تحصل من وراء زراعته.[٢٧٥]

كما أن صادرات القطن وبذرته بدأت تزداد تدريجيًا منذ عهد الخديو إسماعيل حتى الاحتلال مع ظهور بعض التقلبات فى أرقامها تبعًا لاحتياجات بريطانيا، حيث يلاحظ أن نصيب بريطانيا من القطن المصرى تناقص قبيل الحرب العالمية الأولى عنه بعد الاحتلال فيلاحظ أن نصيب إنجلترا من صادرات مصر من القطن هبط من ٧٩.١٠٪ سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م إلى ٥٢.١٠٪ فى سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م ثم إلى ٤٤.٤٤٪ سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م حيث بلغت صادراتها فى تلك السنة ٣٢٧٧٤٧٩ قنطارًا ثم زادت فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م حيث وصلت إلى ٣٧٨٧٣٠٤ قنطارًا بنسبة تقرب ٥١.٣٩٪ ولكن كانت تلك الزيادة أقل من بعض السنوات السابقة التى زادات فيها صادراتها من القطن ويرجع هذا التناقص فى حصة بريطانيا من القطن المصرى مع بداية الاحتلال، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى إلى أسباب مختلفة منها أن بريطانيا كانت من أول الدول التى نادت بالأخذ بمبدأ الحرية الاقتصادية، ومبدأ تقسيم العمل الدولى، أى إن مصر تُخصص فى الزراعة لاسيما القطن، ولاشك أن ذلك أضر بمصالح مصر إذ كانت موجهة فقط لتحقيق مصالح بريطانيا، ولتكوين فائض فى الميزان التجارى لتدفع منه مصر أقساطًا، وفوائد الديون التى التزمت بها، وإن كان هناك من يرى أن ذلك كان فى مصلحة مصر حتى على الرغم من أن بريطانيا قد استفادت من ذلك باعتبار أن القطن هو أنسب المحاصيل على الإطلاق لظروف مصر الخاصة حيث توجد وفرة فى العمل، وندرة فى الأرض، ورأس المال، فزراعة القطن لا تحتاج فقط إلى بلد كثافة السكان فيها عالية بل إلى بلد تكون نسبة الزيادة الطبيعية للسكان فيه أعلى من المتوسط[٢٧٦]. كما أن إنجلترا جعلت من مصر – بعد احتلالها – سوقًا مفتوحة أمام الدول الأوروبية التى تقدمت بها صناعة النسيج تلك التى لا تقل شأنًا عن الصناعة الإنجليزية، وأخذت تنافسها، وتزاحمها مما كان فى غير صالح إنجلترا على أسواق توريد القطن الخام، وتصريف المنسوجات المصنوعة.*[٢٧٧]

٢٧٥() جرجس حنين: الأطيان والضرائب فى القطر المصرى، القاهرة، ١٩٠٤، ص٦٣٧.

٢٧٦() جمال الدين محمد سعيد: المرجع السابق، ص٢٤- ٢٧.

٢٧٧() محمد رشدى: المرجع السابق، ص٧٨- ٨٠. * إلى جانب ذلك كانت هناك مناطق متعددة إلى جانب مصر تعد مصادر إمداد مهمة لإنجلترا من المواد الخام من القطن فإذا كانت إنجلترا تستورد من القطن المصرى ما لا يزيد عن سدس ما تستورده من سائر الجهات فى العقد الأول من القرن العشرين، فكان الوراد إليها من القطن سنويًا من:

أمريكا	١٤٢٤٠٠٠٠	قنطار.
مصر	٣١٤٤٠٠٠	قنطار.
الهند	٦١٩٠٠٠	قنطار.
البرازيل	٣١٥٠٠٠	قنطار.
بيرو	٨٦٠٠٠	قنطار.
تركيا	١١٠٠٠	قنطار.
سائر البلدان	٥٠٠٠٠	قنطار.
الجملة	١٨٤٨٧٠٠٠	قنطار

وهذا يعنى أن بريطانيا كانت لها مصادر متعددة تمدها بالقطن، ولذلك لم تترد فى أن تترك للدول الأوروبية التى أخذت تتكالب على القطن المصرى جزءًا منه معوضة ذلك من مصادرها الأخرى (انظر: أحمد الشربينى، المرجع السابق، ص٢٩٣، ٢٩٤)؛ ولكن= =بفضل مركز

أما بذرة القطن فقد احتلت المركز الثانى فى قائمة الصادرات المصرية بعد القطن حيث ارتبطت كمية الصادر منها بكمية الصادر من القطن، فإن كمياتها تزيد بنسبة زيادة محصول القطن، كما زادت قيمتها نظرًا لاستخدامها فى صناعة الزيت، والكسب مما رفع ثمنها كثيرًا فى السوق، ونظرًا لشدة الطلب عليها نتيجة لوقف التجارة الأمريكية مع أوربا، واحتياج بعض الدول إليها لاستعمالها فى الصناعة، والزراعة مما أدى إلى ارتفاع ثمنها فأصبح ٣.٥ دولارًا للإردب.[٢٧٨]

ويوضح الجدول التالى كمية صادرات الموانئ المصرية من بذرة القطن – بنسب تقريبية – إلى إنجلترا فى بعض السنوات .[٢٧٩]

السنة	كمية الصادر من بذرة القطن لإنجلترا بالإردب	السنة	كمية الصادر من بذرة القطن لإنجلترا بالإردب
١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م	1242508	١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	5865426
١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م	1775142	١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م	1683071
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	5590302	١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م	5028205
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	1232470	١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	1054236
١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م	2240842	١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م	3529135
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م	4952492	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	2861676
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	9910835	١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	1952114
١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م	2930110	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	1620438
١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م	1405587	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	1068183
الإجمالى55942772			

يتضح من الجدول السابق أنه مع بداية الاحتلال وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى وما صاحبه من هبوط صادرات القطن كانت صادرات بذرته تزيد أو تقل ببطء لارتباطها بالقطن ففى سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م وصلت صادراتها إلى ١٧٧٥١٤٢ إردبًا بنسبة تقرب من ٨٨.٨٪ من إجمالى الصادرات المصرية لها التى قدرت بنحو ١.٩٩٨.٠٠٠ إردبًا نتيجة لزيادة حجم الصادرات

إنجلترا السياسى فى مصر كان يصدر لها جانب كبير من القطن المصرى مباشرة إلى ليفربول (انظر: مليكه عريان، مركز مصر الاقتصادى بحث دقيق فى أحوالنا الزراعية والصناعية والتجارية والمالية مع بيان عوامل الضعف فيها والعلاج الناجح لها، مطبعة رعمسيس بالفجالة، مصر، ١٩٢٣، ص٦٧).

[٢٧٨] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٠٨.

[٢٧٩] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص٤٤، ٤٥، م٧٠ بتاريخ ٩ شعبان ١٢٨٠هـ/ ١٩ يناير ١٨٦٤م؛ الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م؛ السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذى الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير – ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٧٥٣٧، ٧٥٤٨، ٧٥٦٦، ٧٥٧٢، ٧٥٩٠، ٧٦١١، ٧٦٢١، ٧٦٤٤، ٧٦٦٢ بتاريخ ٤ شوال ١٣٢٠ – ١٠ ربيع أول ١٣٢٠هـ/ ٣ يناير – ٦ يونيو ١٩٠٣م، السنة الثامنة والعشرون؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص١٣٢، م٥٥ بتاريخ ٢٧ شوال ١٣٢٠هـ/ ١٦ يناير ١٩٠٣م؛ الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٨٤٥٦، ٥٨١٠، ٨٥١٦، ٨٥٣١، ٨٥٦٨، ٨٥٨٦، ٨٦٠٤، ٨٦٣٤، ٨٦٥٨، ٨٦٩٤، ٨٧١٣، ٨٧٣٦ بتاريخ ١٧ ذو القعدة، ٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ١٣ يناير – ٨ ديسمبر ١٩٠٦، السنة الواحد والثلاثون، نفسه، ص٤ مكرر بأعداد ٩٠٧٧، ٩٠٨٩، ٩١٠٦، ٩١٢٩، ٩١٤١، ٩١٦٢، ٩٢٢٢، ٩٢٥٢، ٩٢٧٦، ٩٣٠٠، ٩٣٢٨، ٩٣٥٢، بتاريخ ٢٤ ذى الحجة ١٣٢٥ – ٢٥ ذى القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ يناير – ١٩ ديسمبر ١٩٠٨م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٦٧٢، ٩٦٩٦، ٩٧٣٧، ٩٧٦٦، ٩٧٨٢، ٩٨٤٣، ٩٨٥٥ بتاريخ ٢٦ ذى الحجة ١٣٢٧ – ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ٨ يناير – ٣ أغسطس ١٩١٠م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤٤٨، ١٠٤٨٥ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير – ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والثلاثون؛ وزارة المالية مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية عامى ١٩١٣ ـ ١٩١٤، ص٢٧٤؛ الأهرام: ص٦ مكرر بأعداد ١١٦١٤، ١١٦٥٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٦ جماد أول ١٣٣٤هـ/ ٢٣ يناير – ٢٨ فبراير ١٩١٦م، السنة الواحدة والأربعون .

القطنية فى تلك السنة كما ذكرنا سابقًا، لكنها عاودت إلى الهبوط فى سنة ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م إلى ١٤٠٥٥٨٧ إردبًا بنسبة تقترب من ٤٥.٢٩٪ من إجمالى الصادرات المصرية بها التى قدرت بنحو ٣.١٠٣.٠٠٠ إردبًا ثم إلى ٤٣.٢٪ فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م حيث بلغت صادرات مصر لإنجلترا فى تلك السنة ١٦٢٠٤٣٨ إردبًا من إجمالى الصادرات المصرية لها التى قدرت بنحو ٣.٧٥١.٠٠٠ إردبًا فى تلك السنة .[٢٨٠]

ويمكن القول أنه من ضمن الأسباب الرئيسة التى أدت إلى قلة حجم الصادرات المصرية من القطن وبذرته سواء لإنجلترا أو لغيرها من الدول الأخرى، وتأرجحها بين الزيادة والنقصان قبيل الحرب العالمية الأولى إنما يرجع إلى أن الحكومة قد أصدرت قرارًا فى شوال ١٣٣٢هـ/ سبتمبر ١٩١٤م يقضى بعدم زراعة أكثر من ثلث الزمام قطنًا فكان السبب الرئيس الذى دفع سلطات الاحتلال إلى اتخاذ هذا الإجراء هو ضمان حصول قوات الحلفاء على حاجتها الضرورية من المواد الغذائية نتيجة لانقطاع العلاقات التجارية خلال الحرب، هذا بالإضافة إلى تجنب حدوث اضطرابات داخلية بالبلاد نتيجة لنقص السلع، والمواد الغذائية الضرورية*[٢٨١]. فضلاً عن تجارة البذرة المصرية التى لم تسلم من منافسة الدول الأجنبية لها فتأثرت سوق بذرة القطن المصرى فى الخارج فى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وبداية القرن العشرين، وبدأ يصيبها شئ من الكساد إذا ما قورنت بسوق بذرة القطن الأمريكى هناك.[٢٨٢]

ويأتى السكر بعد القطن وبذرته فى قائمة صادرات مصر، وقد أثرت نسبة صادرات القطن وبذرته على صادراته ففى أثناء الحرب الأهلية الأمريكية حيث هبطت صادراته بصفة عامة فى سنة ١٢٨٠هـ/ ١٨٦٣م من ٧.٦٥٧ قنطارًا إلى ١٠.٩٠ قنطارًا فى سنة ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، ولكن منذ سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م أخذت صناعة السكر فى مصر تتقدم بسرعة للعناية بها تبعًا لانخفاض ثمن القطن حتى زادت صادراته من ٥٤.٩٨٢ قنطارًا فى تلك السنة إلى ٩٨٦.٦٠٥ قنطار فى سنة ١٢٩١هـ/ ١٨٧٤م[٢٨٣] نتيجة للتوسع فى زراعة قصب السكر.[٢٨٤]

ولكن مع بداية الاحتلال هبطت الصادرات المصرية من السكر ويرجع ذلك لاتجاه الزراع نحو إحلال زراعة القطن محل زراعة قصب السكر لما يحققه القطن من فائدة أكثر نسبيًا من قصب السكر فقلت المساحة المزروعة به من ٨٥.٠٠٠ فدانًا فى سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م إلى ٤٨.٠٠٠ فدانًا فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م وترتب على هبوط مساحته المزروعة إلى هبوط قيمة صادراته فهبطت من ٧٠.٦٠٠٠ جنيهًا مصريًا فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م إلى ١١٢.٠٠٠ جنيه فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.[٢٨٥]

---

[٢٨٠] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٤، ص٢٧٤.

[٢٨١] () إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية فى عهد الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ – ١٩١٤)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٥، ص١٣٤. * نتيجة لذلك نقصت المساحة المنزرعة قطنًا من ١.٧٥٥.٠٠٠ فدان فى عام ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م بنسبة ٣٢.٢٪ إلى ١٨٦.٠٠٠ فدان بنسبة ١٥.١٪ فى عام ١٣٣٤هـ/ ١٩١٥م لتزداد بذلك المساحة المخصصة لزراعة الحبوب (انظر: نفسه، ص١٣٤).

[٢٨٢] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣١١.

[٢٨٣] () أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٢٧.

[٢٨٤] () راشد البراوى ومحمد حمزه عليش: المرجع السابق، ص١٠١. * اهتم الخديو إسماعيل بالتوسع فى زراعة قصب السكر خاصة بعد أن أدرك خطورة الاعتماد على محصول واحد، فحفر لهذا الغرض ترعة الإبراهيمية من أسيوط إلى ببا، وطولها ٢٥٠ كيلو مترًا، وأقام جسرًا طوله ٢٥٠ كيلو متر لحماية مزارع القصب من الرمال وقد قدرت المساحة المخصصة له فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥ بنحو ٦٥.٦٥٠ فدانًا منها ٨٥٪ فى الوجه القبلى، وقد تناقصت المساحة فيما بعد فوصلت إلى ٤٠.٠٠٠ فدانًا سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٨٠م ثم إلى ٢٠.٠٠٠ فدانًا بعدها بعامين (انظر: نفسه، ص١٠١؛ عبدالمنعم فوزى، مذكرات فى تاريخ مصر الاقتصادى، الإسكندرية، ١٩٥٦، ص٧٢).

[٢٨٥] () تقارير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان فيما بين ١٨٩٠، ١٩٠٦، ترجمة وطبع المقطم، ص١٥٩؛ وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء، الاحصاء السنوى العام للقطر المصرى للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٣-١٩١٤، ص٢٦٥.

ويوضح الجدول التالى حجم الصادرات – بنسب تقريبية – منه لإنجلترا عبر الموانئ فى بعض السنوات.[٢٨٦]

السنة	حجم صادرات السكر بالطن	السنة	حجم صادرات السكر بالطن
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م.	3597425	١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م.	816256
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م.	3423780	١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م.	1150184
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م.	2436114	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.	3293539
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م.	126391	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.	1684338
الإجمالى	١٦٥٢٨٠٢٧		

يتضح من الجدول السابق أن واردات إنجلترا من السكر المصرى بدأت فى هبوط سريع بعد سنة ١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م حيث بلغت حصتها فى تلك السنة ٣٥٩٧٤٢٥ طنًا بينما هبطت فى سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م إلى ٢٤٣٦١١٤ طنًا بفارق ١١٦١٣١١ طنًا وهو فارق كبير ثم ازداد بنسبة أكبر فى سنة ١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢ إلى ٨١٦٢٥٦ طنًا بفارق ١٦١٩٨٥٨ طنًا عن سنة ١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م وإن عاود إلى الارتفاع – ولكن بنسبة بسيطة عما كانت عليه – فى سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م – فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م حيث بلغت صادراته ٣٢٩٣٥٣٩ طنًا لتعاود للانخفاض مرة أخرى فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م كما هو مدون بالجدول السابق؛ ويرجع هذا الهبوط فى واردات إنجلترا منه إلى انتشار صناعته بها[٢٨٧] لذا فقد استعاضت به إنجلترا عن السكر المصرى للإقلال من نفقات النقل.

وكان من ضمن قائمة صادرات الموانئ لإنجلترا الحبوب، ومما لاشك فيه أن التوسع فى مساحة القطن على حساب كل من القصب والحبوب أدى إلى نقص صادرات الحبوب حتى انعدمت فى سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م .[٢٨٨]

ويوضح الجدول التالى مدى التأرجح فى صادرات الحبوب من الإسكندرية – بنسب تقريبية – فى بعض السنوات لإنجلترا.[٢٨٩]

السنة		صادرات المحصول بالإردب				
	القمح	الفول	الأذرة	العدس	الشعير

---

[٢٨٦] () الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م، السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذو الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير – ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة ٢٥؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٧٥٣٧، ٧٥٤٨، ٧٥٦٦، ٧٥٧٢، ٧٥٩٠، ٧٦١١، ٧٦٢١، ٧٦٤٤، ٧٦٦٢ بتاريخ ٤ شوال ١٣٢٠ – ١٠ ربيع أول ١٣٢١هـ/ ٣ يناير – ٦ يونيو ١٩٠٣م) السنة الثامنة والعشرون؛ نفس: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤١٨، ١٤٠٨٥، ١٤٠٨٦ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير – ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والثلاثون؛ نفسه: ص٦ مكرر بأعداد ١١٦٤، ١١٦٥٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٦ جماد أول ١٣٣٤هـ/ ٢٣ يناير – ٢٨ فبراير ١٩١٦م.

[٢٨٧] () القاهرة: ص٢، العدد ٣٠٦ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٣٠٤هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٨٦م.

[٢٨٨] () A. E. Croushley: op.cit., p.139.

[٢٨٩] () الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م، السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذو الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير – ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٧٥٣٧، ٧٥٤٨، ٧٥٦٦، ٧٥٧٢، ٧٥٩٠، ٧٦١١، ٧٦٢١، ٧٦٤٤، ٧٦٦٢ بتاريخ ٤ شوال ١٣٢٠ – ١٠ ربيع أول ١٣٢١هـ/ ٣ يناير – ٦ يونيو ١٩٠٣م، السنة الثامنة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٨٤٥٦، ٥٨١٠، ٨٥١٦، ٨٥٣١، ٨٥٦٨، ٨٥٨٦، ٨٦٠٤، ٨٦٣٤، ٨٦٥٨، ٨٦٩٤، ٨٧١٣، ٨٧٣٦ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ١٣ يناير – ٨ ديسمبر ١٩٠٦م، السنة الواحدة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٠٧٧، ٩٠٨٩، ٩١٠٦، ٩١٢٩، ٩١٤١، ٩١٦٢، ٩٢٢٢، ٩٢٥٢، ٩٢٧٦، ٩٣٠٠، ٩٣٢٨، ٩٣٥٢ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٣٢٥ – ٢٥ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ يناير – ١٩ ديسمبر ١٩٠٨م، السنة الثالثة والثلاثون، نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٦٧٢، ٩٦٩٦، ٩٧٣٧، ٩٧٦٦، ٩٧٨٢، ٩٨٤٣، ٩٨٥٥ بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٣٢٧ – ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ٨ يناير – ٣ أغسطس ١٩١٠م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤١٨، ١٠٤٤٨، ١٠٤٨٥ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير – ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والثلاثون؛ نفسه: ص٦ مكرر بأعداد ١١٦١٤، ١١٦٥٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٦ جماد أول ١٣٣٤هـ/ ٢٣ يناير – ٢٨ فبراير ١٩١٦م، السنة الواحدة والأربعون؛ وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٦٢.

١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م	374128	988485	709935	91054	766905
١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	173322	671559	-	-	-
١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م	182474	938520	5617	85095	28266
١٣١١هـ/ ١٨٩٣م	170798	907282	6698	24069	98689
١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م	454721	528364	25712	7142	34263
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	344051	1452007	1673	35263	163264
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	220576	698826	2475	13713	19310
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م	39991	587147	5777	38659	209347
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	196190	198201	208901	62608	46310
١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م	20445	1330013	1646	36304	235405
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	21914	323578	1578	21522	165135
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	-	536022	124025	8059	100409
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	363590	26509	709447	6024	20973
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	208561	7653	1663	5977	1225
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	142762	5748	94068	2258	20635
الإجمالى	2913523	9199914	1899215	437747	1910136

يتضح من هذا الجدول أن صادرات هذه الحبوب قد تعرضت لعدة تقلبات ما بين الزيادة والنقصان فى أرقامها؛ لعل ذلك يرجع إلى ارتفاع وهبوط مستوى النيل وأثره على زراعة هذه الحبوب وكمياتها سنويًا، فضلاً عن التوسع فى زراعة القطن، غير أن ما شهدته مصر فى عهد الاحتلال من الاهتمام بمشروعات الرى، وتعميم الرى الدائم، وتقدم نظام الرى الحوضى فى مصر العليا، ونظم إمداده أدى ذلك إلى زيادة فى المساحة الزراعية[٢٩٠] وإن شغل القطن معظمها حيث خصص له منها ٢٢٪ من مساحتها الكلية فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م بينما خصص الباقى منها للمحاصيل الآخرى، مما أثر على باقى المحاصيل حيث انخفضت مساحتها الزراعية فبالرغم من أن مساحة القمح زادت بحوالى ٥٠٪ إلى ١.٣٠٦.٠٠٠ فدان إلا أنها هبطت من ٢١٪ فى ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م إلى ١٧٪ فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م من المساحة الكلية المزروعة، بينما مساحة الأراضى التى كانت مزروعة فولاً هبطت من ٦١٦.٣٧٧ فدانًا بنسبة ١٤.١٪ فى سنة ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٩م إلى ٤٧٨.١٨٧ فدانًا فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م بنسبة ٦.٢٪ مما كان سببًا فى أن أصبحت مصر مستوردًا للمواد الغذائية، والتى كان من الممكن إنتاجها فى مصر لو وزعت المساحات الزراعية توزيعًا عادلاً بين المحاصيل المختلفة[٢٩١] وهو ما ظهر واضحًا بالجدول السابق فيلاحظ فى بعض السنوات التى زادت فيها مساحة الأراضى التى زرعت بهذه المحاصيل هى السنوات التى هبطت فيها أسعار القطن، لذا فقد صدرت منها مصر عن طريق ميناء الإسكندرية جزء من إنتاجها لبعض الدول وعلى رأسها إنجلترا بعد أن خصصت كميات من هذه الحبوب تكفى حاجة الاستهلاك المحلى فمن هذه السنوات التى زادت فيها المساحة المزروعة بتلك الحبوب، والذى أدى بدوره إلى ارتفاع الكميات المصدرة منها إلى إنجلترا سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م حيث بلغت قيمة الصادرات لإنجلترا من القمح ٣٧٤١٢٨ إردبًا يليه الفول ٩٨٨٤٨٥ إردبًا ثم الشعير بكمية ٧٦٦٩٠٥ إردبًا، والأذرة ٧٠٩٩٣٥ إردبًا وأخيرًا العدس ٩١٠٥٤ إردبًا بينما تأرجحت الكميات المصدرة من تلك الحبوب فى بعض السنوات ما بين الزيادة والنقصان تبعًا لمساحتها المزروعة والاحتياج المحلى لها ففى الوقت الذى ارتفعت فيه الكمية المصدرة من القمح لإنجلترا فى سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م وهى ٤٥٤٧٢١ إردبًا انخفضت الكميات المصدرة من كل من الفول التى قدرت بنحو ٥٢٨٣٦٤ إردبًا فى نفس السنة إذا ما قورنت ببعض السنوات التى زادت فيها الكمية المصدرة منه مثل سنوات ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٥هـ/ ١٨٩٢، ١٨٩٣، ١٨٩٧م على الترتيب كما هو مدون بالجدول السابق، وعن الشعير الذى قدرت الكمية المصدرة منه فى نفس السنة أيضًا بنحو ٣٤٢٦٣ إردبًا إذا ما قورنت ببعض السنوات التى زادت فيها صادراته مثل سنوات ١٣١٤، ١٣١٧، ١٣٢٠هـ/ ١٨٩٦، ١٨٩٩، ١٩٠٢م يليه

---

[٢٩٠] () عبدالعظيم محمد سعودى: المرجع السابق، ص٤٣١- ٤٣٥.

[٢٩١] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٢٤، ٣٢٥.

الأذرة التى انخفضت كميتها المصدرة لإنجلترا بنحو ٢٥٧١٢ إردبًا فى سنة ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م لتزداد فى سنوات أخرى مثل ١٣١٩، ١٣٢٦، ١٣٢٨هـ/ ١٩٠١، ١٩٠٨، ١٩١٠م. وأخيرًا العدس الذى هبطت صادراته أيضًا فى تلك السنة بنحو ٧١٤٢ إردبًا لتزداد فى سنوات أخرى مثل ١٣١٠، ١٣١٧، ١٣١٩هـ/ ١٨٩٢، ١٨٩٩، ١٩٠١م.

ولكن يمكن القول إن تلك المحاصيل استمرت فى هبوط كمياتها المصدرة منها حتى قيام الحرب العالمية الأولى حتى توقف الصادر من بعضها مثل القمح، والشعير؛ أما الأذرة فكان الصادر منها محدود على الرغم من زيادة مساحتها المحصولية، وإنتاجها، ويرجع ذلك لاشتداد الطلب عليها خصوصًا فى الريف، واستخدامها بدلاً من القمح فى الغذاء هناك، مما كان سببًا فى هبوط إنتاج المواد الغذائية، وغيرها والذى كان وراءه اتساع زراعة القطن لوفرة أرباحه، مما أدى فى نهاية الأمر إلى استيراد كميات كبيرة منها لاسيما القمح لسد حاجة الاستهلاك المحلى.

ومن المحاصيل التى احتلت مكانة كبيرة فى قائمة صادرات الموانئ المصرية البصل[٢٩٢]؛ ويرجع ذلك إلى التوسع فى زراعته خاصة بعد إلغاء زراعة الدخان مما ترتب عليه اتجاه الفلاحين إلى الإكثار من زراعته كمحصول نقدى بديل للدخان حتى يتمكنوا من شراء حاجاتهم من المواد الغذائية الضرورية[٢٩٣] كما أن البصل المصرى يعتبر من أحسن أنواع البصل المنتجة فى العالم لجودة التربة، ولذلك كان هناك تهافت على استهلاكه فى صناعة المخللات، ولكن من بداية القرن العشرين بدأ البصل المصرى يباع بثمن بخس إذا تأخر وصوله إلى إنجلترا (مثلاً) عن وصول البصل الأسبانى، وبالرغم من ذلك ظلت صادراته رائجة.*[٢٩٤]

ويوضح الجدول التالى حجم صادرات البصل – بنسب تقريبية – لإنجلترا فى بعض السنوات.[٢٩٥]

السنة	صادرات البصل بالقنطار	السنة	صادرات البصل بالقنطار
١٣١١هـ/ ١٨٩٣م	602257	١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	6630508
١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م	577573	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	3595896
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	1412965	١٣٣٠هـ/ ١٩١١م	4826927
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	517500	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	1024576
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	1515053	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	969760
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	8355188		
الجملة		٣٠٠٢٨٢٠٣	

---

[٢٩٢] () كانت تتركز زراعته فى الوجة القبلى أكثر من الوجه البحرى، فكانت زراعته فى تلك الوجهين تبدأ فى شهر سبتمبر، لكن اختلف موسم حصاده فى الوجهين، ففى الوجه البحرى كان موسم حصاده يتم فى أبريل – مايو، أما فى الوجه القبلى فكان يتم فى مارس –أبريل، وقد بلغ متوسط انتاج الفدان من الأراضى التى تروى ريًا دائمًا من ٦٠ – ١٢٠ قنطارًا بينما كان معدل انتاج الفدان من الأراضى التى كانت تروى ريًا حوضيًا ١٢٠ – ١٨٠ قنطارًا (انظر: مليكه عريان، المرجع السابق، ص٧٢).

[٢٩٣] () إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية، ص٢٣٦.

[٢٩٤] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣١٧. * حققت صادرات البصل المصرى بصفة عامة إيرادات عالية فى بعض السنوات حيث ارتفعت قيمتها من ٣٣٤٠٢ جنيه مصرى فى سنوات ١٣٠٢ – ١٣٠٦هـ/ ١٨٨٤ – ١٨٨٨م إلى ٣٩٣٤٠٠ جنيه مصرى فى سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م ثم إلى ٢٧٥٤٩٧ جنيهًا مصريًا فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م (انظر: إسماعيل محمد زين الدين، المرجع السابق، ص٣٢٦.

[٢٩٥] () الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٣٢١٥، ٣٢١٧ بتاريخ ٢ ذو القعدة ١٣٣١ – ١٧ صفر ١٣١٢هـ/ ٧ مايو – ٢٠ أغسطس ١٨٩٤م، السنة العشرون؛ نفسه، ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م، السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذو الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير – ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون، نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٨٤٥٦، ٥٨١٠، ٨٥١٦، ٨٥٣١، ٨٥٦٨، ٨٥٨٦، ٨٦٠٤، ٨٦٣٤، ٨٦٥٨، ٨٦٩٤، ٨٧١٣، ٨٧٣٦ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٣٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ١٣ يناير – ٨ ديسمبر ١٩٠٦م، السنة الواحدة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٠٧٧، ٩٠٨٩، ٩١٠٦، ٩١٢٩، ٩١٤١، ٩١٦٢، ٩٢٢٢، ٩٢٥٢، ٩٢٧٦، ٩٣٠٠، ٩٣٢٨، ٩٣٥٢ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ١٣٢٥ – ٢٥ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ يناير – ١٦ ديسمبر ١٩٠٨م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٦٧٢، ٩٦٩٦، ٩٧٣٧، ٩٧٦٦، ٩٧٨٢، ٩٨٤٣، ٩٨٥٥ بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ١٣٢٧ – ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ٨ يناير – ٣ أغسطس ١٩١٠، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤١٨، ١٠٤٤٨، ١٠٤٨٥ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير – ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والعشرون؛ وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٦٠.

يلاحظ من الجدول السابق تقلب أرقام صادرات البصل المصرى إلى إنجلترا ما بين الزيادة والنقصان فى تلك السنوات، ويرجع ذلك إلى مساحته المحصولية، وزيادة إنتاجه أو نقصانه، والتى يتحكم فيها ارتفاع منسوب النيل أو انخفاضه، إلى جانب حجم الاستهلاك المحلى، يضاف إلى ذلك أن كمية صادراته تتوقف على مدى جودة محصوله، فيلاحظ أن أكبر السنوات التى ارتفعت فيها صادراته إلى إنجلترا هى سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م عما سبقها من السنوات ثم بدأت تقل تدريجيًا منذ سنة ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م كما هو مدون بالجدول، لعل السبب فى ذلك – إضافة للأسباب السابقة – هو تدهور أسعار البصل فى بعض هذه السنوات بسبب موقف تجار الصادرات الإنجليز حيث كانوا يقومون برفع أسعاره حين يعلمون بقرب شحنه إليهم حيث كانت ترد الأخبار من أسواق ليفربول، وباقى الجهات بارتفاع أسعاره مما يؤدى إلى قيام التجار المصريين بتوريد كميات كبيرة من المحصول إليهم، وبالتالى نزول أسعاره فما كان على التاجر الإنجليزى إلا قبول ذلك[٢٩٦] وهذا يرجع إلى عدم وجود بورصة على صلة مباشرة بحالة الأسعار الحقيقية إلى جانب عدم وجود تجار مصريين على خبرة ودراية بطبيعة السوق، وكيفية المعاملات التجارية، والتى تتطلب اختيار الوقت والظروف الملائمة لرواج المحاصيل الزراعية هذا بالإضافة إلى تسرع بعض التجار بتصدير المحصول – فى بعض الأحيان – دون تمام نضجه بعد، وعدم انتقاء الفاسد منه مما ترتب عليه حدوث خسائر جسيمة لمصدريه فقد بيعت مقادير كبيرة من البصل التالف بسعر يتراوح بين شلن وثلاثة بنسات للقنطار الواحد، وكانت مصاريف النقل والبيع تبلغ شلنًا وسبعة بنسات تنزل من قيمة البصل مما تسبب فى خسارة المصدرين .[٢٩٧]

كما كان هناك الخضر والفاكهة والتى ساهمت بنسبة بسيطة فى صادرات الموانئ لإنجلترا حيث ظهرت صادراتها بشكل واضح منذ أواخر القرن التاسع عشر الميلادى ثم زادت صادراتهما تدريجيًا فى بدايات القرن العشرين نظرًا لاهتمام الحكومة بزراعة أهم أنواع الخضراوات، والفاكهة التى تحتاجها دول أوربا بصفة عامة، وإنجلترا بصفة خاصة مثل الطماطم، والكرنب، والخرشوف، والبطاطس، والبرتقال، والبلح، والموز، فعلى سبيل المثال بلغت قيمة الصادرات منهما إلى إنجلترا فى الفترة من ١٣٢٨ – ١٣٣٣هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م نحو ١٩٠٨٥٤٤ – ٢٠٥٤٠٤٤ جنيهًا مصريًا[٢٩٨] ويرجع ذلك إلى زيادة كمية الصادر منهما إلى إنجلترا فى هذه السنوات لاسيما سنتى ١٣٣١ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ – ١٩١٤م حيث بلغ كمية الصادر من الطماطم فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ٣٠٤٥١٣٥ كيلو ثم زادت فى العام التالى إلى ٣٢٤٤٠٩٦ كيلو، يليها الكرنب الذى قدرت صادراته فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ١٦٦٨٧٩٠ كيلو وإن قلت فى العام التالى إلى ١١٧٨٤٥٠ كيلو تبعًا لمساحته المحصولية، وحجم إنتاجه، أما البطاطس فقد بلغت صادراتها ٧٥٤٩٤٤ كيلو فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ثم انخفضت أيضًا فى العام التالى إلى ٣٥١٣٤٨ كيلو؛ أما الفاكهة فقد جاء على رأسها البلح الذى بلغت كمية صادراته فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ٤٦٣٥٠٢ كيلو ثم قلت فى العام التالى إلى ٢٨٩٢٠٤ كيلو يليه الموز الذى بلغت صادراته ١٢٠٠٢١ كيلو فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ثم قلت إلى ١٠٠٢٧٩ كيلو فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م أما البرتقال فكانت صادراته بسيطة جدًا حيث بلغت حجم صادراته فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ١٧ ألف كيلو ثم زادت نسبة طفيفة إلى ٦٦ ألف كيلو فى العام التالى.[٢٩٩]

ومن ضمن الحاصلات الزراعية التى ساهمت بنصيب فى صادرات الموانئ لإنجلترا السمسم وهو يعتبر من أهم النباتات الزيتية الذى يستخرج منه الزيت المعروف باسم السيرج. وقد

---

[٢٩٦] () المؤيد: ص٢، العدد ١٢٨٧ بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٣١١هـ/ ٢٦ مايو ١٨٩٤م.

[٢٩٧] () إسماعيل محمد زين الدين: الزراعة المصرية، ص٢٣٦.

[٢٩٨] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٦٣ – ٢٦٥.

[٢٩٩] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٣، ١٩١٤م، ص٢٧٠.

زادت صادراته بشكل واضح فى بدايات القرن العشرين فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صادراته فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ٦٨٤٠١٩ كيلو بثمن ١٨٥٨٢ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى العام التالى إلى ١٣٨٥٠ كيلو بثمن ٢٨٢ جنيهًا مصريًا خصص الجزء الأكبر منها لإنجلترا والباقى لبعض دول أخرى.[٣٠٠]

٢- البيض.

استحدثت هذه السلعة فى تجارة صادرات الموانئ لإنجلترا والتى ظهرت بشكل واضح منذ بدايات القرن العشرين حيث كان يوضع فى صناديق محكمه منعًا لكسره أو تلفه، ويبدو أن هذه السلعة قد حققت مكانة لا بأس بها فى تجارة الصادرات ففى سنة ١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م بلغت قيمة الكمية المصدرة منه إلى إنجلترا ثلاثة آلاف جنيه استرلينى ثم ارتفعت إلى أربعة آلاف جنيه استرلينى ونصف فى سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م[٣٠١]. ثم بلغت أعلى قيمة فى سنتى ١٣٣١ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ – ١٩١٤م ففى السنة الأولى بلغت قيمتها بنحو ٢٥١٩٥٧ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت إلى ٢٢٦٤٥٧ جنيهًا مصريًا فى السنة الثانية.[٣٠٢]

وعلى الرغم من ذلك فإن كمية الصادر منه كانت محدودة ويرجع ذلك للاستهلاك المحلى.

٣- السجائر

بالرغم من أن مصر مُنعت من زراعة الدخان فى عهد الاحتلال إلا أن صناعة السجائر ظلت قائمة على قدم وساق اعتمادًا على ما يستورد من طباق، وقد اشترط فى مانيفستو شحن تلك السجائر – حسب قوانين الجمارك – أن يكون مكتوبًا فيه بيانات كاملة عن اسم السفينة وجنسيتها، وعدد الطرود المحملة بها من الدخان ونوعه منعًا لعدم حدوث أى غش، أو اسقاط فى عددها[٣٠٣]. وكان للحكومة المصرية الحق فى مصادرة السجائر المغشوشة ومعاقبة صاحبها أيًا كانت جنسيته.[٣٠٤]

وقد زادت صادراتها تدريجيًا منذ عهد إسماعيل حتى عهد الاحتلال إلى أن قامت الحرب العالمية الأولى ففى سنة ١٢٨٥هـ/ ١٨٦٨م بلغت الكمية المصدرة منها لإنجلترا ١١٠ ألف كيلو[٣٠٥] ثم ارتفعت فى سنة ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م إلى ١١٧ ألف كيلو .[٣٠٦]

أما فى عهد الاحتلال فإن الأرباح من تجارة السجائر كانت بسيطة، ويرجع ذلك إلى تحريم زراعة الدخان، والتوسع فى زراعة القطن، فعلى سبيل المثال بلغت الكمية المصدرة من السجائر لإنجلترا فى سنة ١٣٠٤هـ/ ١٨٨٦م ١٠٣٤١٦ كيلو بنسبة تقرب ٧٨.٦٥٪[٣٠٧] من إجمالى صادرات مصر التى قدرت بنحو ١٥٦.٩٠٣ كيلو[٣٠٨] ثم انخفضت فى سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م إلى ٤٠٦١٢٧ كيلو بنسبة تقرب ٥٧.٧٨٪[٣٠٩] من إجمالى صادرات مصر التى قدرت بنحو ٧٠٢.٨١٣ كيلو[٣١٠] واستمر هذا الانخفاض حتى سنتى ١٣٣١- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣، ١٩١٤م، فقد انخفضت الكمية المصدرة منها فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م ٢٩٣٧١٦ كيلو بنسبة تقرب ٤٨.٧٤٪ من إجمالى

٣٠٠() نفسه، ص٢٦٢.

٣٠١() G. Le Carpentier: L'Egypte Moderne, Paris, 1926, p.139.

٣٠٢() وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية،الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية،١٩١٣، ١٩١٤م، ص٢٦٠.

٣٠٣() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٥٣، م١٣ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٥هـ/ ديسمبر ١٨٦٨م.

٣٠٤() الأرشيف الأوروبى: عصر إسماعيل، محفظة ٣٤ جـ٢، ملف ٣٤/ ٣، ص٢ بتاريخ ٢ رجب ١٢٩٠هـ/ ٢٥ أكتوبر ١٨٧٣م.

٣٠٥() صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٥٣، م١٣ بتاريخ ٢٢ شعبان ١٢٨٥هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٦٨م.

٣٠٦() نفسه: س٥١٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٩/ ٦٧١ قديم، جـ١، ص٣٨، م١٩ بتاريخ ٢٧ رجب ١٢٨٧هـ/ ٢٣ أكتوبر ١٨٧٠م.

٣٠٧() القاهرة: ص٢، العدد ٣٠٦ بتاريخ ١٩ ربيع أول ١٣٠٤هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٨٦م، السنة الثانية.

٣٠٨() مليكه عريان: المرجع السابق، ص١٠٥.

٣٠٩() الأهرام: ص٤، العدد ٨٥٦٨ بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٣٢٤هـ/ ٢٦ مايو ١٩٠٦م، السنة الواحد والثلاثون.

٣١٠() مليكه عريان: المرجع السابق، ص١٠٥.

صادرات مصر بنحو ٦٠٢٥١٣ كيلو ثم زاد الانخفاض فى العام التالى إلى ١٧٠٧٩٢ كيلو بنسبة تقرب من ٣٩.٧٥٪ من إجمالى صادرات مصر ٤٢٩.٥٨٧ كيلو[٣١١] ويرجع هذا الانخفاض إلى أن إنجلترا كانت فى الوقت نفسه تنتج أنواع أخرى من السجائر عرفت باسم "سجائر ملفوفة" والتى اعتمدت عليها بنسبة كبيرة مما قلَّل من صادراتها للسجائر المصرية خاصة وأنها كانت تورد لمصر كميات كبيرة من الصنف المذكور مما يدل على وفرة هذا الصنف لديها*[٣١٢]. فضلاً عن ظروف الحرب التى مرت بها إنجلترا والتى أثرت على حركة صادراتها بشكل عام.

ولكى تتأكد مصلحة عموم الجمارك من أصل هذه السجائر المصنعة داخل مصر لعدم حدوث أى غش بها أصدرت نظارة المالية قرارًا لتلك المصلحة فى ٢٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩١٤م بشأن الطوابع الدالة على أصل السجائر ومضمونه أن مصدرى السجائر الذين يرغبون فى التأكد من أصل السجائر التى يصنعونها داخل القطر المصرى عليهم الحصول على طوابع من قبل مصلحة عموم الجمارك بواقع ٢٧٠ مليمًا عن كل ألف طابع يتم توزيعها على علب السجائر المصدرة، ويجوز لمصدرى السجائر كتابة أسمائهم وعنوانهم على هذه الطوابع على حسابهم الشخصى بعد موافقة الجمارك. وفى نهاية كل ثلاثة أشهر تطابق مصلحة الجمارك مقادير الطوابع المسلمة لكل مُصدر على مقادير السجائر التى قاموا بتصديرها ولهذا الغرض يجب على المُصدرين عند تصدير سجائرهم أن يعلنوا المصلحة عن ذلك مقدمًا بكتابة ترفق بحافظة قانونية يوضح فيها عدد الطوابع المستعملة لكى يخصم بموجبها مقدار الطوابع المذكورة من حسابهم. أما علب السجائر التى لا يرغب المصدرون القابلون لهذا النظام وضع طوابع عليها فيجب أن تحزم على حدة، وأن يوضحوا عنها توضيحًا مفصلاً على الحافظة ذاتها والتى تقدمها المصلحة لهم مجانًا.[٣١٣]

أما المصدرون الذين يتضح عند إجراء المضاهاة بين الطوابع، وعدد العلب المصدرة أنهم استخدموا عددًا من هذه الطوابع يتجاوز المقدار الذى استعملوه فى عمليات التصدير يمتنع عن تسليمهم طوابع آخرى فى المستقبل إلا إذا قدموا دليلاً على استعمال هذه العدد الزائد منها. وفى حالة تقليد هذه الطوابع سواء فى مصر أو فى الخارج فالحكومة لا تتحمل أية مسئولية لذلك أو معاقبة الفاعلين فى الخارج إلا سوى إبطال تلك الطوابع فقط. كما أن للحكومة الحق فى إيطال هذا القرار فى أى وقت دون أن تتحمل أدنى مسئولية نحو ذلك.[٣١٤]

٤- الجلود

شملت صادرات الموانئ حصة كبيرة من الجلود بأنواعها المختلفة[٣١٥] سواء لإنجلترا، أو غيرها من الدول الأخرى، مثل النمسا، وفرنسا، إيطاليا، فعلى سبيل المثال بلغت الكمية المصدرة من جلود الأبقار، والماعز إلى إنجلترا بحوالى ٦٠٠ طن فى سنة ١٢٩٢هـ/ ١٨٧٥م.[٣١٦]

---

[٣١١] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٣، ١٩١٤م، ص٢٦٢.

[٣١٢] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للقطر المصرى، ١٩١٣، ١٩١٤م، ص٢٦٢. * فى الوقت الذى صدرت فيه مصر سجائرها لإنجلترا استوردت كميات من السيجار الإنجليزى فعلى سبيل المثال استوردت مصر فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م نحو ٧٠٤٦٢ كيلو بمبلغ ١٨٣٠٩ جنيه مصرى ثم ٦٨١٦٦ كيلو من هذا السيجار بمبلغ ١٨١٥٢ جنيهًا مصريًا سنة ١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م لذا قلت واردات إنجلترا – إلى حد ما – من السجائر المصرية فى أواخر القرن العشرين فبعد أن كانت قيمة صادراتها منها تقدر بنحو ١٩٧٤٦١ جنيه مصرى فى سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م انخفضت هذه القيمة فى الفترة ما بين سنوات ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م من ١٠٤٤١٤ – ٩٤٦٠٥ جنيه مصرى نتيجة لازدهار صناعة السجائر فى إنجلترا فى تلك الفترة (انظر: نفسه، ص٢٦٢، ٢٧١).

[٣١٣] () قرارات ومنشورات: ص١٠ – ١٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩١٤م.

[٣١٤] () نفسه: ص١٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٣٢هـ/ ٢٧ يناير ١٩١٤م.

[٣١٥] () كان بمصر مقادير كبيرة من الجلود تدبغ محليًا فى مدابغ منتشرة فى جميع أنحاء البلاد كان أهمها مدابغ الإسكندرية، والقاهرة، البالغ عددها أربعين مدبغة بينما كانت مدابغ القطر المصرى كله لا تتجاوز المائتين، وكانت معظم هذه المدابغ تستعمل آلات عفا عليها الزمن، هذا إلى جانب ضعف الخبرة والقواعد العلمية، ولذلك كان إنتاجها يفتقد إلى الجودة التى كان يتمتع بها الجلد المدبوغ فى الخارج (انظر: فاطمة علم الدين عبدالواحد، تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى مدينة الإسكندرية فى عهد الاحتلال ١٨٨٢ – ١٩١٤، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية البنات، جامعة عين شمس، قسم التاريخ، ١٩٨٢، ص٩٩).

[٣١٦] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص١٢٢، م٩١ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢هـ/ ١ أبريل ١٨٧٥م.

ويلاحظ أن صادرات مصر من الجلود تراوحت ما بين الزيادة والنقصان فى بدايات القرن العشرين تبعًا لسد حاجة الاستهلاك المحلى، ففى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م قدرت قيمة صادرات الموانئ من الجلود بأنواعها إلى إنجلترا نحو ١٨٢٧٧ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى العام التالى إلى ١٥١٣١ جنيهًا مصريًا، ولكنها عادت للارتفاع مرة أخرى عن السنتين السابقتين إلى ٣١٩٥١، ٢٠٩٣٨، ٣٩١٥٨ جنيهًا مصريًا – فى سنوات ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢هـ/ ١٩١٢، ١٩١٣، ١٩١٤م على التوالى[٣١٧] وذلك لسد احتياجات إنجلترا لبعض صناعتها كالأحذية، والحقائب، وبعض الأقمشة، والاستعمالات الحربية وغير ذلك .

وإلى جانب هذه السلع التى كانت تصدرها الموانئ لإنجلترا، كانت هناك سلع أخرى استوردتها مصر، والتى كانت بالنسبة لهذه السلع مستودعًا لتجميعها، وإعادة تصديرها إلى الخارج بعد حجز احتياجاتها منها، وكانت أهم هذه السلع العاج، والصمغ، والبخور، والشمع، وريش النعام؛ وقد زادت الصادرات من تلك السلع فى بدايات القرن العشرين لاسيما سنتى ٣١- ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣، ١٩١٤م سواء لإنجلترا أو غيرها من الدول الأخرى، وإن لم تحدد مصلحة عموم الإحصاء نسبة إنجلترا منها، فبالنسبة للعاج بلغ الصادر منه فى السنة الأولى ٤١١٦كيلو بثمن ٣٠٧٢ جنيهًا مصريًا ثم زادت فى العام التالى ٥٦١٣ كيلو بثمن ٤٤٩٠ جنيهًا مصريًا؛ أما الصمغ فكانت الكمية المصدرة منه فى السنة الأولى تقدر بنحو ١٠٤٥١٨٤ كيلو بثمن ٢٨٤٢ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى السنة الثانية إلى ٥٨٨٦٨٩ كيلو بثمن ١٥٣٠٩ جنيه مصرى؛ وعن الشمع فقد قدر الصادر منه فى السنة الأولى ١٠٠٧٨٥ كيلو بثمن ١٢٠٩٧ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت الكمية فى السنة الثانية إلى ٤٣٠٦٢ كيلو بثمن ٥١٧٣ جنيهًا مصريًا، أما ريش النعام فقد بلغ كمية الصادر منه فى السنة الأولى ١٠٨٠٢ كيلو بثمن ١٦٢٠٧ جنيهًا مصريًا ثم انخفض إلى ٥٥٣٤ كيلو بثمن ٨٣٠٢ جنيهًا مصريًا فى السنة الثانية .[٣١٨]

على أية حال رغم تعدد صادرات الموانئ لإنجلترا إلا أنها تركزت حول محصول واحد فى حين أن النوعيات الأخرى لم تساهم إلا بقدر بسيط فى جملة الصادرات المصرية، وقد تفاوت هذا القدر تفاوتًا قليلاً فيما بينها فظل القطن يمثل أهم الصادرات المصرية حتى فى الفترات التى هبط فيها سعره عقب الحرب الأهلية الأمريكية إلا أن حجم صادراته كانت أكثر بكثير منه قبل هذه الحرب، ورغم ذلك فكان لإنجلترا نصيب الأسد من هذه الصادرات حيث صار نصيبها فى عهد الخديو إسماعيل من جملة الصادرات المصرية ٨٠٪ تاركة ٢٠٪ للدول الأخرى تتحرك فيها الدول المختلفة بنسب لا تختلف كثيرًا فيما بينها. إلا أنه تغير الوضع مع بداية الاحتلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى فرغم أن إنجلترا كانت من أوائل الدول التى تصدرت قائمة الصادرات المصرية لاسيما القطن ظهرت دول أخرى خاصة ألمانيًا، والولايات المتحدة، واليابان، وسويسرا لتحصل على حصص من هذا المحصول فهبطت بذلك حصة بريطانيا منه كما هو موضح سابقًا.

[ب] الواردات

تعددت نوعيات الواردات المصرية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين، وتميزت هذه النوعيات – كالصادرات –بالثبات فى نوعياتها وعدم التغير مع اختلاف كميتها وقيمتها، وقد تركزت هذه الواردات على مجالات صناعية، وزراعية، وكذا مجالات الخدمات العامة، والمرافق، والسكك الحديدية لمسايرة تقدم هذه المجالات[٣١٩] ولما كانت مصر تصدر معظم

---

[٣١٧] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٠ – ١٩١٤م، ص٢٧٠.

[٣١٨] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٩١٣، ١٩١٤م، ص٢٦٠، ٢٦٢، ٢٦٣.

[٣١٩] () ولحصر تلك الواردات التى تحتاجها مصر سواء من إنجلترا أو غيرها من الدول الأخرى فقد خصص لذلك ديوان عموم الواردات بالإسكندرية بإشراف ناظره أحمد باشا الجوقدار، ولتنظيم العمل داخل هذا الديوان وضعت بنود (عددها ٢١ بندًا) مضمونها أن الهدف من هذا الديوان هو تحقيق الضبط والاستقامة فى حصر الأشياء التى يلزم جلبها من الخارج مع معرفة أثمانها عند مشتراها أو استلامها على حسب المطلوب وصرفها إلى الجهات المقصودة بإشراف موظفيه من أمناء المخازن، والمعاونين، والمخزنجية من ذوى الأمانة، وأهل الخبرة

صادراتها إلى إنجلترا فكان عليها أن تستورد قدرًا كبيرًا من حاجياتها من تلك البلاد على هيئة سلع مما كان فى صالح إنجلترا فهى بذلك تدفع ثمن مشترواتها من مصر سلع مصنوعة حتى تكون هى المستفيدة فى كلتا الحالتين، وهو ما سيتضح عند التعرض لنوعية تلك الواردات.

١- المنسوجات

فى الوقت الذى احتل فيه القطن رأس قائمة صادرات الموانئ احتلت المنسوجات القطنية قائمة الواردات، ويرجع ذلك إلى أن صناعة النسيج فى مصر لم تكن تكفى محليًا خاصة بعد أن فشلت المحاولات التى بذلت لإقامة هذه الصناعة بها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين؛ ويرجع ذلك للحماية الجمركية التى تمتعت بها المنسوجات الأجنبية كغيرها من المتاجر الأجنبية الأخرى فبعد أن تأسست شركة الغزل والنسيج المصرية الإنجليزية فى سنة ١٣١٦هـ/ ١٨٩٩م وأنشأت مصنعين أحدهما بالقاهرة، والآخر بالإسكندرية اضطرت بسبب الخسائر إلى إغلاق مصنع القاهرة، والتنازل عن مصنع الإسكندرية لشركة الغزل والنسيج الأهلية، وظلت تتعثر فى عملها، وتصطدم بالعقبات إلى حين نشوب الحرب عام ١٩١٤م.[٣٢٠]

ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل إن اللورد كرومر ينفذ سياسته التى كانت تقوم على تشجيع استيراد المنسوجات البريطانية باعتبارها من أهم الدول إنتاجًا للمنسوجات القطنية لذلك أصدر مرسومًا فى ٢٣ من ذى الحجة ١٣١٨هـ/ ١٣ أبريل ١٩٠١م. يقضى بفرض ضريبة مقدارها ٨٪ على الخيوط والأنسجة المصنوعة فى مصر، وقد عارض التجار هذه الضريبة بعد ذلك فألغتها الحكومة، وإلى جانب ذلك كان تحريم استيراد الأنواع الرخيصة من القطن الأجنبى ميزة للصناعة الأجنبية التى تستخدمها مما ساعدها على المنافسة فى السوق المصرية.[٣٢١]

ومن هنا زادت واردات مصر عبر موانيها الرئيسة من المنسوجات بأنواعها القطنية، والصوفية، والحريرية، والكتانية فى تلك الفترة، ففى عهد إسماعيل لعب بعض التجار الإنجليز المقيمين بإنجلترا دورًا فى تجارة واردات الموانئ من بلادهم بهدف استثمار رؤوس أموالهم فكانوا يمولون مصر ما تحتاجه من المنسوجات، فعلى سبيل المثال أرسل طود Tod تاجر المنسوجات الشهير بإنجلترا عدة طرود منسوجات صوفية إلى ميناء الإسكندرية لاستخدامها فى صنع المعاطف[٣٢٢]، كما وردت كميات من المنسوجات الحريرية من إنجلترا إلى نفس الميناء من أحد التجار الإنجليز ويدعى باك Back[٣٢٣] وبميناء بورسعيد وصل خمسة عشر وابورًا، ومركبين، و١٧٧ سفينة محملة بأنواع مختلفة من المنسوجات من بعض التجار المقيمين بإنجلترا[٣٢٤] واستمرت واردات مصر فى عهد الاحتلال حيث ورد إلى ميناء الإسكندرية ثلاث سفن محملة بمنسوجات

والمعرفة بحقائق البضائع وخدمتها منعًا من تلفها ضمانًا لحسن سير العمل داخل الديوان، وقد ألحق بهذا الديوان مخازن مهمات البحرية، والفحم التابع لها، ومخزن عموم السكة الحديد بالإسكندرية ويتحول قيد استحقاقهم به إلى هذا الديوان على أن تقدم حسابات وسندات هذا الديوان وتلك المخازن شهريًا إلى ديوان المالية، وكان على الديوان قبل شراء السلع بمدة ثلاثين أو أربعين يومًا يحرر الإفادات اللازمة بتوضيح أوصاف هذه السلع المطلوبة ومقاديرها وجنسها مع تحديد الوقت الذى يجرى فيه أعمال المزاد بالديوان المذكور ويتم نشر هذه الإفادات فى جريدة الوقائع ليتحرر عن طريقها الإعلانات اللازمة عن هذه السلع، وكان يجلب لهذا الديوان قوائم منشورة من فابريقات أوروبا بمقادير أثمان تلك السلع لمساعدة الديوان فى نهو مزادات فى أقرب وقت وكان من وقت لآخر يتم جرد الأصناف الموجودة بالديوان لمعرفة النقص والزيادة بها باستثناء الأصناف الثقيلة منها كالفحم والأخشاب التى= =كانت بعهدة المخزنجية لحين تصريفها، وكانت هذه الأصناف تختم بختم الديوان للتأكد من صحتها (انظر: معية سنية عربى، قيد الأوامر المستديمة، س١ حديث، ١١٣٥ قديم، ص٢٤ – ٢٧، ٤١ – ٤٤، مادة بدون رقم بتاريخ ١٩ صفر ١٢٨٠هـ/ ٥ أغسطس ١٨٦٣م).

[٣٢٠] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٥٢.

[٣٢١] () تقرير اللورد كرومر عن المالية والإدارة والحالة العمومية فى مصر والسودان سنة ١٩٠١م، ص١٠١.

[٣٢٢] () ديوان المالية: أوامر: س١٨٨٢، جـ٣، ص٥٢٧، م٩٣٦ بتاريخ ٦ ذو القعدة ١٢٨٠هـ/ ١٣ أبريل ١٨٦٤م.

[٣٢٣] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٨ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ٩٧٦ قديم، ص٢٧، م١٤ بتاريخ ٢٤ شعبان ١٢٨٥هـ/ ١٠ ديسمبر ١٨٦٨م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٥٣، م١٦ بتاريخ٢ رمضان ١٢٨٥هـ/ ١٨ ديسمبر ١٨٦٨م،

[٣٢٤] () وارد محافظة بورسعيد: ١١٧ حديث، ل/ ١١/ ١٨/ ٣٥٥ قديم، جـ١، ص١٠٤، م٤٠ بتاريخ ٨ رمضان ١٢٨٦هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٦٩م.

صوفية وحريرية من بعض التجار الإنجليز[٣٢٥] وبميناء السويس وصلت سفينتين من إنجلترا محملة كل منها بطرود منسوجات صوفية وكتانية.[٣٢٦]

وفى الفترة من ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م استطاعت إنجلترا أن تحقق إيرادات عالية من وراء صادراتها للمنسوجات الصوفية، والحريرية للموانئ المصرية حيث وصلت فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م إلى ٤٠٦٨١١٥ جنيهًا مصريًا ثم زادت إلى ٤٨٤٨٩٩٩ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى الثلاث سنوات الأخيرة إلى ٤١٩٦٠٠٢، و ٤١٦٨٣٦٠، ٣٠٧٢٦٤ جنيهًا مصريًا على التوالى[٣٢٧] ويرجع هذا الانخفاض إلى أن مصر اعتمدت على دول أخرى بجانب إنجلترا – فى استيرادها لمثل هذه المنسوجات مثل الولايات المتحدة، واليابان، وسويسرا، فضلاً عن القرار التى اتخذته الحكومة المصرية فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م بالاقتصار على زرع ثلث الزمام قطنًا بهدف تحديد مناطق القطن حتى تترك مساحات لزراعة الحبوب كما ذكر سلفًا.

٢- الفحم

مع بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر بدأ استيراد الفحم يتزايد، ويرجع ذلك لتعدد أوجه استخدامه سواء فى النقل البرى أو البحرى إلى جانب الاستهلاك المنزلى، وكذلك استخدامه فى الصناعات البسيطة المختلفة كما ذكرنا سابقًا .

ونتيجة لذلك ارتفعت الواردات المصرية من الفحم ففى الفترة من ١٢٨٠ – ١٢٩٢هـ/ ١٨٦٣ – ١٨٧٥م وصل إلى ميناء الإسكندرية حوالى ٧٥٢ سفينة تقريبًا محملة بالفحم من إنجلترا لتمويل الميناء وفناراته، والسكة الحديد، وسفن الشركة العزيزية[٣٢٨]، كما وردت إلى ميناء بورسعيد

---

[٣٢٥] () مصلحة الموانئ المنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٦، جـ٥، ص٢٧٨، م٩٣٣ بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٢٠هـ/ ١٩ نوفمبر ١٩٠٢م؛ نفسه: م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص١٣٣، م٥٦ بتاريخ ١٧ شوال ١٣٢٠هـ/ ١٦ يناير ١٩٠٣م.

[٣٢٦] () نفسه: م١/ ١/ ١٦، جـ٥، ص٤٤٤، م١٠٢٢ بتاريخ ١٢ رمضان ١٣٢٠هـ/ ١٢ ديسمبر ١٩٠٢م؛ نفسه: م١/ ١١/ ٢٦، جـ٣، ص١٤٤، م٤٤/٥٩٥ بتاريخ ١٢ صفر ١٣٢٢هـ/ ٢٨ أبريل ١٩٠٤م.

[٣٢٧] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ – ١٩١٢م، ص٢٦٩.

* فى الوقت نفسه كانت مصر تصدر عن طريق موانيها المنسوجات القطنية لإنجلترا مما كان يعوضها – إلى حد ما – على التغلب على أثمان وارداتها من المنسوجات المختلفة من إنجلترا، ويوضح الجدول الآتى قيمة صادرات مصر للمنسوجات القطنية لإنجلترا فى الفترة من ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م.

السنة	قيمة الصادرات بالجنيه المصرى	السنة	قيمة الصادرات بالجنيه المصرى
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	12179371		
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	11151306		
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	11135558		
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	7757821		
١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	12710498		

-

-

يتضح من الجدول السابق أنه رغم تراوح هذه القيمة ما بين الزيادة والنقصان خلال تلك السنوات إلا أنها كانت أعلى من قيمة الواردات المصرية من المنسوجات الحريرية والصوفية الإنجليزية، ويرجع ذلك إلى جودة القطن المصرى التى جذبت الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا فى استيراد منسوجاته لاسيما وأن القطن الأجنبى كان أقل جودة من القطن المصرى (انظر: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ – ١٩١٤م، ص٢٧١).

[٣٢٨] () انظر الملحق رقم (١٩).

ما يقرب من ٥٠٠ سفينة محملة بالفحم لسد احتياجات الميناء وفناره، والسكة الحديد فضلاً عن الاستهلاك المنزلى.[٣٢٩]

ولكن يلاحظ أنه فى بعض السنوات ارتفعت واردات مصر من الفحم خاصة عند انخفاض فيضان النيل، وذلك لاستخدام الفحم فى رفع المياه لمساحات زراعية كبيرة، ففى سنة ١٣٢٥ – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٧- ١٩٠٨م كان للفيضان أكبر الأثر فى زيادة واردات الفحم، أما الزيادة فى سنة ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م فيرجع جزء منها إلى انخفاض الفيضان، والجزء الآخر يرجع إلى استخدام الفحم المتصل فى تشييد سد أسوان سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م وإذا كانت قيمة واردات الفحم ظلت مرتفعة بعد ذلك حتى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م فذلك يرجع إلى التفاوت فى مستوى مياه النيل[٣٣٠]. ويوضح ذلك قيمة واردات الفحم من إنجلترا فى الفترة من ٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م ففى السنة الأولى قدرت بنحو ٦١٦٦٣٦ جنيهًا مصريًا ثم زادت فى السنة الثانية إلى ٦٦٣٦٣١ جنيهًا مصريًا ثم وصلت إلى أعلى ارتفاع فى السنة الثالثة إلى ٧٤١٥٥٧ جنيهًا مصريًا ثم إلى ٩٣٧٠٨٤ جنيهًا مصريًا فى السنة الرابعة.[٣٣١]

ونظرًا لأهمية تلك السلعة فقد حرصت إنجلترا على تأمين سفنها المحملة بها ببعض قواتها العسكرية خوفًا من تعرضها للسرقة أثناء وصولها للموانئ المصرية.[٣٣٢]

٣- الآلات والمعادن

شهدت مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر حتى أوائل القرن العشرين عدة تطورات فى مجال الزراعة، وحركة النقل والمواصلات مما تطلب استيراد آلات لخدمة الزراعة ونظم الرى، وكذلك الحديد والصلب لخدمة السكك الحديدية وعرباتها فضلاً عن استخدامه فى تطوير الموانئ ومنشآتها.

ولقد شاع استيراد الآلات الزراعية لخدمة الزراعة بالبلاد ففى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م استوردت عدد كبير من الآلات الرافعة للماء، والطلمبات (والتى تستخدم فى صرف المياه مدة الفيضان) إلى ميناء الإسكندرية من ليفربول، وقد أعفيت هذه الآلات من الرسوم الجمركية مؤقتًا لمدة عام لحين القضاء على وباء المواشى المنتشر فى ذلك الوقت والذى قضى على عدد كبير منها لذا فقد اهتم الخديو إسماعيل بالإكثار من استيراد هذه الآلات لتعويض الفلاحين عما سببه هذا الوباء من خسائر[٣٣٣] وكذلك تم استيراد عدد كبير من المحاريث والطلمبات من إنجلترا إلى ميناء الإسكندرية أيضًا لتوزيعها على الفلاحين لمساعدتهم فى أعمال الزراعة والرى.[٣٣٤]

ونظرًا لاتساع زراعة القطن منذ اندلاع الحرب الأهلية الأمريكية، وحتى قيام الحرب العالمية الأولى زاد استيراد الآلات اللازمة لتجهيزه وإعداده للخارج، فزاد استيراد المحالج من إنجلترا، والتى تدار آلاتها بالبخار فى مصر باعتبارها أسرع بكثير من العمل بالدواليب التى كان الفلاحون يستعملونها من قبل حيث إن الدولاب ينتج عشر ما تنتجه الآلة البخارية فى نفس

---

[٣٢٩] () صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١/ قديم، ص٧٤، م١٠٤ بتاريخ ٢١ شوال ١٢٨٠هـ/ ٣٠ مارس ١٨٦٤م؛ ديوان المجلس الخصوصى: صادر دواوين، س٨١، ص٧٤، م١٤٥ بتاريخ ٢٢ ذى الحجة ١٢٨٩هـ/ ٢١ فبراير ١٨٧٣م؛ ديوان الداخلية: وارد دواوين العموم، س٤٣٣، جـ١، ص٥٥، م١١ بتاريخ ١٦ شعبان ١٢٩١هـ/ ٢٨ سبتمبر ١٨٧٤م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٢٠ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٢٧/ ٨٣٧ قديم، جـ١، ص١٠٦، م٨٢ بتاريخ ٣ صفر ١٢٩٢هـ/ ١١ مارس ١٨٧٥م؛ ديوان الداخلية: صادر دواوين العموم، ل/ ٣١/ ١/ ٤٩، ص١٠١، م١٤ بتاريخ ١٥ رجب ١٢٩٢هـ/ ١٧ أغسطس ١٨٧٥م.

[٣٣٠] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٥٤.

[٣٣١] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ، ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٦٣.

[٣٣٢] () محفظة ٢٤، ملف ١ بتاريخ ١١ يونيو ١٨٧٧م F. O. ٦٥ – ٩٦٦، .

[٣٣٣] () معية سنية عربى: صادر تحريرات دواوين ومحافظات، س٦٠، جـ٣، ص٥١٨، م٢٠٣ بتاريخ ٢ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٦٣م.

[٣٣٤] () صادر محافظة الإسكندرية: س٣٩٥ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٢٨٢/ ٤٥٣ قديم، جـ١١، ص٧٩، ١٥٦، م٣٢، ٥٥ بتاريخ ٨ جماد أول ١٢٨١هـ/ ٩ أكتوبر ١٨٦٤م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س١٠٠٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣٠/ ٨١٤ قديم، جـ١، ص٧٣، م٤٤٧ بتاريخ ٢٢ ربيع أول ١٢٩٢هـ/ ٢٨ أبريل ١٨٧٥م.

الوقت[٣٣٥]. ففى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م استوردت مصر من إنجلترا عدد من هذه المحالج التى شحنت على إحدى السفن الإنجليزية القادمة لميناء الإسكندرية[٣٣٦] كما تم استيراد عدد آخر منها من إحدى الشركات الإنجليزية والتى وصلت إلى ميناء بورسعيد لتوزيعها على الأهالى.[٣٣٧]

إلى جانب ذلك استوردت مصر عن طريق موانيها حديد وأدوات حديدية خاصة بعد تطور السكك الحديدية سواء فى عهد إسماعيل أو عهد الاحتلال ففى سنة ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م وصلت إلى ميناء الإسكندرية معدات للسكة الحديد من إحدى الشركات الإنجليزية بلندن[٣٣٨] كما وصلت كميات كبيرة من القضبان من إحدى البيوت التجارية بلندن ويدعى "كروبر إخوان Croper Brothers إلى ميناء السويس لزوم السكة الحديد.[٣٣٩]

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل استوردت مصر أعداد كبيرة من الآلات الحديدية المتعددة الاستخدامات، ومن ذلك وصل لميناء السويس أدوات ميكانيكية، ومواسير حديد لصالح أشغال شركة المياه بالسويس، وهى معفية من الرسوم الجمركية طبقًا للشروط المتفق عليها بين الحكومة والشركة بإعفاء كل ما يخص الشركة من آلات مستوردة للخدمة أشغالها من الرسوم الجمركية.[٣٤٠]

وبميناء الإسكندرية ورد من شركة الحديد بإنجلترا موازين إنجليزية لاستخدامها فى وزن الفحم بثمن ٨٠٠ جنيه مصرى، وكذلك عِدِد لغربلة الفحم بثمن ٤٢٥ جنيهًا مصريًا[٣٤١] كما وصل لنفس الميناء ست وابورات من لندن، الأول مشحون بمواسير صلب بثمن ١٢٠ ليرة و ١٢ شلن وكسور[٣٤٢] والثانى مشحون بعشرين طردًا حديدًا لزوم المنشآت وزنها ٢.٥ طن بثمن ٩٦ ليرة[٣٤٣] والثالث مشحون بأعداد من الكراكات للتطهير[٣٤٤]، والرابع مشحون بنحو ٤٥٠ صندوقًا آلات صباغة ورادة من شركة كوك وولده Cook Company & Son بإنجلترا[٣٤٥] والخامس فكان مشحونًا بأعداد من البراميل الحديد المستخدمة بالمنشآت كان ثمن الواحد منها ٦ جنيهات و٢٣٠ مليمًا[٣٤٦] أما الأخير فكان مشحونًا بالآلات المستخدمة فى خلط البوية، وعجن الرمال تسهيلاً للعمل، كان ثمن الآلة المستخدمة فى خلط البوية تقدر بنحو ٢٩ جنيهًا مصريًا، بينما كان سعر الآلة المستخدمة فى الثانية تقدر بنحو ٣٢ جنيهًا مصريًا.[٣٤٧]

أما ميناء بورسعيد فقد ورد إليه سفينتين إنجليزيتين بأدوات حديدية، الأولى منها مشحونة بموازين وصنج لاستخدامها فى أوزان الجمارك[٣٤٨] والثانية مشحونة بمواسير حديد لأشغال

---

[٣٣٥] () أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص١٨٠؛ صلاح أحمد هريدى: تاريخ مصر الحديث، جـ٢، ص٣٠٤.

[٣٣٦] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣/ ٣٢/ ٤٦٩ قديم، جـ١، ص١٤٧، م٢١ بتاريخ ٢٧ جماد ثانى ١٢٨١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٦٤م.

[٣٣٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص٩٥، م٣٥ بتاريخ ١٤ شوال ١٣٢٠هـ/ ١٣ يناير ١٩٠٣م.

[٣٣٨] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٤٩٨ حديث، ل/ ٣/ ١/ ٣/ ٣٢/ ٤٦٩ قديم، جـ١، ص٨، م٣ بتاريخ ٨ ربيع أول ١٢٨١هـ/ ١١ أغسطس ١٨٦٤م.

[٣٣٩] () نفسه: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص١٠، م٩ بتاريخ ١٨ جماد ثانى ١٢٨٥هـ/ ٦ أكتوبر ١٨٦٨م.

[٣٤٠] () ديوان الأشغال: صادر الضبطيات والمحافظات والمجالس، س١٨١ حديث م١/ ١٠/ ٣ قديم، جـ١، ص٥٧، م١٧ بتاريخ غرة محرم ١٢٩٢هـ/ ٧ فبراير ١٨٧٥م.

[٣٤١] () ديوان الداخلية: وارد دواوين العموم، س٤٣٥، جـ٣، ص١٥، م٣٢ بتاريخ ١٧ جماد أول ١٢٩٢هـ/ ٢١ يونيو ١٨٧٥م.

[٣٤٢] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٦، جـ٣، ص١٥٠، م٦٠١/ ٤٤ بتاريخ ٢٥ محرم ١٣٢٢هـ/ ١١ أبريل ١٩٠٤م.

[٣٤٣] () نفسه: م١/ ١/ ٢٦، جـ٣، ص١٥١، م٦٥٥/ ٤٤ بتاريخ ٤ صفر ١٣٢٢هـ/ ٢٠ أبريل ١٩٠٤م.

[٣٤٤] () نفسه: م١/ ١/ ٣٤، جـ٥، ص١٣، م١٢٤٠ بتاريخ ١٤ محرم ١٣٢٣هـ/ ٢١ مارس ١٩٠٥م.

[٣٤٥] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٢، جـ٣، ص٤٧٤، م٨٨٢ بتاريخ ١٦ صفر ١٣٢٣هـ/ ٢٢ أبريل ١٩٠٥م.

[٣٤٦] () نفسه: م١/ ١/ ٣٤، جـ٥، ص٤٥١، م١٥٣٢ بتاريخ ٢٤ جماد أول ١٣٢٣هـ/ ٢٧ يوليو ١٩٠٥م.

[٣٤٧] () نفسه: م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٢٥، م١٣ بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٣٢٥هـ/ ٢ يناير ١٩٠٨م.

[٣٤٨] () ديوان الداخلية: صادر دواوين العموم، ل/ ٣١/ ١/ ٤٣، م١٣ بتاريخ ١٣ شوال ١٢٩٢هـ/ ١٢ نوفمبر ١٨٧٥م.

الميناء[٣٤٩] كما ورد من شركة داوردى Dawardy Co بإنجلترا إلى نفس الميناء عدد من الجنازير، والمخاطف اللازمة لأشغال الميناء بثمن ١١٨ جنيهًا و ٢٠٠ مليم.[٣٥٠]

ومن المصنوعات الحديدية التى وردت لمصر من إنجلترا الأوناش البخارية حيث ورد لميناء الإسكندرية مجموعة منها بلغ ثمن الواحد منها ١٣٧ ليرة و ٩ شلنات وبنسًا واحدًا[٣٥١] كما وردت أيضًا ماكينات لتشغيل هذه الأوناش، قدر وزن الماكينة الواحدة منها ٤ أرطال[٣٥٢] بثمن ٤ ليرات وكسور[٣٥٣]. كما استوردت مصر أدوات حديدية تستخدم فى أشغال الفنارات عبر ميناء السويس قدر وزنها بنحو ١٨ قنطارًا و ٧ أرطال بسعر ٤١٠ ليرة[٣٥٤] وبنفس الميناء وردت عدد من الصناديق مشحونة بمواسير وخزانات للمياه بثمن ١٤٧ ليرة و ١٧ شلنًا وكسور.[٣٥٥]

إلى جانب ذلك اشتهرت الموانئ باستيراد العدد المخصصة للغطس التى يستخدمها الغطاسين فى عملهم عند الكشف على قاع السفينة للتأكد من سلامتها أو من عدمه حيث ورد لميناء الإسكندرية عدد من المراكب المحملة بهذه العدد بلغ ثمن الواحدة منها ٨ جنيهات و٤٥٩ مليمًا.[٣٥٦]

ولم تقتصر واردات الموانئ على الحديد ومصنوعاته بل شملت أيضًا النحاس ومصنوعاته؛ فكان أشهر ما استوردته الموانئ المصنوعات النحاسية التى استخدمت كزينة مثل التماسيح النحاس، وقد وردت كميات كبيرة منه إلى ميناء الإسكندرية من شركتى ودجر Woodger Co ، وروبرت فوج Robert Foog Co بإنجلترا[٣٥٧] كما وردت عدة صناديق مشحونة بإحدى السفن الإنجليزية القادمة لنفس الميناء تحتوى على لفات نحاس[٣٥٨] وكذا ثلاث سفن محملة بأسلاك تليفونات خاصة بالموانئ وفناراتها، وغيرها من المصالح والمنشآت.[٣٥٩]

ومن المصنوعات النحاسية التى استوردها ميناء الإسكندرية من إنجلترا سناجق الإشارات لاستخدامها فى الفنارات لإرشاد السفن، قدر ثمن الصندوق منها ٢٤ ليرة و ٨ شلنات وكسور[٣٦٠] وكذا عدد من الأعمدة النحاسية لاستخدامها فى إنارة الشوارع، وأرصفة الموانئ وجماركها قدر ثمن العامود الواحد منها ٦٢ ليرة و ٣ شلنات وكسور[٣٦١] وأيضًا ألواح بطاريات قدر ثمن الواحد منها ١٢ ليرة و ١٩ شلنًا وكسور[٣٦٢]. أما ميناء بورسعيد فقد ورد له عدد من المصنوعات النحاسية المشغولة المستخدمة للزينة[٣٦٣] وكذا مجموعة من الأوانى النحاسية المستخدمة سواء للزينة، أو

---

[٣٤٩] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢١، جـ٤، ص٤٨٢، م٩٧١ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٣٢١هـ/ أول سبتمبر ١٩٠٣م.

[٣٥٠] () نفسه: م١/ ١/ ١٨، جـ١، ص٣٦٩، م٦٠ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٣٢٠هـ/ ١٠ فبراير ١٩٠٣م.

[٣٥١] () نفسه:م١/ ١/ ٢١، جـ٤، ص٤٨٣، م٩٧٢ بتاريخ ٩ جماد آخر ١٣٢١هـ/ ١ ديسمبر ١٩٠٣م.

[٣٥٢] () رطل: وهو يساوى ١٢ أوقية أو ١٤٤ درهمًا أو ٤٤٩.٢٨ غم (انظر: فالترهنتس، المرجع السابق، ص٣٢).

[٣٥٣] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥٥، ص٢٨٤، م٤٧٠ بتاريخ ١٨ محرم ١٣٢٦هـ/ ٢١ فبراير ١٩٠٨م؛ نفسه: م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص٢١٥، م١٥٨٦ بتاريخ ٢٧ محرم ١٣٢٦هـ/ ١ مارس ١٩٠٨م.

[٣٥٤] () نفسه: م١/ ١/ ٥٥، ص٢١٦، م٤٤٤ بتاريخ ٢٨ محرم ١٣٢٦هـ/ ٢ مارس ١٩٠٨م.

[٣٥٥] () نفسه: م١/ ١/ ٥٥، ص٣٧٧، م٥١٨ بتاريخ ٣٠ محرم ١٣٢٦هـ/ ٤ مارس ١٩٠٨م.

[٣٥٦] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٢، جـ٣، ص٤٥٧، م٨٩١ بتاريخ ٢٠ صفر ١٣٢٣هـ/ ٢٦ أبريل ١٩٠٥م.

[٣٥٧] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص١٧٢، م٢٨٦ بتاريخ ٩ صفر ١٢٨١هـ/ ١٤ يوليو ١٨٦٤م؛ وارد القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٩٩٦ حديث، ل/ ٣/ ١٠/ ١٧/ ٤٤٥ قديم، جـ١، ص٧٠، م٢٢ بتاريخ غرة جماد ثانى ١٢٨٢هـ/ ٢٢ أكتوبر ١٨٦٥م.

[٣٥٨] () معية سنية عربى: قيد الأوامر الكريمة، س٩ حديث، ٢٢ قديم، ص٤، م٣ بتاريخ ٢٦ صفر ١٢٩٤هـ/ ١٠ فبراير ١٨٧٧م.

[٣٥٩] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٠، جـ١، ص٢٥٢، م١٤٤ بتاريخ ١٣ ذو القعدة ١٣٢٢هـ/ ١٩ يناير ١٩٠٥م.

[٣٦٠] () نفسه: م١/ ١/ ٥٥، ص٤٣٩، م٥٤٤ بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٢٦هـ/ ٢ أبريل ١٩٠٨م.

[٣٦١] () نفسه: م١ /١/ ٦٠، جـ٩، ص١٥٦، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٣٦٢] () نفسه: م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص٢٠٨، ٢٠٩، م١٥٨٠ بتاريخ ١٠ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٧ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٣٦٣] () نفسه: م١/ ١/ ٦١، جـ١١، ص٤٦٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٥ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٩ ديسمبر ١٩٠٨م.

للأطعمة[٣٦٤] وبميناء السويس وردت عدة صناديق محملة على إحدى السفن الإنجليزية مشحونة بمجموعة من الألواح، والأسلاك، والمواسير النحاسية ذات اللونين الأحمر والأصفر.[٣٦٥]

خلاصة القول لقد حققت إنجلترا من وراء صادراتها، للآلات والمعادن إيرادات عالية فعلى سبيل المثال وصلت قيمة هذه الإيرادات فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م ١١٣٨٧٠٩ جنيهًا مصريًا ثم زادت فى العالم التالى إلى ١٤١٥٤٤٤ جنيه مصريًا ثم تعرضت هذه القيمة للتقلبات ما بين الزيادة والنقصان على اعتبار أن إنجلترا كانت على أعتاب دخول فى الحرب العالمية الأولى ففي سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م انخفضت هذه القيمة إلى ١٣١١١١١ جنيهًا مصريًا لتعود للانخفاض مرة أخرى فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م إلى ١٢٣٠٣٥٨ جنيهًا مصريًا.[٣٦٦]

٤ ـ الأخشاب

نتيجة للتطورات التى شهدتها مصر منذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر سواء فى السكة الحديد، أو بناء السفن من الحديد خاصة بعد اكتشاف قوة البخار قلت واردت مصر من الأخشاب فاقتصرت على أخشاب البناء، والأثاث.

ففى عهد الخديو إسماعيل شهدت بعض الموانئ كالإسكندرية ورشيد، وبورسعيد استقبال كميات كبيرة من الأخشاب من إنجلترا سواء لخدمة منشآت الموانئ، أو لغيرها من المصالح الأخرى إلى جانب تشييد المنازل، والمحلات وغير ذلك، ففي سنتى ١٢٨٠، ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٣ ـ ١٨٦٩م ورد إلى ميناء الإسكندرية ستة وثلاثون طردًا من الأخشاب من إنجلترا لاستخدامها فى المبانى[٣٦٧] وبالمثل ورد لميناء رشيد فى سنة ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م سبعة عشر طردًا من الأخشاب من إنجلترا لصالح بعض التجار المصريين .[٣٦٨]

كما ورد لميناء بورسعيد من إنجلترا أربع سفن محملة بأخشاب لصالح بعض التجار المصريين [٣٦٩]

وفى عهد الاحتلال زادت واردات الموانئ من الأخشاب لزيادة الطلب عليه، وإقبال معظم أهالى القرى على استخدامه فى البناء فضلاً عن إقبال بعض الأجانب على استيراد أثاثاهم من الخارج إرضاءً لأذواقهم[٣٧٠] يضاف إلى ذلك ما شهدته الموانئ من تطورات فى تلك الفترة مما جعل بعضها كالإسكندرية، وبورسعيد، السويس تضم كل منها عدد من الأرصفة المخصصة لتفريغ الأخشاب نظرًا لزيادة وارداتها على تلك الموانئ.[٣٧١]

فعلى سبيل المثال شهدت الفترة من ١٣٢٨ ـ ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ ـ ١٩١٤م زيادة فى واردات الأخشاب من إنجلترا وإن تخللها انخفاض فى قيمتها تبعًا لاحتياجات مصر منها، وظروف الحرب التى كانت إنجلترا على وشك الدخول فيها ففى السنة الأولى بلغت قيمتها ٦١٦٨٣٦ جنيهًا

٣٦٤() نفسه: م١/ ١/ ٥٥، ص٢١٨، م٤٤٦ بتاريخ ٦ ذو الحجة ١٣٢٦هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩٠٨م.

٣٦٥() الوقائع المصرية: ص٢١٠٥، العدد ١٢٦ بتاريخ ٢٦ شعبان ١٣٢٢هـ/ ٥ نوفمبر ١٩٠٤.

٣٦٦() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ ـ ١٩١٤، ص٢٦٩.

٣٦٧() صادر مصلحة ليمان ريس الإسكندرية: س٦ حديث، ل/ ٣/ ٥٨/ ١ قديم، ص٥٤، م٦٤ بتاريخ ٨ شوال ١٢٨٠هـ/ ١٧ مارس ١٨٦٣م؛ ديوان المجلس الخصوصى: صادر دواوين الأقاليم، س٢، ص٦، م١ بتاريخ ١١ جماد آخر ١٢٨٦هـ/ ١٨ سبتمبر ١٨٦٩م.

٣٦٨() صادر محافظة رشيد: س٢٩٣ حديث، ل/ ١٤/ ١/ ١١٨٠١ قديم، جـ٤، ص٥٢، م٣ بتاريخ ٢٣ محرم ١٢٨٦هـ/ ١١ محرم ١٨٦٩م.

٣٦٩() محافظة بورسعيد: وارد تحصيلات، س١٩٢ حديث، ل/ ١١/ ١٥/ ٢/ ٥٠٥ قديم، جـ١، ص٧٨، م٢٨ بتاريخ ٦ محرم ١٢٩٧هـ/ ٢٠ ديسمبر ١٨٧٩م.

٣٧٠() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٦، جـ٥، ص١٨٠، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ شعبان ١٣٢٠هـ/ ٧ نوفمبر ١٩٠٢م.

٣٧١() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣٦، جـ٧، ص٢٩١، م٢١٠٣ بتاريخ ٥ شعبان ١٣٢٣هـ/ ٥ أكتوبر ١٩٠٥م.

مصريًا ثم زادت فى الثلاث سنوات التالية إلى ٦٦٣٧٣١، ٧٤١٦٥٧، ٩٣٧١٨٤ جنيهًا مصريًا لتنخفض فى السنة الأخيرة إلى ٧٧٩٠١١ جنيهًا مصريًا.[٣٧٢]

٥- الحاصلات الزراعية

اعتبرت الحاصلات الزراعية وعلى رأسها الحبوب من أهم واردات الموانئ منذ عهدى إسماعيل والاحتلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى بعد أن كانت من أهم صادرات الموانئ فى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ويرجع ذلك إلى الاتجاه نحو زراعة المحاصيل النقدية التى اشتد الطلب عليها من الخارج كالقطن والسكر والتى تمتعت بميزة عن غيرها من المحاصيل الغذائية لما توفره من ربح لزراعها كما ذكرنا سابقًا.

وبمجئ الاحتلال تزايدت واردات الموانئ من الغلال حتى أصبحت مصر من أكبر مستوردى الغلال فى ذلك الوقت، ولاشك أن ذلك كان نابعًا من السياسة الإنجليزية التى تركزت على تخصص مصر فى زراعة القطن، والذى كان من شأنه اعتمادها على الأسواق الأجنبية فى تدبير ما يلزمها من حبوب، ومواد غذائية خاصة وأن عدد سكانها كان فى تزايد مستمر، وترجع هذه الزيادة فى عدد السكان لعدة أسباب منها عناية الحكومة بالأمور الصحية، وعدم دخول البلاد فى حرب إلى جانب تحسين المعيشة فعلى سبيل المثال تراوح سكان ما بين سنتى ١٣١٠، ١٣٣٢هـ/ ١٨٩٢، ١٩١٤م من ٨.٦٥٠٠٠٠ إلى ١٢.٢٩٣٠٠٠ نسمة[٣٧٣]، ورغم أن مصر كانت فى تلك الفترة تصدر كميات محدودة من الحبوب إلى إنجلترا إلا أن الأخيرة هدفت من وراء ذلك إلى استمرار حاجة مصر لتلك الحبوب من أسواقها لتحقيق إيرادات عالية عن طريق بيع حبوبها بأسعار أعلى من أسعار الحبوب المصرية، ولضمان الاعتماد على زراعة محصول واحد للاستفادة من أرباحه أيضًا بما يخدم فى النهاية مصالحها السياسية والاقتصادية.

ويوضح الجدول التالى كمية الحبوب الواردة من الخارج – بنسب تقريبية – فى بعض السنوات من بعض الدول الأوروبية ومنها إنجلترا، وإن لم يُحدد نصيب إنجلترا منها.[٣٧٤]

السنة	واردات المحصول بالإردب			
	القمح	الفول	الأذرة	العدس
١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م	1041488	1429067	40609	18382
١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م	469776	972622	23263	17502
١٣١٠هـ/ ١٨٩٢	178036	149299	66791	118025
١٣١١هـ/ ١٨٩٣م	413384	4340592	44351	34300
١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م	98799	3043671	75588	18708
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	133220	2001317	9155	36178
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	69340	633761	2762	40302
١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م	89428	505709	1384	23816
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م	215852	1238015	20244	12746
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	75920	1987240	252096	161401

---

[٣٧٢] () وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ – ١٩١٤، ص٢٦٩.

[٣٧٣] () محمد فهمى لهيطة، المرجع السابق، ص٣٨١.

[٣٧٤] () الأهرام: ص٤ مكرر بأعداد ٥٧١٥، ٥٧٦٠، ٥٩٣١، ٥٩٩١ بتاريخ ٥ شعبان ١٣١٤ – ٩ رجب ١٣١٥هـ/ ٩ يناير – ٤ ديسمبر ١٨٩٧م، السنة الثانية والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٦٦٣٣، ٦٦٦٨، ٦٧٠٤ بتاريخ ١١ رمضان – ٦ ذو الحجة ١٣١٧هـ/ ١٣ يناير ٧ أبريل ١٩٠٠م، السنة الخامسة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكر بأعداد ٧٥٣٧، ٧٥٤٨، ٧٥٦٦، ٧٥٧٢، ٧٥٩٠، ٧٦١١، ٧٦٢١، ٧٦٤٤، ٦٦٢ بتاريخ ٤ شوال ١٣٢٠ – ١٠ ربيع أول ١٣٢١هـ/ ٣ يناير – ٦ يونيو ١٩٠٣م، السنة الثامنة والعشرون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٨٤٥٦، ٥٨١٠، ٨٥١٦، ٨٥٣١، ٨٥٦٨، ٨٥٨٦، ٨٦٠٤، ٨٦٣٤، ٨٦٥٨، ٨٦٩٤، ٨٧١٣، ٨٧٣٦ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ١٣ يناير – ٨ ديسمبر ١٩٠٦م، السنة الواحدة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٠٧٧، ٩٠٨٩، ٩١٠٦، ٩١٢٩، ٩١٤١، ٩١٦٢، ٩٢٢٢، ٩٢٥٢، ٩٢٧٦، ٩٣٠٠، ٩٣٢٨، ٩٣٥٢ بتاريخ ٢٤ ذو الحجة ٢٥ – ٢٥ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٨ يناير – ١٩ ديسمبر ١٩٠٨م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ٩٦٧٢، ٩٦٩٦، ٩٧٣٧، ٩٧٦٦، ٩٧٨٢، ٩٨٤٣، ٩٨٥٥ بتاريخ ٢٦ ذو الحجة ٢٧ – ٢٦ رجب ١٣٢٨هـ/ ٨ يناير – ٣ أغسطس ١٩١٠م، السنة الثالثة والثلاثون؛ نفسه: ص٤ مكرر بأعداد ١٠٢٨٥، ١٠٣٧٥، ١٠٤٠٨، ١٠٤١٨، ١٠٤٤٨، ١٠٤٨٥ بتاريخ ١٥ محرم – ١٣ رمضان ١٣٣٠هـ/ ٦ يناير – ٢٦ أغسطس ١٩١٢م، السنة السابعة والثلاثون؛ نفسه: ص٦ مكرر بأعداد ١١٦١٤، ١١٦٥٠ بتاريخ ١٧ ربيع أول – ٦ جماد أول ١٣٣٤هـ/ ٢٣ يناير – ٢٨ فبراير ١٩١٦م، السنة الواحدة والأربعون.

١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م	210535	2584639	125183	104625
١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م	5246	204304	15506	10655
١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م	81091	960930	78098	16838
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	185157	1130408	46234	33834
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	173907	215077	104893	23555
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	-	155227	61922	13392
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	-	216044	118239	14273
١٣٣٣هـ/ ١٩١٤م	153465	325024	346314	16876
الإجمالى	3594644	22092946	1432632	715408

يلاحظ من الجدول السابق وجود تأرجح فى نسب واردات هذه المحاصيل فى تلك السنوات تبعًا لاحتياجات مصر منها لسد حاجة الانتاج المحلى، فضلاً عن أن مصر لم تعتمد على إنجلترا وحدها فى استيرادها للحبوب بل كانت تعتمد على دول أخرى بجانبها مثل روسيا، وكندا، واستراليا، وأمريكا[٣٧٥] وقد ساعدها على ذلك قلة تكلفة استيراد هذه الحبوب نتيجة للتقدم الهائل فى وسائل النقل البحرى.

فبالنسبة للقمح فقد ازدادت وارداته فى بعض هذه السنوات والتى جاء على رأسها سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م بنحو ١٠٤١٤٨٨ إردبًا يليها سنوات ١٣٠٨، ١٣١٧، ١٣٢٠هـ/ ١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٠٢م ثم بدأت تتأرجح وارداته ما بين الزيادة والنقصان حتى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م وإن تخللها سنتى ١٣٢٨، ١٣٢٩هـ/ ١٩١٠، ١٩١١م حيث لم يكن هناك ما يشير إلى استيراد مصر للكميات من القمح الإنجليزى، ربما يرجع ذلك إلى أن الكميات التى استوردتها مصر من القمح من بعض الدول الأخرى قد نجحت – إلى حد ما – إلى جانب إنتاجها المحلى منه فى سد احتياجاتها، أما الفول فقد تأرجحت وارداته أيضًا بين الزيادة والنقصان، وإن وصلت إلى أعلى قيمة لها فى سنة ١٣١١هـ/ ١٨٩٣م إلى ٤٣٤٠٥٩٢ إردبًا، يليه الأذرة والتى كانت وارداتها ما بين الزيادة والنقصان فى تلك السنوات، ولكن فى الوقت نفسه كانت محدودة إذا ما قورنت بمحصولى القمح، والفول، ويرجع ذلك إلى أن مصر كانت صادراتها منها محدودة نظرًا لاعتماد أهل الريف عليها بدلاً من القمح فى غذائهم كما أشير سابقًا، وإن شهدت بعض هذه السنوات زيادة فى وارداتها مثل سنوات ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢٩هـ/ ١٩٠١، ١٩٠٢، ١٩١١م لتصل إلى أعلى كمية فى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م بنحو ٣٤٦٣١٤ إردبًا ثم العدس والذى كانت وارداته محدودة أيضًا حيث قلت مصر من صادراته باعتباره عنصر غذائى مهم، وإن كانت سنة ١٣١٩هـ/ ١٩٠١م هى أقل سنوات وارداته التى بلغت ١٦١٤٠١ إردبًا يليها سنوات ١٣٢٣، ١٣٢٦، ١٣٣٢هـ/ ١٩٠٥، ١٩٠٨، ١٩١٤م كما هو مدون بالجدول.

على أية حال إذا كانت واردات الموانئ من الحبوب قد تزايدت فى بعض السنوات فليس ذلك دليلاً على نقص المساحة المزروعة بها بل على العكس فالمساحات المزروعة زادت إلا أن هذه الزيادة لم تكن تتمشى مع زيادة عدد السكان. خلاف ما تطلبه ارتفاع مستوى المعيشة من استيراد قمح للأجانب وأغنياء المصريين حيث كانوا يفضلونه على القمح المصرى فى الخبز، وأنواع الحلوى، والمأكولات الأخرى تاركين أهل القرى فى استهلاكهم للقمح المحلى.[٣٧٦]

وكان من ضمن الحاصلات الزراعية الواردة للموانئ الدخان خاصة بعد تحريم زراعته بمصر فى عهد الاحتلال حتى قيام الحرب العالمية الأولى، وإن شهد عهد إسماعيل تزايد فى واردات الموانئ منه سواء من إنجلترا، والدولة العثمانية، واليونان، ففى الفترة من ١٢٨٠ – ١٢٩٠هـ/

---

[٣٧٥] () المقطم: ص٢، العدد ١٨٣٨ بتاريخ ١٧ شوال ١٣٢١هـ/ ١٣ أبريل ١٨٩٥م. السنة التاسعة والعشرون.

[٣٧٦] () أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٣٦٦.

١٨٦٣ – ١٨٧٣م ورد إلى مينائى دمياط والإسكندرية ٨٤٩٤٦٥١ كيلو تقريبًا من إنجلترا ومالطة.[٣٧٧]

وفى عهد الاحتلال تفاوتت كمية الدخان الإنجليزى وقيمتها لمنافسة الدخان اليونانى والعثمانى له ففى سنة ١٣١٣هـ/ ١٨٩٥م بلغت قيمة واردات الدخان الإنجليزى لمصر حوالى ٩٣٢ ألف جنيه مصرى[٣٧٨]. أما فى سنتى ١٣٣١ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ – ١٩١٤م بلغت الكمية الواردة منه لمصر من إنجلترا، واليونان، والدولة العثمانية حوالى ٨١٧٦٥٥٢ كيلو بثمن ١٠١٤٨٣٩ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى السنة التالية إلى ٧٠٣٨٩٥٢ كيلو بثمن ٨٤٨٦٩٢ جنيهًا مصريًا.[٣٧٩]

أما عن التنباك فقد بلغت كمية وارداته أيضًا سواء من إنجلترا – وإن لم تحدد مصلحة عموم الإحصاء نصيب إنجلترا منها – أو غيرها من الدول على سبيل المثال فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م إلى ٧٢٠٠٠٢ كيلو بثمن ٣٥٩٩٨ جنيهًا مصريًا ثم انخفضت فى العام التالى إلى ٧٠٧١٨٩ كيلو بثمن ٣٥٣٦٢ جنيهًا مصريًا.[٣٨٠]

٦- الزيوت

رغم أنه كانت هناك مائة وستون معصرة بمصر لاستخراج الزيوت من السمسم، والفول السودانى، والزيتون، وبذور الكتان، والقرطم، والخس، والسلجم إلا أنها لم تكن متقدمة بنسبة كبيرة فى صناعة استخراج الزيوت لاسيما زيت الزيتون نظرًا لقلة المادة الدهنية فيه فضلاً عن الآلات التى استوردتها مصر من الخارج لاستخراج زيت الزيتون لم تتمكن من استعمالها بشكل واسع لنفس السبب السابق[٣٨١] لذا أقبلت مصر على واردات الزيوت باختلاف أنواعها من الخارج لاسيما إنجلترا، والأمثلة على ذلك كثيرة نذكر منها على سبيل المثال فى سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م وصلت عدة سفن إلى ميناء بورسعيد محملة بزيت حار من إنجلترا لصالح بعض التجار المصريين[٣٨٢] كما ورد لميناء الإسكندرية ١١٠ براميل مشحونة بزيوت جوز الهند، وزيوت نباتية أخرى بثمن ١٤٨٩ جنيهًا مصريًا و ٣٤ مليمًا.[٣٨٣]

وقد زادت واردات الزيوت بأنواعها فى بدايات القرن العشرين لاسيما فى ١٣٣١ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣ – ١٩١٤م خاصة بعد أن قلت مساحة المحاصيل التى تستخرج منها الزيوت للتوسع فى مساحة الحبوب لسد احتياجات السكان؛ ويوضح الجدول التالى بعض أنواع هذه الزيوت، وكمياتها، وقيمتها والتى استوردتها الموانئ سواء من إنجلترا – وإن لم تحدد مصلحة عموم الإحصاء نصيبها فى تلك الواردات – وأسبانيا، وألمانيا، وإيطاليا والدولة العثمانية.[٣٨٤]

نوع الزيوت	كمية الوارد بالكيلو		قيمتها بالجنيه المصرى	
	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م
١- زيت طيب	1851052	2203310	84018	97734
٢- " بذرة القطن	401124	250434	11838	7939

٣٧٧() صادر محافظة دمياط: س١٠٩ حديث، ل/ ١٧/ ١١/ ١٠٤/ ٢٠٤ قديم، جـ١، ص٥٣، م٣ بتاريخ ٢٦ ربيع آخر ١٢٨٠هـ/ ١٠ أكتوبر ١٨٦٣م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥٠٩ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٦/ ٦٣ قديم، جـ١، ص٣٧، م١١ بتاريخ ١٥ شعبان ١٢٨٥هـ/ ١ ديسمبر ١٨٦٨م؛ معية سنية تركى: ملخصات دفاتر، محفظة ٤٨، صفحة بدون رقم، م٣٢٤/ ٤٨ بتاريخ ١٩ جماد ثانى ١٢٨٨هـ/ ٥ سبتمبر ١٨٧١م؛ صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: س٥١٦ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٢٣/ ٧٥٧قديم، جـ١، ص٩٤، ١٢٢، م٣٩ بتاريخ ٣٠ ذى القعدة ١٢٨٩هـ/ ٢٩ يناير ١٨٧٣م؛ صادر محافظة دمياط: س٢٠١ حديث، ل/ ١٧/ ٣/ ٣٨/ ٧٢٨ قديم، جـ١، ص٣٩، م٢٥ بتاريخ ٩ رمضان ١٢٩٠هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٧٣م.

٣٧٨() المقطم: ص٢، ٣، العدد ١٧٦٢ بتاريخ ٩ رجب ١٣١٢هـ/ ٥ يناير ١٨٩٥م، السنة السابعة.

٣٧٩() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٣- ١٩١٤م، ص٢٦١.

٣٨٠() نفسه، ص٢٦٠.

٣٨١() أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، ص١٨٥.

٣٨٢() صادر محافظة بورسعيد: س٢٦ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٤٠٩ قديم، جـ١، ص٦٩، م١٦ بتاريخ ١٠ شعبان ١٢٩٠هـ/ ٣ أكتوبر ١٨٧٣م.

٣٨٣() مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ١٦، جـ٥، ص٢٧٧، م٩٣٢ بتاريخ ١٨ شعبان ١٣٢٠هـ/ ١٩ نوفمبر ١٩٠٢؛ نفسه: م١/ ١/ ٥٥، ص٤٤١، م٥٤٦ بتاريخ ٢٩ صفر ١٣٢٦هـ/ ٢ أبريل ١٩٠٨م.

٣٨٤() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٣ – ١٩١٤، ص٢٦٢.

٣- زيوت نباتية أخرى	581535	618037	17131	19577
٤- زيت حار	1605835	1500813	46418	42418
٥- " جوز الهند	933032	695565	44856	33035
٦- " عكار الصابون	2780675	3582974	78191	106607
الإجمالى	8153253	8851133	282452	307310

يلاحظ من الجدول السابق أن زيت عكار الصابون تصدر قائمة هذا الزيوت من حيث زيادة وارداته ، يليه الزيت الطيب (زيت الزيتون) ثم الزيت الحار وجوز الهند وزيوت نباتية أخرى، وأخيراً زيت بذرة القطن .والذى قلت واردات مصر منه نظرًا لكفاية الإنتاج المحلى منه، وإن اضطرت أحيانًا لاستيراد كميات منه باعتبار أن سعره رخيص نظرًا لقلة جودة القطن الأجنبى بصفة عامة إذا ما قورن بجودة القطن المصرى، وبصفة عامة لقد تعرضت هذه الزيوت سعره فى كمياتها وقيمتها لعدة تقلبات فى هاتين السنتين ما بين الزيادة والنقصان تبعًا لحاجة مصر إليها.

ومن الملاحظ أن إنجلترا احتلت المركز الأول فى قائمة الواردات لمصر؛ ويرجع ذلك إلى طبيعة العلاقات السياسة بين مصر وإنجلترا والتى شجعت الأخيرة على تدعيم علاقاتها الاقتصادية بها لضمان سيطرتها على مصر[٣٨٥] فضلاً عن اشتهارها بنوعية تلك الواردات التى تحتاجها مثل المنسوجات، والفحم، والمعادن والآتها لاشتهارها بانتاج الحديد[٣٨٦]. وانتشار التعامل فى مصر بالعملات الإنجليزية، فضلاً أن مصر كانت تصدر معظم صادراتها إلى إنجلترا لذلك كان عليها أن تستورد كميات كبيرة من حاجياتها منها على هيئة سلع، وإن كانت الصادرات الإنجليزية إلى مصر لم تتمش مع الزيادة فى الواردات المصرية؛ ويرجع ذلك إلى ظهور دول أوروبية ذات نظم صناعية حديثة استطاعت أن تنافس إنجلترا فى مختلف الأسواق فكان من الطبيعى أن يؤثر ذلك على إنجلترا.

ويبدو أن الظروف التى مرت بها تلك الدول كانت سببًا فى عدم ملاحقتها لإنجلترا فى الفوز بالنصيب الأكبر من تجارة الموانئ المصرية. وهو ما سيوضحه الجدول التالى من حيث نصيب إنجلترا وتلك الدول من صادرات الموانئ المصرية وارداتها فى بعض السنوات.[٣٨٧]

الدولة	قيمة الصادرات بالالف جنيه مصرى					
	١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
إنجلترا	604	14343	13958	16022	13648	10450
ألمانيا	10	3089	3118	3886	4066	2299
فرنسا	80	2474	2312	2707	2787	1571
النمسا	59	1435	1443	1431	1757	960

[٣٨٥] () محفظة ٢٧، ملف ١٢ بتاريخ ٢٢ أغسطس ١٨٧٧م F. O. ٧٨- ٢٦٣٣، .

[٣٨٦] () John Marlowe: Anglo – Egyptian Relations 1800- 1953, London, 1954, p.207.

[٣٨٧] () محمد فهمى لهيطه: المرجع السابق، ص٣٥٣؛ أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٥؛ أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص٣٦٥؛ وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ – ١٩١٤م، ص٢٦٧.

تركيا	34	666	549	609	664	431
روسيا	111	1660	1789	2056	2242	1602
إيطاليا	79	826	814	949	1013	962
اليونان	-	27	23	30	54	131
الولايات المتحدة	-	1892	2071	4121	2485	2917
بلاد أخرى	33	120	91	74	89	100
الإجمالى	1010	26532	26168	31885	28805	21423

الدولة	قيمة الواردات بالألف جنيه مصرى					
	١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م	١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م.
إنجلترا	338	7311	8557	7991	8496	7061
المانيا	5	1262	1501	1421	1609	1375
فرنسا	111	2652	2780	2411	2513	1640
النمسا	122	1647	1989	1680	1941	1127
تركيا	187	2905	2809	2754	2724	1911
روسيا	44	603	851	765	891	489
إيطاليا	37	1169	1462	1243	1473	1450
اليونان	7	448	490	548	528	695
الولايات المتحدة	-	240	322	404	525	485
بلاد أخرى	109	1000	1070	1046	1078	847
الإجمالى	960	19237	21831	20263	21778	17080

يتضح من الجدول السابق أن إنجلترا فى تلك السنوات كانت من أكبر العملاء لمصر – كما كانت فى عهد إسماعيل – سواء أكان ذلك فى الصادرات أو الواردات، وإن كان انخفض نصيبها فى تلك الفترة عما كان فى عهد إسماعيل حيث بلغ نصيبها من مجموع الصادرات المصرية من ٦٠٤ فى الألف/ سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م إلى ١٣٦٤٨ فى الألف سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م بعد أن كانت ٨٠٪ فى الفترة من ١٢٨٠ – ١٢٩٠هـ/ ٦٣ – ١٨٧٣م ويرجع ذلك إلى مشاركة بعض الدول كألمانيا، والولايات المتحدة، لإنجلترا فى القطن المصرى مما أثر على نصيب إنجلترا منه والتى ارتكزت صادراتها عليه بنسبة كبيرة. أما وارداتها فكانت عرضة للزيادة والنقصان ففى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م وصلت إلى ٣٣٨ فى الألف بعد أن كانت ٤٤٪ فى الفترة من ١٢٨٠ – ١٢٩٠هـ/ ٦٣ – ١٨٧٣م[٣٨٨] ولكنها سرعان ما أخذت فى الارتفاع حتى وصلت إلى ٨٤٩٦ فى الألف سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

أما ألمانيا فقد زادت حصتها من تجارة الموانئ الخارجية زيادة سريعة مطردة فبعد أن كانت حصتها من الصادرات فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م تقدر بـ ١٠ فى الألف ارتفعت إلى ٣٠٨٩ فى الألف فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م ثم تضاعفت فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م إلى ٤٠٦٦ فى الألف من جملة الصادرات المصرية محتلة بذلك المركز الثانى بعد إنجلترا بعد أن كانت تحتل المركز الرابع عشر فى قائمة الواردات فى الفترة من ١٢٨٠ – ١٢٩٠هـ/ ١٨٦٣ – ١٨٧٣م بنحو ٣.٣٩٣.٥٥٥ قرشًا[٣٨٩] (بما يعادل ٣٣٩٣٥ جنيهًا و ٥٥ مليمًا)؛ ويرجع ذلك إلى التقدم الصناعى والتجارى فى ألمانيا الذى بدئ – جديًا – بعد عام ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م والذى يوافق إتمام الوحدة الألمانية .[٣٩٠]

أما فرنسا فرغم أنها كانت تحتل المركز الثانى بين الدول فى علاقاتها التجارية مع الموانئ فى عهد إسماعيل إلا أن نصيبها كان ١٠٪ من صادراتها، و١١٪ من وارداتها[٣٩١] لكن سرعان ما تعرضت تجارة وارداتها فى مصر لعدة تقلبات ففى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م هبط نصيبها إلى ١١١ فى الألف ثم ارتفعت بصورة كبيرة إلى ٢٥١٣ فى الألف سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م وهى السنة التى ارتفع فيها نصيبها من الصادرات بنحو ٢٧٨٧ فى الألف بعد أن كانت ٨٠ فى الألف فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م، وإن كان نصيبها من تجارة الصادرات لم يحدث فيه تغيير كبير، ويرجع ذلك إلى تفوق صناعة المنسوجات القطنية الإنجليزية، واكتسابها السوق المصرية مما أدى إلى انخفاض ثمنها عن المنسوجات الفرنسية.

٣٨٨() أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٣.

٣٨٩() نفسه، ص٣٤٣.

٣٩٠() على لطفى: المرجع السابق، ص٩٨.

٣٩١() أحمد أحمد الحتة: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٣.

وفى الوقت نفسه الذى تضاءلت فيه صادرات مصر ووارداتها إلى الدولة العثمانية كما هو موضح بالجدول السابق دخلت دول جديدة لتحل محلها كالنمسا وروسيا واللتان أخذتا جانبًا من القطن المصرى حيث زادت العلاقات التجارية بينهما وبين الموانئ المصرية بشكل مطرد، فبالنسبة للنمسا فبعد أن كانت نسبة صادراتها فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م ٥٩ فى الألف ارتفعت إلى ١٧٥٧ فى الألف من جملة الصادرات، أما وارداتها فبعد أن كانت ١٢٢ فى الألف فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م انخفضت إلى ٧٠ فى الألف فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، ولكن اختلف الأمر بالنسبة لروسيا حيث ارتفعت وارداتها فى نفس السنة إلى ٨٩١ فى الألف بعد أن كانت ٤٤ فى الألف فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م أما صادراتها فبعد أن كانت ١١١ فى الألف فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م ارتفعت إلى ٢٢٤٢ فى الألف فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م لكن فى الوقت نفسه عجزت المنسوجات النمساوية والروسية عن مزاحمة المصنوعات الإنجليزية منها فى مصر.

أما إيطاليا فقد تحسن مركزها فى تجارة الواردات خاصة بعد أن استقرت بها الأحوال بعد تكوين اتمام وحدتها فى سنة ١٨٧٠م فبعد أن كانت حصتها فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م ٣٧ فى الألف (٣.٧٪) زادت إلى ١٤٧٣ فى الألف فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م، لكن حظها فى تجارة الصادرات ارتفع نسبيًا عما كان فى سنة ١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م الذى قدر بنحو ٧٩ فى الألف (٧.٩٪) ثم ارتفع إلى ١٠١٣ فى الألف فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م.

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة فقد زادت حصتها من الصادرات المصرية من ٠.٢٪ فى سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م[٣٩٢] إلى ٤١٢١ فى الألف فى سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م وإن تخللها انخفاض فى نسبة صادراتها فى السنوات الأخرى الموجودة بالجدول، أما وارداتها فكانت فى تحسن بطئ، وإن وصلت أعلاها فى سنة ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م إلى ٥٢٥ فى الألف، ولكن يمكن القول إن زيادة صادرات الولايات المتحدة لمصر إنما يرجع إلى التقدم الصناعى الذى وصلت إليه بعد انتهاء الحرب الأهلية، وإن كان الميزان التجارى فى صالحها، ويرجع ذلك لتشابه نوعية الإنتاج فى كل من مصر وأمريكا هذا فى الوقت نفسه الذى كانت تتركز فيه صادرات مصر حول الصادرات الزراعية، ومن هنا كانت قلة طلب الولايات المتحدة من الحاصلات الزراعية أما مصر فقد أكثرت من استيراد المصنوعات الأمريكية خاصة وقد تركزت صادرات الموانئ المصرية لأمريكا فى القطن، والبن، وجلود الماعز، وريش النعام، وسن الفيل.[٣٩٣]

أما اليونان، وباقى البلاد الأخرى فقد كان حصتها من الصادرات والواردات المصرية عبر الموانئ بسيطة كما هو مدون بالجدول حيث كان للدول السابقة نتيجة للتقدم الصناعى دور فى الاستحواذ على نصيب لا بأس به من الصادرات والواردات مما أثر على تلك البلاد بشكل كبير.

أيًا ما كان الأمر لقد لعبت إدارة الجمارك دورًا مهمًا فى مراقبة حركة الصادرات والواردات عبر الموانئ من حيث ملاحظة الأوزان، والمكاييل، وتحصيل الرسوم بعد التأكد من فحص البضائع من حيث صحتها، والجهة الصادرة أو الواردة منها[٣٩٤] إلى جانب إخضاع تلك البضائع للكشف من قبل الحجر الصحى للتأكد من خلوها من أية أمراض معدية، وخاصة الفاكهة، ومنتجات المواشى حيث إنها أكثر البضائع عرضة للتلف إذا طالت مدة بقائها بالجمرك لحين دفع رسومها الجمركية[٣٩٥] وفى الوقت نفسه قررت إنجلترا أن السفن التى تسافر إليها أو لمستعمراتها من الموانئ المصرية، ولا يكون معها جوازات تفيد عدم خلوها من أى أمراض يحجر عليها لمدة عشرة أيام فإذا كان فى تلك

٣٩٢() أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصاى، ص٣٤٤.

٣٩٣() أحمد الشربينى: المرجع السابق، ص٢٤٠.

٣٩٤() ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم: س١١/ ١/ ١٤ حديث، ٤٣ قديم، ص١٢٢، م٩١ بتاريخ ٢٤ صفر ١٢٩٢هـ/ ٣١ مارس ١٨٧٥م؛ الأهرام: ص٢، العدد ٩٩٣٣ بتاريخ ١٢ ذو القعدة ١٣٢٨هـ/ ١٥ نوفمبر ١٩١٠م. السنة التاسعة.

٣٩٥() المقطم: ص٢، العدد ٣٧٩٩ بتاريخ ٥ محرم ١٣٠٨هـ/ ٢١ أغسطس ١٨٩٠م، السنة الخامسة عشر.

السفن أطباء تحسب العشرة أيام من قيام السفينة من الميناء المصرى، أما إذا كانت الجوازات نظيفة لا يفرض على تلك السفن المذكورة حجر بل يكشف عنها طبيب بكل تدقيق.(٣٩٦)

ومما تجدر الإشارة إليه أن ميناء الإسكندرية لعب دورًا مهمًا كمعبر رئيس لعمليات الصادرات والواردات حيث احتل مركز الصدارة بين الموانئ المصرية الأخرى بل إنه كاد يعتبر الميناء الوحيد لتجارة مصر الخارجية خلال تلك الفترة، فمن ناحية تجارة الصادرات كان الميناء الوحيد ذا الشأن عندما بدأت تشتد حركة تصدير القطن منذ الحرب الأهلية الأمريكية فألف التجار وأصحاب الشركات الإنجليزية النقل منه، وأكد هذا الاتجاه إقامة بورصة القطن وحلقاتها فيه، إلى جانب تطويره وحسن استعداده الفنى الخاص بعمليات الشحن والتفريغ، وكذا تهيئة موقعه بالنسبة للمناطق الزراعية فى الداخل؛ أما من ناحية الواردات فترجع أهمية ذلك الميناء إلى أن معظم الواردات المذكورة هى من السلع المصنوعة التى تستورد كلها تقريبًا من إنجلترا وبعض الدول الأخرى مثل ألمانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة مما يحمل على تفضيل تفريغ الجزء الأكبر منها فى هذا الميناء.

أما ميناءى بورسعيد والسويس فقد ساهما فى تجارة الموانئ الخارجية، فبالإضافة إلى دورهما فى تموين السفن التى تجتاز القناة بالماء والفحم(٣٩٧). ونلاحظ أن ميناء بورسعيد كانت تفد إليه وتغادر منه العديد من جنسيات السفن الأجنبية وعلى رأسها البريطانية والتى كانت تحمل العديد من السلع منها القطن، والفحم، والبلاستيك، وبضائع عامة(٣٩٨). أما ميناء السويس فنظرًا لموقعه الجغرافى بالقرب من مناطق التعدين، واستخراج البترول كانت تفرغ فيه المنتجات البترولية، بالإضافة إلى بعض أنواع الحاصلات الزراعية.(٣٩٩)

وإضافة إلى الأسباب السابقة كان انتشار الأمراض والأوبئة بميناءى بورسعيد والسويس لاسيما فى أوائل القرن العشرين أثر كبير على نشاطهما التجارى مما أدى إلى كساد التجارة حيث رفضت السفن وغيرها من وسائل النقل البحرى شحن بضائع سواء إلى الميناءين أو خارجهما مخافة الحجر الصحى، ولما كان هذه الأمراض تركزت بنسبة كبيرة فى ميناء بورسعيد فقد رتب به آلة التبخير لتطهير أمتعة المسافرين نظير ستة قروش وعشر بارات، وعينت الحكومة الأطباء للكشف عنهم وقت السفر، ولاشك أن ضريبة التبخير والتطهير قد أرهقت هؤلاء المسافرين، والباعة من الأهالى الذين ينزلون إلى السفن، والمراكب لبيع أصناف يرتزقون منها.(٤٠٠)

فى حين كان إسهام ميناءى رشيد ودمياط فى تلك التجارة ضئيلاً جدًا لظروفهما الجغرافية من ناحية، ولتطور بناء السفن التجارية الضخمة التى تمخر البحار، والمحيطات من ناحية أخرى مما أدى إلى نقصان أهميتهما فى التجارة الخارجية.

ومن هنا يمكن القول إن ميناء الإسكندرية جاء فى المرتبة الأولى بين الموانئ المصرية، وأن مجموع وزن البضائع الواردة إليه والصادرة منه بنسبة خُمس البضائع فى ميناء لندن، ورُبع البضائع فى ميناء ليفربول(٤٠١). ويوضح الجدول التالى عدد وحمولة السفن التجارية الإنجليزية الداخلة ميناءى الإسكندرية

٣٩٦() نفسه: ص٢، العدد ٣٠٨٩ بتاريخ ١٦ محرم ١٣١٧هـ/ ٢٧ مايو ١٨٩٩م، السنة الحادية عشرة.

٣٩٧() محفظة ٢٦، ملف ٢٢ بتاريخ ١٥ يوليو ١٨٧٢م F. O. ٧٨- ٢٢٣٣، .

٣٩٨() محفظة ٣٠، ملف ٨ بتاريخ ٢٤ يوليو – ٢٠ أغسطس، ١٨٧٤م F. O. ٧٨- ٢٠٩٦، . (انظر: الملحق رقم .((20)

٣٩٩() حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، ص٢٨٤، ٢٨٥.

٤٠٠() المقطم: ص٢، العدد ٣٧٤١ بتاريخ ٢ ربيع آخر ١٣١٩هـ/ ١٩ يوليو ١٩٠١م، السنة الثالثة عشر.

٤٠١() وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية ١٩٠٦ – ١٩١١م، ص٢٣١.

والسويس والخارجة منهما فى بعض السنوات[٤٠٢] لنستخلص حقيقة ما ذكر سابقًا.

السنة	السفن التجارية الداخلة				السفن التجارية الخارجة			
	ميناء الإسكندرية		ميناء السويس		ميناء الإسكندرية		ميناء السويس	
	العدد	الحمولة بالتونيلاطة	العدد	الحمولة بالطن	العدد	الحمولة بالتونيلاطة	العدد	الحمولة بالطن
١٣١٤هـ/ ١٨٩٦م	610	935	29	21099	600	916	28	18161
١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م	657	1034	47	25288	663	1047	40	21838
١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م	729	1111	98	68261	734	1117	95	69943
١٣١٧هـ/ ١٨٩٩م	747	1150	82	64514	741	1140	87	64743
١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م	673	1023	93	53706	674	1020	88	52338
١٣١٩هـ/ ١٩٠١م	656	1016	118	63806	659	1014	121	66843
١٣٢٠هـ/ ١٩٠٢م	695	1190	147	154567	704	1190	148	154671
١٣٢١هـ/ ١٩٠٣م	716	1195	116	152142	716	1211	108	134056
١٣٢٢هـ/ ١٩٠٤م	786	1340	151	167162	796	1349	149	168219
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	801	1522	220	197339	793	1508	214	192345
١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م[٤٠٣]	782	1320	245	203022	786	1328	246	205838
١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م	778	1384	246	261478	766	1367	250	264852
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	757	1469	219	200352	766	1488	219	200771
١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م	707	1347	220	177120	705	1341	225	175178
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	686	1291	283	239104	690	1299	278	232539
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	710	1417	317	252848	701	1403	309	244481
١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	711	1443	314	174542	720	1458	323	177441
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	705	1409	361	226362	694	1383	353	218055
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	604	1251	305	264233	619	1289	302	244474
الإجمالى	13510	23847	3611	2966945	13527	23868	3583	2906986

يتضح من الجدول السابق تميز ميناء الإسكندرية عن ميناء السويس من حيث عدد السفن سواء الداخلة أو الخارجة نتيجة للأسباب المذكورة سابقًا، وإن تعرضت تلك الأعداد سواء بالميناءين إلى عدة تقلبات فى أرقامها فى بعض السنوات، ويرجع ذلك إلى منافسة بعض الدول لإنجلترا فى الفوز بنصيب من تجارة هذين الميناءين نظرًا لأهميتهما التجارية، وإن اختص ميناء السويس بميزتين هما المنتجات البترولية، والحج.

فبالنسبة لميناء الإسكندرية نلاحظ أن عدد السفن الداخلة وبالتالى حمولتها قد زاد بشكل ملحوظ فى سنوات ١٣١٧، ١٣٢٢، ١٣٢٣هـ/ ١٨٩٩، ١٩٠٤، ١٩٠٥م ثم عادت للانخفاض منذ سنوات ١٣٢٤ – ١٣٣٢هـ/ ١٩٠٦ – ١٩١٤م؛ ويرجع ذلك إلى مزاحمة بعض الدول لها على المواد الخام القطنية فى مصر مما أثر على حركة سفنها داخل الميناء وإن لم يكن فى كل الأحوال، كما أن دخول إنجلترا على أعتاب الحرب العالمية الأولى أدى ذلك إلى تزايد اهتمامها بتوفير المواد الغذائية لقواتها مما أثر على تجارتها الخارجية – إلى حد ما – مع مصر.

أما ميناء السويس فلم يكن أحسن حظًا من ميناء الإسكندرية حيث بدأت حركة السفن الإنجليزية به تزداد منذ سنة ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م وحتى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م وإن كانت هذه الزيادة لم تكن على وتيرة واحدة كما هو مبين بالجدول حيث تارة مرتفعة، وتارة أخرى منخفضة تبعًا للأسباب المذكورة سابقًا.

---

[٤٠٢] () نفسه: ١٨٩٦ – ١٩١٤م، ص٢٣٤ – ٢٣٦.

[٤٠٣] () العجز الظاهر فى حمولات السفن اعتبارًا من هذه السنة ناتج عن احتساب حمولتها بواقع صافى الحمولة الرسمية وليس بواقع الوزن حسب الطريقة المتبعة بمعرفة شركة القناة كما كان ذلك جاريًا قبل السنة المذكورة (انظر: وزارة المالية: مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية، ١٨٩٦ – ١٩١٤م، ص٢٣٤).

أما ميناء بورسعيد فقد اختلف عن هذين الميناءين من حيث حركة السفن والمراكب بداخله، فقد كان له حركتان مختلفتان أحداهما المراكب التى لا تعبر قناة السويس وهى حركة الملاحة بهذا الميناء، والأخرى المراكب التى تعبر القناة وأكثرها يدخل ميناء بورسعيد ثم يخرج منه فقط لأن مدخل القناة موجود فى نفس الميناء، مع العلم أن السفن أو المراكب التى تمر بالقناة ليست تابعة للحكومة وفى هذه الحالة تكون حمولتها حسب وزن شركة القناة أما التى لا تمر بالقناة فتكون تابعة للحكومة، ومن هنا تكون حمولتها بواقع صافى الحمولة الرسمية وليس بواقع الوزن.(٤٠٤)

ويوضح الجدول التالى عدد السفن الإنجليزية سواء التى مرت أم لم تمر بالقناة وحمولتها فى بعض السنوات.(٤٠٥)

السنة	السفن التى مرت بالقناة		السفن التى لم تمر بالقناة	
	العدد	الحمولة بالتونيلاطة	العدد	الحمولة بالتونيلاطة
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م	2484	8358	486	675
١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م	2336	8310	476	773
١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م	2662	9524	478	810
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م	2235	8310	390	651
١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م	2561	9593	364	607
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	2785	10434	390	667
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	3090	11716	450	803
١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	3338	12858	346	547
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	2951	12055	496	800
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	3078	21914	438	755
الإجمالى	27520	113072	4314	7088

يلاحظ من هذا الجدول الفارق الكبير بين عدد السفن التى مرت بالقناة، والتى لا تمر بها وبالتالى انعكس ذلك على وزن حمولتها، وهذا يعنى أن إنجلترا استفادت كثيرًا من القناة كمعبر لها فى دخول سفنها للميناء باعتبارها شريان الملاحة العالمى المؤدى إلى الهند لخدمة التجارة الإنجليزية بها(٤٠٦)؛ ويرجع كثرة مرور هذه السفن بالقناة إلى تزويدها بالدرجة الأولى من الفحم لإمكان استكمال رحلتها التجارية إلى جانب نقل الكثير من المواد الأولية، والحاصلات الزراعية والمواد المتفجرة كالبارود التى كانت السفن الإنجليزية تنقلها عبر القناة إلى كلكتا، وبومباى بالهند لتأمين مستعمراتها هناك(٤٠٧)، فضلاً عن الجنود التى كانت تنقلها بسفنها – عبر هذه القناة – إلى تلك المستعمرات فكان هناك أكثر من ٢٠٠٠ سفينة إنجليزية محملة بالجنود والمؤن تمر بالقناة سنويًا إلى مستعمراتها فى مالطة والهند ففى سنة ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م وصل عدد تلك السفن إلى ٢٥٢٣ بينما زاد عددها إلى ٢٧٧٨ فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م(٤٠٨) وهذا يعنى أن القناة لعبت دورًا مهمًا لإنجلترا فى تأمين مستعمراتها سياسيًا واقتصاديًا إن القناة كانت بالنسبة لإنجلترا تجارة ترانسيت، أما السفن التى كانت لا تعبر القناة فقد اقتصرت على نقل بعض السلع سواء داخل الميناء أو خارجه.

ولا شك أن استخدام القناة كممر مائى قد أفادٍ الاقتصاد المصرى من بعض الوجوه، وعلى الأخص أن القناة اعتبرت مبعثًا لنشاط تجارى لا يستهان به فى المدن الواقعة عليها وهى بورسعيد، والإسماعيلية، والسويس، وذلك إما بسبب نفقات شركة القناة ذاتها، أو بسبب نفقات السفن، والركاب المارين بالقناة، لكن فى الوقت نفسه لم يفد الاقتصاد المصرى فى صميمه إذ أن الجزء الأكبر من إيرادات الشركة كان يذهب إلى الخارج، كما أن القناة انتزعت من طرق النقل الداخلية، وخاصة

٤٠٤() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية، ١٩٠٥، ١٩١٤م، ص٢٣٥.

٤٠٥() نفسه: ١٩٠٥ – ١٩١٤م، ص٢٣٥.

٤٠٦() محفظة ٢٩، ملف ٦ بتاريخ ٣ مارس ١٨٦٦م F. O. ٧٨- ٢٠١٤، .

٤٠٧() القاهرة: ص٢، العدد ٦٧١ بتاريخ ٢٦ جماد آخر ١٣٠٥هـ/ ١١ مارس ١٨٨٨م؛ الأهرام: ص٥، العدد ١١١٥٠ بتاريخ ١٩ ذو القعدة ١٣٣٢هـ/ ١٠ أكتوبر ١٩١٤من السنة التاسعة والثلاثون.

٤٠٨() Ahmed Chafik Pacha: L'Egypte Moderne et Les influences etrangéres, Le Caire, 1931, p.44.

السكك الحديدية تلك الأهمية التى كانت لهذه الطرق على وشك اكتسابها عندما تزايدت حركة التجارة الدولية العابرة إلى الهند، والواقع أنه لولا القناة لاستمرت هذه التجارة العابرة تمر فى قلب الدلتا، ولأفادت منها منشآتها التجارية، والمالية، والخاصة بالمواصلات والتأمين أحسن فائدة.[٤٠٩]

والجدير بالذكر أنه رغم أن إنجلترا كانت على أعتاب حرب عالمية إلا أن ذلك لم يؤثر كثيرًا على تجارتها الخارجية بالموانئ المصرية بل كان لها نشاط واضح بتلك الموانئ لاسيما الرئيسة منها والتى جاء على رأسها – بطبيعة الحال – الإسكندرية، ويمكن توضيح ذلك بالبيانات التى تتضمنها الجدول التالى عن حركة الملاحة والتجارة البحرية – باستثناء المراكب الحربية ومراكب نقل العساكر والمهمات العسكرية – فى تلك الموانئ لاسيما فى سنتى ١٣٣١ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٣، ١٩١٤م.[٤١٠]

السنة	ميناء الإسكندرية				ميناء بورسعيد				ميناء السويس			
	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب النازلون إلى البر	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب النازلون إلى البر	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب النازلون إلى البر
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	705	1408597	1671387	22567	496	800145	1141997	11899	361	226362	90063	26565
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	604	1250997	1346573	17531	438	755277	1059267	11494	305	264233	141533	8713
الإجمالى	1309	2659594	3017960	40098	934	1555422	2201264	23393	666	490595	231596	35278
السنة	ميناء الإسكندرية				ميناء بورسعيد				ميناء السويس			
	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب المسافرون	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب المسافرون	عدد السفن	صافى الحمولة الرسمية	مقدار البضائع المشحونة بالطن	الركاب المسافرون
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	694	1382792	581093	20245	496	804053	13484	8688	353	218055	75293	21686
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	619	1288467	505031	14705	435	749266	9833	7435	302	244474	110681	8110
الإجمالى	1313	2671259	1086124	34950	931	1553319	23317	16123	655	462529	185974	29796

نستنتج من الجدول السابق أن ميناء الإسكندرية تبوأ مركز الصدارة بين ميناءى بورسعيد، والسويس سواء من حيث عدد السفن والشحونات، والركاب ويمكن القول أن نشاط إنجلترا التجارى تشعب فى ميناء السويس من حيث تجارة السلع، ونقل الحجاج، ففى السنة الأولى بلغ عدد الركاب النازلين من السفن الإنجليزية القادمة إلى الميناء ٢٦٥٦٥ راكبًا منهم ٢١٩٠٢ حاجًا، أما السنة الثانية فكان عددهم ٨٧١٣ منهم ١٠٦٦ حاجًا. فى حين كان عدد الركاب المسافرين بالسفن الإنجليزية عبر الميناء فى السنة الأولى ٢١٦٨٦ كان منهم ١٦٨٧٤ حاجًا، أما السنة الثانية فكان عددهم ٨١١٠ منهم ٢٦٣٠ حاجًا.[٤١١]

أيًا ما كان الأمر فقد كان نشاط إنجلترا التجارى واضح فى تلك الموانئ الرئيسة والتى تصدرت قائمة الدول الأخرى فى حركة الملاحة والتجارة البحرية[٤١٢] نظرًا لطبيعة العلاقة بينها وبين مصر كما ذكر سابقًا.

رابعًا: عوائد ورسوم وسائل النقل البحرى البريطانى فى الموانئ والجمارك.

---

[٤٠٩] () حسين خلاف: التجديد فى الاقتصاد المصرى، ص٢٨٨.

[٤١٠] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٣٨ – ٢٤١.

[٤١١] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية ١٩١٣، ١٩١٤، ص٢٣٩، ٢٤١.

[٤١٢] () لمزيد من التفاصيل عن مقارنة عدد وحمولة السفن التجارية الإنجليزية وحركتها الملاحية بتلك الموانئ بمثيلتها من بعض الدول الأخرى كألمانيا، وإيطاليا، روسيا، وتركيا، فرنسا، والنمسا، هولندا، واليونان وغير ذلك (انظر: وزارة المالية، مصلحة عموم الإحصاء الأميرية، الإحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية بالموانئ المصرية ١٨٩٦ – ١٩١٤م، ص٢٣٤- ٢٣٦، ٢٣٨ – ٢٤١).

استطاعت الحكومة المصرية عن طريق العوائد والرسوم التى قررتها سواء على السفن الأجنبية[٤١٣] أو المصرية أن تحقق إيرادات عالية فى معظم سنوات تلك الفترة، والتى خصصت جزءًا منها لصرف على ما تتطلبه الموانئ وفناراتها، وأيضًا الجمارك من إصلاحات، ومؤن، وأجور الموظفين، إلى جانب تعويض الحكومة من هذه الإيرادات نسبة من التكاليف الباهظة التى تم صرفها على تطور تلك الموانئ وفناراتها طوال تلك الفترة.

ولكى تلتزم تلك السفن بدفع تلك العوائد والرسوم أصدرت الحكومة المصرية عدة لوائح تتعلق بذلك ليتم بموجبها التحصيل على أساسها فكان منها ما صدر فى عام ١٢٨٦هـ/ ١٨٦٩م من المجلس الخصوصى بخصوص تحصيل عوائد على كل مركب تدخل الميناء أو تخرج منه مشحونة بنحو ٢٠ بارة على الإردب بدلاً من ٣٠ بارة أما الفارغة فيؤخذ عليها خمس بارات على الإدرب على اعتبار ما يمكن أن تحمله، وذلك تخفيفًا على أصحاب تلك المراكب من الإنجليز ، أو من جنسيات أخرى من عبء تلك العوائد خاصة بعد أن كثرت شكواهم عن طريق قناصلهم بخصوص زيادتها[٤١٤] وتابع ذلك لائحة أخرى أصدرها المجلس الخصوصى أيضًا فى سنة ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٢م تقضى بتحصيل عوائد على كل مركب ترد إلى الميناء من أية جهة كانت تدفع عوائد كشف بواقع ٢٠ بارة على كل من ١ – ٥٠٠ تونيلاطة، و١٢ بارة من ٥٠٠ – ١٠٠٠ تونيلاطة، وقرشين من ١٠٠٠ تونيلاطة إلى ما فوقها؛ أما عوائد تطهير السفن فقد تقرر نسبتها حسب حمولتها أيضًا حيث تقرر تحصيل عشرة قروش على كل من ١ – ١٠٠ تونيلاطة ومن ١٠٠ – ٢٠٠ تونيلاطة عشرين قرشًا، ومن ٢٠٠ – ٤٠٠ تونيلاطه ثلاثين قرشًا، ومن ٤٠٠ – ١٠٠٠ تونيلاطة فأكثر أربعين قرشًا. أما بخصوص عوائد تطهير البضائع فقد تقرر تحصيل ثلاثة قروش على البضائع المخزونة باعتبار مائة أقة، وعشرة قروش على الجلود بحساب مائة جلد، وعشرة قروش على الخردة والكهنة باعتبار البالة أما عن عوائد الكورنتينة فقد تقرر تحصيل ٢٥ قرشًا عوائد ورديانات صحية وعوائد ورديانات شيالين عن كل يوم ورديان واحد، وخمسة قروش عن كل شخص جدد إقامته بالحجر الصحى فى اليوم الواحد، ويعفى من هذه العوائد السابقة الأطفال دون السبعة سنوات، والفقراء، والمراكب الحربية[٤١٥]، ومراكب الصيد على أن تدفع الأخيرة أجرة الورديانات فقط[٤١٦]. وعن عوائد الفنارات فقد تقرر تحصيل بنس واحد على كل سفينة حمولتها من طن واحد إلى ٨٠٠ طن، ومن ٨٠٠ – ١٠٠٠ طن بنسان ومن ١٠٠٠ طن فأكثر ثلاث بنسات[٤١٧]. أما عن عوائد الشمندورة فقد تقرر تحصيل قرشين على كل مركب أو سفينة تمر بها على أساس القدم الإنجليزى (اثنى عشر تونيلاطة ونصف من حمولة المركب) باعتبارها علامات إرشادية لتسهل من مرورهم بالميناء لوقايتهم من

---

[٤١٣] () إلى جانب الرسوم والعوائد التى قررتها الحكومة المصرية على السفن الأجنبية بصفة عامة كانت هناك رسوم وعوائد قررتها القنصليات التابعة لها تلك السفن والتى عرفت باسم "الرسوم القضائية والتجارية" ومنها رسوم عبور السفن على أساس حمولتها بالطن وتحرر هذه الرسوم على هيئة إيصالات تتضمن قيمة الرسوم المتحصلة من السفن، وتورد تلك الإيصالات لأرشيف كل قنصلية وهذه الرسوم تجمع بواسطة وكيل القنصل أو أشخاص معينين من قبل القنصلية، وكانت قيمتها تخصصها القنصليات للصرف منها على منشآت ومكاتب وموظفى السفارات التابعة لها، بالإضافة إلى مرتبات القناصل، وفى حالة وجود فائض من تلك المبالغ بعد اتمام كل ما سبق فإنها تخصص نسبة مئوية تُدفع إلى القنصل بالإضافة إلى مرتبه، وقد شملت هذه النسبة نحو ٥٠٪ من الألف الأولى، و٤٠٪ من الثانية، و٤٠٪ من الثالثة، وما بعدها لتصل النسبة إلى٥٠٪. بالنسبة للقنصلية البريطانية فقد استطاعت أن تحقق إيرادات لا بأس بها من تلك الرسوم حيث كانت تحصل بنسبة ٢٠٪ موزعة بالتساوى على حمولة السفن، ودخول الميناء والخروج منه، وعلى المانيفستو، وعلى رسوم الصادر والوارد من السلع، وقد خصصت نسبة من هذه الرسوم لدفع مرتب القنصل البريطانى الذى قدر بنحو أربعة آلاف جنيه استرلينى سنويًا. (انظر: محفظة ٣٩، ملف ٨ بتاريخ ٩ أغسطس ١٨٧٠م F. O. ٧٨- ٢١٤١،).

[٤١٤] () ديوان المجلس الخصوصى: قيد القرارات واللوائح الصادرة، س٧٥، ص٩١، م٨٠ بتاريخ ١٣ صفر ١٢٨٦هـ/ ٢٥ مايو ١٨٦٩م.

[٤١٥] () فى بادئ الأمر فرضت الحكومة المصرية ضريبة إضافية على البواخر والسفن الأجنبية تحصل منها وقت نشوب حرب إذا ما حدثت بين مصر وأية دولة أوروبية أخرى أو فى حالة دخول الدولة العثمانية حرب مع أى دولة أوروبية لذا عرفت باسم "ضريبة حرب" تحصل منهما إلى جانب الرسوم والعوائد المفروضة عليهم لكن الدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا رفضت تقرير تلك الضريبة على اعتبار أن تلك الضريبة تهدد مصالحها داخل الموانئ. (انظر: محفظة ٢٦، ملف ٣١ بتاريخ ٦ يوليو ١٨٧٧م F. O. ٧٨- ٢٦٣٣،).

[٤١٦] () ديوان المجلس الخصوصى: قيد القرارات واللوائح الصادرة، س١١/ ٨/ ١٧، ص١٦١، ١٦٢، م٢٢ بتاريخ ١٤ جماد أول ١٢٨٩هـ/ ٢٠ يوليو ١٨٧٢م.

[٤١٧] () محفظة ٣٩، ملف ١٨ بتاريخ ٣١ يوليو ١٨٧٣م F. O. ٧٨- ٢٢٨٦،

الخطر[٤١٨]. أما العوائد المفروضة على وسائل النقل البحرى الصغيرة، فقد حققت الموانئ المصرية من وراء هذه العوائد سواء المفروضة على وسائل النقل البحرى المصرية، والإنجليزية أو غيرها من الجنسيات الأخرى إيرادات عالية فى معظم سنوات تلك الفترة، وما يهمنا هنا نسبة الإيرادات التى حققتها تلك الموانئ من وراء تحصيل تلك العوائد المفروضة على وسائل النقل البحرى الإنجليزية سواء داخل الموانئ أو خارجها.

بالنسبة لميناء رشيد – رغم قلة أهميته التجارية – فقد حقق فى بعض السنوات إيرادات – إلى حد ما – كبيرة ففى الفترة ما بين ١٢٩٢ – ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٥ – ١٨٧٨م وصلت قيمة متوسط الإيرادات التى حصلت من المراكب الإنجليزية التى دخلت وخرجت من الميناء فى تلك السنوات محملة ببعض الحاصلات الزراعية لصالح بعض التجار بنحو ٣٥٠٢٧٦٧ قرشًا و٢٣ بارة تقريبًا نظير عوائد متنوعة مثل تصاريح شحن، وسفرية، وصابورة، وتذاكر رويسا، وبحرية، وعوائد عرضحالات، ورسو، وتفريغ البضائع (الحمولة).[٤١٩]

أما ميناء السويس فكان متوسط إيرادات العوائد التى تم تحصيلها من السفن والمراكب الإنجليزية على سبيل المثال فى سنة ١٢٨٨هـ/ ١٨٧١م ٨٤٥٢١ قرشًا و٣٠ بارة[٤٢٠] أم فى سنة ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م فكان متوسطها ١٤٠٩٥٠٢ قرشًا و٢٣ بارة[٤٢١] بينما كان متوسطها فى سنتى ١٣٢٢- ١٣٢٣هـ/ ١٩٠٤، ١٩٠٥م بنحو ٤٣٧٤٠ جنيهًا و ٥٧٠ مليمًا[٤٢٢] أما أرصفة الميناء فقد ساهمت بنصيب أيضًا فى إيرادات الميناء بشكل عام سواء من حيث الرسوم عليها، أو عوائد تخزين السلع لاسيما الفحم، فبالنسبة لعوائد الرسو فقد بلغ متوسط إيراداتها من السفن الإنجليزية على سبيل المثال فى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م ١٨٠٣٩ جنيهًا و٢١٤ مليمًا نظرًا لاشتهاره بتجارتى الحج، والمنتجات البترولية والتى جذبت العديد من السفن الإنجليزية لأرباحهما الوفيرة[٤٢٣] أما عوائد تخزين الفحم المفروضة على بعض التجار الإنجليز فقد بلغ متوسط إيراداتها على سبيل المثال فى سنتى ١٣٢٧، ١٣٢٨هـ/ ١٩٠٩، ١٩١٠م حوالى ١١٤٢٧ جنيهًا و١٦٧ مليمًا، و١٤١٠٩ جنيهات، و٣٦١ مليمًا تقريبًا على التوالى.*[٤٢٤]

---

[٤١٨] () ديوان الداخلية: صادر دواوين العموم، س٣٣، جـ١، ص٢٢، م١٦ بتاريخ ١٩ رجب ١٢٨٩هـ/ ٢٢ سبتمبر ١٨٧٢م.

[٤١٩] () صادر محافظة رشيد: س١٢١ حديث، جـ٤، ص٣٢٢، م٥٢٨ بتاريخ ١٠ محرم ١٢٩٢هـ/ ١٦ فبراير ١٨٧٥م؛ صادر مصلحة ليمان ريس رشيد: س١ حديث، م١/ ٥/ ١/ ٤٥٢٠ قديم، ص٣، ٥، ١٣، م٧، ١٥، ٣٦ بتاريخ ٤ جماد أول – ١٠ شعبان= =١٢٩٢هـ/ ٨ يونيو – ١١ سبتمبر ١٨٧٥م؛ نفسه: س٢ حديث، م١/ ٥/ ٢/ ٤٥٢٢ قديم، ص٢، ٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠، ٣٣، م٨، ٦٢، ٧٥، ٩٠، ٩٦ بتاريخ ١٢ رمضان – ١٣ شوال ١٢٩٣هـ/ ١ أكتوبر – ١ نوفمبر ١٨٧٦م؛ صادر محافظة رشيد: س١٣١ حديث، جـ٦، ص٥٤٣، م١٢٣٤ بتاريخ ٢١ ذو القعدة ١٢٩٣هـ/ ٨ ديسمبر ١٨٧٦م؛ صادر مصلحة ليمان ريس رشيد: س٤ حديث، م١/٥/ ٤/ ٤٥٢٧ قديم، جـ٢، ص٧، م١٤ بتاريخ ١٦ ربيع أول ١٢٩٤هـ/ ٣١ مارس ١٨٧٧م؛ نفسه: س٥ حديث، م١/ ٥/ ٥/ ٤٥٢٩ قديم، ص٦، ١٧، ١٩، م١٢، ٢٧، ٣٣ بتاريخ ٢٦ صفر – ٤ رمضان ١٢٩٥هـ/ ١ مارس – ١ سبتمبر ١٨٧٨م.

[٤٢٠] () محافظة السويس: وارد الدواوين، س٣٢٦ حديث، ل/ ٩/ ٨/ ٢/ ٣١ قديم، ص٦، م٣، ١٠ بتاريخ ٢٦ جماد ثانى – ١٥ رجب ١٢٨٨هـ/ ١٢ – ٣٠ سبتمبر ١٨٧١م.

[٤٢١] () صادر محافظة السويس: كشف عن مجموع الإيرادات والمصروفات وحواصل التسوية، س٦٣٦ حديث، ل/ ٩/ ١٧/ ١/ ١٠١٢ قديم، ص٢، ٧، ١٣، ١٩، ٢٥، ٣١، مواد بدون أرقام بتاريخ ١٢٩٨هـ/ ١٨٨١م.

[٤٢٢] () مصلحة الموانى والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٤٥٩، ٤٦٩، م٣٠٨، ٣٦٧ بتاريخ ١١ شعبان ١٣٢٢هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٠٤م، نفسه: م١/ ١/ ٣٠، جـ١، ص٣٠١، م٣٥ بتاريخ ١٧ ذو القعدة ١٣٣٢هـ/ ٢٣ يناير ١٩٠٥م؛ نفسه: م١/ ١/ ٣٥، جـ١، ص٢٨٩، ٢٩٠، م٢٦٥، ٢٦٦ بتاريخ ٢٦ جماد آخر ١٣٢٣هـ/ ٢٨ أغسطس ١٩٠٥م.

[٤٢٣] () مصلحة الموانى والمنائر بالإسكندرية: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص١١٨، ١٢٠، ١٢١، م١١٤، ١٤٢ بتاريخ ٧ صفر ١٣٢٦هـ/ ١١ مارس ١٩٠٨م؛ نفسه: م١/ ٥/ ٤، ص٢٩، ٣٣، ٥٦، ١١٣، ١١٦، ١١٩، م٩٣٨، ٩٤١، ٩٥٧، ١٠١٣، ١٠١٦، ١٠١٩ بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٣٢٦هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٠٨م.

[٤٢٤] () مصلحة الموانى والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ٦، ص٣، ٤، ٩٧، ١٢١، ١٢٤، مواد بدون أرقام بتاريخ ٢٣ ذو القعدة – ١٨ ذو الحجة / ٦ – ٢١ ديسمبر ١٩٠٩م؛ نفسه، م١/ ٣/ ٧ ، ص٢٩١، ٢٩٦، مادة بدون رقم بتاريخ ١٢ ربيع أول ١٣٢٨هـ/ ٢٤ مارس ١٩١٠م؛ نفسه، م١/ ٦/ ٧، ص١٦٤، ٣٤٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ محرم – ٢٧ ربيع أول ١٣٢٨هـ/ ٧ فبراير – ٨ أبريل١٩١٠م. * حددت عوائد تخزين الفحم على الرصيف بواقع عشرين بارة عن المتر المربع فى الأسبوع فى سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٤ (انظر: محافظة السويس، قيد الأوامر المستديمة، س٤٣٠ حديث، ل/ ٩/ ١٤/ ٨/ ١٨٨٩ قديم، ص٣٣، ٣٥، م٦٦ بتاريخ ٢٣ ذو القعدة ١٢٩٠هـ/ ١٢ يناير ١٨٧٤م) ثم صارت سبع مليمات عن المتر المربع فى الأسبوع منذ بداية القرن العشرين

فى حين بلغت نسبة العوائد المقررة على السفن والمراكب الإنجليزية بميناء بورسعيد فى سنة ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٤م ٩٣٧٦٨ قرشًا و٢٩ بارة وهى تشمل عوائد دخول الميناء وخروجه، والحمولة، والصابورة، والتمكين، وعوائد الحوض وغيرها[٤٢٥] أما أرصفته فقد حققت إيرادات عالية أيضًا حيث قدرت عوائد تخزين الفحم ببعض منها على بعض التجار الإنجليز على سبيل المثال فى سنتى ٣٢٥، ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٧، ١٩٠٨م ٢١١٨٠ جنيهًا و ٩٧٩ مليمًا، و٢٧١٤٠ جنيهًا و ٥٤٠ مليمًا على التوالى تقريبًا[٤٢٦] ولا شك أن تلك العوائد ساهمت بنصيب كبير فى إيرادات الميناء بشكل عام باعتباره ميناء لتخزين الفحم، ومن ثم خصصت معظم أرصفته لذلك، فضلاً عن إقبال العديد من تجاره لاسيما من الإنجليز على استئجار مساحات من تلك الأرصفة كمخازن للفحم نظير مبلغ إلى جانب عوائد التخزين[٤٢٧] أما عوائد الرسو على تلك الأرصفة فقد قدرت متوسط قيمتها على بعض السفن الإنجليزية القادمة إلى الميناء بنحو ٥٤٠٢ جنيهًا و ٤٣٧ مليمًا تقريبًا فى سنة ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م.[٤٢٨]

كما ساهمت المراكب الإنجليزية فى زيادة إيرادات ميناء دمياط فى بعض السنوات نظير العوائد المفروضة عليها من دخول الميناء وخروجه، وعوائد تمكين، وتسجيل، وتذاكر رويسا، وغير ذلك فقد بلغ متوسط تلك العوائد على سبيل المثال فى سنة ١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م ٥٤٠٠ جنيه[٤٢٩] ثم زادت فى الفترة ما بين سنوات ١٣٢٤ – ١٣٢٦هـ/ ١٩٠٦ – ١٩٠٨م ما بين ٦٠٩٢ – ٨٠٦٤ جنيهًا تقريبًا نظرًا لإقبال المراكب والصنادل، والمواعين وغيرها من وسائل النقل الصغيرة على الميناء نظرًا لاشتهار مدينته بزراعة الأرز لذا فقد تركزت مشحوناتهم – بصفة كبيرة – على الأرز بهدف نقله إلى تجار الأقاليم الآخرى عبر الموانئ.[٤٣٠]

أما ميناء الإسكندرية فكان أكبر الموانئ من حيث الإيرادات لتميزه عن باقى الموانئ برواج نشاطه التجارى، وتركز حركة الصادرات والواردات به بنسبة كبيرة[٤٣١]، ومن ثم فقد ساهم بنصيب كبير فى إيرادات عموم مصلحة الليمانات والفنارات بصفة عامة.[٤٣٢]

(انظر: وزارة المالية، مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية ١٩٠٠ – ١٩١٤، ص٢٣١).

[٤٢٥] () ديوان الأشغال: صادر الأقاليم والفروع، س١٦١ حديث، م١/ ٤/ ٧ قديم، جـ١، ص١٦٦، ١٦٧، م١٧٠ بتاريخ ٣٠ ذى الحجة ١٢٩٠هـ/ ١٧ فبراير ١٨٧٤م.

[٤٢٦] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ٢، ص٢٣، ١٢٢، ٢٤١، ٤٧٨، مواد بدون أرقام بتاريخ ربيع أول – رجب ١٣٢٥هـ/ أبريل – أغسطس ١٩٠٧م؛ نفسه، م١/ ٣/ ٣، ص٣٣٠، ٤٥٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٢١ ربيع آخر – ٤ جماد آخر ١٣٢٦هـ/ ٢٣ مايو – ٤ يوليو ١٩٠٨م؛ نفسه، م١/ ٣/ ٤، ص١٨٨، مادة بدون رقم بتاريخ ٦ رجب ١٣٢٦هـ/ ٤ أغسطس ١٩٠٨م.

[٤٢٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص١٥٩، م٢٦٤ بتاريخ ٧ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٤ سبتمبر ١٩٠٨م.

[٤٢٨] () نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص١٥٤، ١٥٥، ٢٧٥، ٢٧٧، ٣٦٩، ٣٧٠، م١٤٦، م٢٤٩، ٣٣٠ بتاريخ ٢٠ صفر – غرة جماد أول ١٣٢٦هـ/ ٢٤ مارس – أول يونيه ١٩٠٨م.

[٤٢٩] () نفسه: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥، جـ٥، ص١٧، م١٩٣ بتاريخ ٢٢ جماد ثانى ١٣١٨هـ/ ١٥ أكتوبر ١٩٠٠م.

[٤٣٠] () نفسه: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ١، ص٤٣٩، ٤٧٧، ٥١٢، ٥٣٥، ٥٦٠، م١١٦، ١٣٥، ١٦٧، ١٨٢ بتاريخ ١٩ جماد أول – ٧ شعبان ١٣٢٤هـ/ ١١ يوليو – ٢٦ سبتمبر ١٩٠٦م؛ نفسه: دفتر كوبيا صادر لعموم= =المصلحة عربى، م١/ ٣/ ٣، ص٥١، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٣ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ ٢٧ يناير ١٩٠٨م؛ نفسه، م١/ ٥/ ٢، ص٦٤، م٦١ بتاريخ ٢ محرم ١٣٢٦هـ/ ٥ فبراير ١٩٠٨م.

[٤٣١] () محفظة ٢٦، ملف ٢١ بتاريخ ٢٥ مايو ١٨٧٢م F. O. ٧٨- ٢٢٣١.

[٤٣٢] () ساهم ميناء الإسكندرية – باعتباره كإدارة مستقلة عن مصلحة الموانئ والمنائر فى معظم سنوات تلك الدراسة – بنصيب كبير فى إيرادات مصلحة الموانئ والمنائر والتى خصصت إيراداته فى بعض السنوات التى انضم فيها إلى السكة الحديد – كما ذُكر من قبل – لسداد نسبة من الديون المتراكمة على مصر، وبعد استقلاله عن السكة ضُمت إيراداته إلى عموم المصلحة، ويوضح الجدول الآتى إيرادات عموم المصلحة والميناء تقريبًا فى بعض السنوات وإن لم توضح الوثائق نسبة ميناء الإسكندرية فى تلك الإيرادات بالتحديد:

السنة	إيرادات عموم المصلحة وميناء الإسكندرية	السنة	إيرادات عموم المصلحة وميناء الإسكندرية
	مليم		جنيه

ومن الملاحظ أن الإيرادات التى حققها ميناء الإسكندرية فى ذلك الوقت لم تخص فى مجموعها نسبة العوائد التى تم تخصيصها من وسائل النقل البحرى البريطانى، بل كانت شاملة إيرادات الميناء بصفة عامة، ولكن يمكن القول أن النشاط التجارى البريطانى قد ساهم بنسبة كبيرة فى تلك الإيرادات باعتبار هذا الميناء كان لبريطانيا بمثابة المنفذ التجارى الأول لها فى حركة صادراتها ووارداتها بمصر[٤٣٣]. والأمثلة التى توضح نسبة هذه الإيرادات تقريبية نذكر منها على سبيل المثال الفترة ما بين ١٣٢٢ – ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٤ – ١٩٠٦م تراوحت إيراداته بين ٥٨٩٣٦ جنيهًا و٥٩٦ مليمًا إلى ٧٩٠٣٦ جنيهًا و٧١٦ مليمًا[٤٣٤] وهى زيادة واضحة. ثم تراوحت تلك الإيرادات بين ٩٠٠٤٨ جنيهًا و٤٦٨ مليمًا إلى ٩٧٧٥٧ جنيهًا و٤١٥ مليمًا ما بين سنتى ١٣٢٦ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٨ – ١٩٠٩م[٤٣٥] أى أن إيراداته كانت فى زيادة مستمرة وقد شملت هذه الإيرادات عوائد دخول الميناء والخروج منه وعوائد مرور وسائل النقل البحرى الصغيرة كالمواعين،

مليم
جنيه
١٣٠٣هـ/ ١٨٨٥م
-
224451
١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م
-
615082
١٣١٨هـ/ ١٩٠٠م
192
357370
١٣٣١هـ/ ١٩١٢م
-
743632
١٣٢٣هـ/ ١٩٠٥م
787
509817
١٣٣٢هـ/ ١٩١٣م
-
880119

يتضح من الجدول السابق أن إيرادات عموم المصلحة والميناء كانت فى زيادة مستمرة فى تلك السنوات خاصة بعد أن التطورات التى مروا بها سواء فى عهد إسماعيل أو فى عهد الاحتلال حتى قيام الحرب فى سنة ١٩١٤م بما يخدم الحركة الملاحية والذى كان من نتائجه زيادة الأرباح والتى خصصت نسبة منها للصرف على الموانئ وفناراتها من إصلاحات، ومؤن، وأجور وغير ذلك (انظر: وزارة المالية، ميزانية مؤقتة عن إيرادات الحكومة المصرية، ١٨٨٥، ص٧٥؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية، صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٣، جـ٣، ص٢٨٣، م١٨٩ بتاريخ ٩ ربيع أول ١٣١٨هـ/ ٦ يوليو ١٩٠٠م؛ نفسه، م١/ ١/ ٥، جـ٥، ص٢٠، ١٦٣، ٢٦٣، ٤٩٩، ٥٠٠، م٢٨٧، ٢٧١، ٣٢١، ٣٥٧، ٣٥٨ بتاريخ ٢٣ جماد ثانى ٢٩ شعبان ١٣١٨هـ/ ١٧ أكتوبر – ٢١ ديسمبر ١٩٠٠م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٠، جـ١، ص٢٢، مادة بدون رقم بتاريخ ٢٦ شوال ١٣٢٢هـ/ ٣ يناير ١٩٠٥م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٥، جـ٦، ص٤٨٥، م٣٥٢ بتاريخ رجب ١٣٢٣هـ/ سبتمبر ١٩٠٥م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٦، جـ٧، ص١٧٤، م٣٧٧ بتاريخ ٢٦ رجب ١٣٢٣هـ/ ٢٦ سبتمبر ١٩٠٥م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٨، جـ٩، ص٢٢، ٢٣، ١١٢، مواد بدون أرقام بتاريخ شوال ١٣٢٣هـ/ ديسمبر ١٩٠٥م؛ نفسه، م١/ ١/ ٥٥، ص٢٦٦، ٢٧٠، ٣١٨، م٢١٥، ٢١٦، ٥٠٣ بتاريخ محرم – صفر ١٣٢٦هـ/ فبراير – مارس ١٩٠٨م؛ نفسه، دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٢، ص١٧٥، م١٦١ بتاريخ ٢٨ صفر ١٣٢٦هـ/ أول أبريل ١٩٠٨م؛ نفسه، صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٦٠، جـ٩، ص١٧٢، ٣٦٩، م٧٣٣، ٧٧٢ بتاريخ ٧ – ٢٠ شعبان ١٣٢٦هـ/ ٤ – ١٧ سبتمبر ١٩٠٨م؛ نفسه، م١/ ١/ ٦١، جـ١١، ص١٥١، ٤٣٤، ٤٣٥، م٩٤٢، ١٠٠٢ بتاريخ ٢٠ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٤ ديسمبر ١٩٠٨م. وزارة المالية، مصلحة عموم الاحصاء الميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٨٨٥ – ١٩١٤، ص٢٦٦.

[٤٣٣] () محفظة ٢٦، ملف ٤٧ بتاريخ ١٨٦٧م F. O. ٧٨ – ٢٠٤٣، .

[٤٣٤] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٢٩، جـ٦، ص٤٥٩، ٤٦٩، م٤٠٨، ٣٦٧ بتاريخ ١١ شعبان ١٣٢٢هـ/ ٢١ أكتوبر ١٩٠٤م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٠، جـ١، ص٨٣، م١٥ بتاريخ ٣ ذو القعدة ١٣٢٢هـ/ ٩ يناير ١٩٠٥م؛ نفسه، م١/ ١/ ٣٩، جـ١، ص١٤، م٦ بتاريخ ٢٨ ذو القعدة ١٣٢٣هـ/ ٢٤ يناير ١٩٠٦م؛ نفسه، م١/ ١/ ٤٤، جـ٦، ص٣٥١، م١٢٥ بتاريخ ١٣ رجب ١٣٢٤هـ/ ٣ سبتمبر ١٩٠٦م؛ نفسه، حسابات – قلم إيرادات إنجليزى/ عربى، م٣/ ١/ ٦، ص٢، ٥ – ٩، ١٢، ١٣، ١٨، ١٩، ٢١، ٢٢، ٤٠٨، ٤٢٦، مواد بدون أرقام بتاريخ ١٣ ذو الحجة ٢٣ – ٢٤ شوال ١٣٢٤هـ/ ٨ فبراير – ١١ ديسمبر ١٩٠٦م.

[٤٣٥] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى، م١/ ٣/ ٣، ص٢٢٢، ٢٢٧، ٣٣٧، ٤٠٣، مواد بدون أرقام بتاريخ ٨ ربيع أول – غرة جماد أول ١٣٢٦هـ/ ٦ أبريل – أول يونيه ١٩٠٨م؛ نفسه، م١/ ٣/ ٤، ص١٦٤، ٢٣٠، مادة بدون رقم بتاريخ شوال ١٣٢٦هـ/ نوفمبر ١٩٠٨م؛ نفسه، دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٣، ص١٩٧، ٢٠٢، ٢٧٧، ٣٢٥، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٧٠، ٤٧٣، ٤٧٨، ٤٩٢، ٤٩٤، م١٢٩، ٦٣٤، ٧٠١، ٧٤٨، ٨٣٥، ٨٣٧، ٨٤٣، ٨٤٨، ٨٨٢، ٨٨٥، ٨٩٠، ٩٠٧، ٩٠٨ بتاريخ ١٢ شعبان – ٣ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٩ سبتمبر – ٢٧ نوفمبر ١٩٠٨م، نفسه، حسابات – قلم إيرادات إنجليزى/ عربى، م٣/ ١/ ١٢، ص٣٩١، مادة بدون رقم بتاريخ ٨ ذو الحجة ١٣٢٥هـ/ ١٢ يناير ١٩٠٨م؛ نفسه، م٣/ ١/ ١٤، ص٤٦، ١٣٨، ٣٣٣، م٨، ٥٢، ٩١ بتاريخ ٧ رمضان – ٢٤ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ١٣ أكتوبر – ١٨ ديسمبر ١٩٠٨م؛ نفسه، دفتر كوبيا صادر لعموم المصلحة عربى، م١/ ٥/ ٤، ص٩٧، م٩٩٨ بتاريخ ٣٠ ذو القعدة ١٣٢٦هـ/ ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨م.

والفلايك، والصنادل وغيرها من هويس ترعة المحمودية سواء قاصدة دخول ميناء الإسكندرية أو الخروج منه، حيث تقررت تلك العوائد بالحمولة، وكان المسئول عن تحصيل تلك العوائد مأمور الهويس بإشراف مراقب أرصفة ميناء الإسكندرية منعًا للتهرب من دفع هذه العوائد، وفى حالة ثبوت تهرب أحد تلك الوسائل فعلى مراقب الأرصفة حجزها لحين تسديدها دون تدخل من بوليس الميناء فى منعها من المرور[٤٣٦]. بالإضافة إلى عوائد الصابورة، والتمكين، والمراكبية، والرويسا، والتخزين، والنظافة، والأحواض، والأرصفة والتى كانت الأخيرة تساهم بنصيب كبير فى تلك الإيرادات باعتبارها المكان المخصص لرسو السفن عليها، فضلاً عن تخصيص مساحات بها لتخزين السلع، فعلى سبيل المثال بلغت إيرادات ميناء الإسكندرية فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م ٩٩٨٣٠ جنيهًا و٨٤٩ مليمًا تقريبًا كان نصيب إيراد أرصفته منها ٢٤٩٥٧ جنيهًا و٧٥ مليمًا أى بنحو ربع الإيرادات تقريبًا.*[٤٣٧]

أما فيما يتعلق برسوم وعوائد الفنارات فقد حققت فنارات الموانئ لاسيما الرئيسة منها إيرادات عالية فى معظم السنوات، وإن لم يحدد بها قيمة العوائد والرسوم التى تم تحصيلها من وسائل النقل البحرى البريطانى، ولكن يمكن القول أنها ساهمت بنصيب كبير فى زيادة إيرادات الفنارات ومصلحتها بصفة عامة. فعلى سبيل المثال حققت فنارات السويس فى الفترة بين ١٢٨٧ – ١٢٨٩هـ/ ١٨٧٠ – ١٨٧٢م ما يقرب من ٥٨٠١٣ جنيهًا و٣٤ مليمًا[٤٣٨] فى حين وصلت فى سنة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م إلى ما يقرب من ٩٤٤٤١ جنيهًا و١٨١ مليمًا[٤٣٩] خاصة بعد تطوير هذه الفنارات فى عهد الاحتلال بشكل أوسع بما يخدم النشاط التجارى لمينائها. أما فنار بورسعيد فقد بلغ متوسط إيراداته فيما بين ١٢٨٩ – ١٢٩٧هـ/ ١٨٧٢ – ١٨٨٠م ٤٧٩٥٧ جنيهًا و٥٨ مليمًا[٤٤٠] أما فنارات الإسكندرية فقد بلغ متوسط إيراداتها ما بين سنوات ١٢٩٠ – ١٢٩٥هـ/ ١٨٧٣[٤٤١] – ١٨٧٨م ٧٨٩٩٧ جنيهًا و٥ مليمات[٤٤٢] ثم بلغت متوسط إيراداتها ما يقرب من ١٠٩٢٤١ جنيهًا فى سنة

---

[٤٣٦] () صادر تحصيلات المحمودية والحوض، س٢٥٨ حديث، م١/ ٦/ ١١ قديم، ص٨٤، م٩٥ بتاريخ ٢١ شوال ١٣٠٢هـ/ ٣ أغسطس ١٨٨٥م؛ مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إلى مفتشى الجمارك عربى/ إنجليزى م١/ ٣/ ٣، ص٢٢٢، ٢٢٧، ٣٣٧، ٤٠٣، مواد بدون أرقام بتاريخ ٨ ربيع أول – غرة جماد أول ١٣٢٦هـ/ ٦ أبريل – أول يونيه ١٩٠٨م.

[٤٣٧] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة إنجليزى/ عربى، م١/ ٤/ ٨، جـ١، ص٣٠٤، ٤٥٣، م٢٧٢، ٢٩١ بتاريخ ٢٦ محرم – ١٧ صفر ١٣٢٨هـ/ ٧ – ٢٨ فبراير ١٩١٠م؛ نفسه، م١/ ٤/ ١٠، جـ٣، ص٤٨، م٩٥٠ بتاريخ= =٢٧ ربيع آخر ١٣٢٨هـ/ ٣ مايو ١٩١٠م. * مع بداية القرن العشرين حددت عوائد الرصيف بميناء الإسكندرية ٤.٥ فى الألف من ثمن البضائع المقتضى تفريغها، و٢ فى الألف من ثمن البضائع التى تشحن (انظر: وزارة المالية، مصلحة عموم الاحصاء السنوى العام لحركة الملاحة والتجارية البحرية ١٩٠٠ – ١٩١٤م، ص٢٣١).

[٤٣٨] () محافظة السويس: صادر تحريرات، س١٠٥ حديث، ل/ ٩/ ١/ ١٠٣/ ١٩٦ قديم، جـ١، ص١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، م١٢، ٣٩ بتاريخ ١١ رجب ١٢٨٧هـ/ ٧ أكتوبر ١٨٧٠م؛ محفظة ٣٩، ملف ٨ بتاريخ ٢٨ يونيو – ٢٩ أغس ١٨٧٠م F. O. ٧٨- ٢١٤٤، ٢١٤٥ ؛ ديوان المجلس الخصوصى: قيد القرارات واللوائح الصادرة، س١١/ ٨/ ١٧، ص١١٧، م١٥٣ بتاريخ ٣ ربيع ثانى ١٢٨٩هـ/ ١٠ يونيو ١٨٧٢م .

[٤٣٩] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٤٦، جـ٨، ص٤٥، م٢٧٦ بتاريخ ١٩ شوال ١٣٢٤هـ/ ٦ ديسمبر ١٩٠٦م؛ نفسه، م١/ ١/ ٤٧، جـ١، ص١١٥، م٢٤ بتاريخ غرة ذو الحجة ١٣٢٤هـ/ ١٦ يناير ١٩٠٧م.

[٤٤٠] () صادر محافظة بورسعيد: س٢٢ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٩٨ قديم، جـ١، ص٣٣، م١ بتاريخ ١٤ رجب ١٢٨٩هـ/ ١٧ سبتمبر، ١٨٧٢م؛ صادر مصلحة الفنارت: س١ حديث، ٢٣٨ قديم، ص٩، م٧ بتاريخ ١٧ صفر ١٢٩٧هـ/ ٣٠ يناير ١٨٨٠م.

[٤٤١] () يلاحظ فى تلك السنة أن ميناء الإسكندرية حقق إيرادات عالية من عوائد فناراته قدرت بنحو ٨٣٥.٢٢٠ قرشًا و ٨ مليمات (بما يعادل ٨٣ ألف جنيه و٢٢٥ قرشًا و ٨ مليمات) وإن تفوق عليه ميناء بورسعيد فى تلك السنة ولكن بفارق بسيط حيث قدرت إيرادات فناره بنحو ٨٦٢.٥٢٦ قرشًا و٢٠ مليمًا (بما يعادل ٨٦ ألف جنيه و ٢٥٢ قرشًا و٢٦ مليمًا) ويمكن القول رغم وجود هذا الفارق البسيط بين فنارات هذين الميناءين إلا أنه يلاحظ التفوق الواضح لميناء بورسعيد سيما وأن تلك الايرادات الخاصة به حققها فنار واحد فى حين أن ميناء الإسكندرية قد حقق تلك الإيرادات السابقة من أكثر من فنار يمتلكه، وهذا يرجع إلى أن ميناء بورسعيد اشتهر بتجارة الترانسيت فكانت تقصده معظم السفن لتمويلها بالفحم بالدرجة الأولى إلى جانب شحن وتفريغ بعض السلع، ثم جاءت فنارات ميناء السويس التى وصلت إيراداتها إلى ٧٤٦.٥٦٤ قرشًا و ٨ مليمات (بما يعادل ٧٤ ألف جنيه و٦٥٦ قرشًا و١٢ مليمًا) يليه فنار ميناء دمياط الذى وصلت إيراداته إلى ٦٧.٢٠ قرشًا و١٠ مليمات (بما يعادل ٦٧٠ جنيهًا و٣٠ مليمًا) ثم فنار ميناء رشيد الذى حقق إيرادات بلغت ٧١.٨٠٩ قرش و٣٠ مليمًا (بما يعادل ٧ آلاف جنيه و٨٠ قرشًا و٣٩ مليمًا) (انظر: محفظة ٣٩، ملف ٨ بتاريخ مايو ٧٢ – ١٨٧٣م F. O. ٧٨- ٢٢٨٦، الملحق رقم (٢١)).

[٤٤٢] () ديوان المجلس الخصوصى: صادر الدواوين والأقاليم، س١١/ ١/ ١٠ حديث، ٢٢ قديم، ص٣، م٤٥ بتاريخ ١٩ ربيع ثانى ١٢٩٠هـ/ ١٦ يونيو ١٨٧٣م؛ صادر محافظة الإسكندرية: س١٦٥ حديث، ل/ ٣/ ٢/ ١٥/ ١٨ قديم، جـ١، ص٧٤، م٢٢ بتاريخ ١١ ربيع أول ١٢٩٤هـ/ ٢٦ مارس ١٨٧٧م؛ معية سنية عربى: صادر الجهات السايرة، س١٩، ص٢١، م٢٠ بتاريخ ٥ جماد ثانى ١٢٩٥هـ/ ٩ يونيه ١٨٧٨م.

١٣٢٦هـ/ ١٩٠٨م[٤٤٣] فى حين كان متوسط إيرادات فنار رشيد فى الفترة ما بين سنوات ١٢٨٩ – ١٢٩٦هـ/ ١٨٧٢ – ١٨٧٩م ٥١٤٩ جنيهًا و٥٣ مليمًا[٤٤٤] بينما كان متوسط إيرادات فنار دمياط فى سنة ١٣٠٠هـ/ ١٨٨٢م ١٣٨٥٠ جنيهًا و ٧٦ مليمًا[٤٤٥] ثم تراوحت متوسط إيراداته ما بين ١٢٩٨-١٣٠٢هـ/ ١٨٨١، ١٨٨٤م ما يقرب من ٢٤١٨٨ جنيهًا[٤٤٦] نستنتج مما سبق أن فنارات الإسكندرية كانت أعلى هذه الفنارات السابقة فى إيراداتها لتميز ميناءها بنشاط تجارى واسع عن باقى موانئ تلك الفنارات.

أما عن إيرادات الجمارك فقد نالت نصيبًا كبيرًا من النشاط التجارى البريطانى – إلى جانب الجنسيات الأخرى، والمصريين وإن لم تكن على درجة كبيرة مثلها – لاسيما من حركتى الصادر والوارد ما بين البلدين؛ ولا شك أن المعاهدات التى عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية قد أعطت الحرية للأخيرة فى الاستفادة من تجارة مصر الخارجية وما تبعها من رسوم، ولكنها فى الوقت نفسه قيدت حرية مصر فى تعديل هذه الرسوم إذ لا يجوز هذا التعديل إلا بعد موافقة الدول صاحبة الامتيازات أو بموجب معاهدات تجارية خاصة.[٤٤٧]

والجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية فى مصر ظلت خلال سنوات ١٢٥٤هـ/ ١٢٧٧هـ/ ١٨٣٨ – ١٨٦٠م دون تغيير، وابتداء من عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦١م بدأت مصر تطبق الرسوم الجمركية التى قضت بها المعاهدة العثمانية الإنجليزية فى نفس العام وما تضمنته من تعريفات جمركية التى حددت الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ٨٪ من قيمتها على أن يخفض هذا الرسم ١٪ كل سنة حتى يصل إلى ١٪ وعندئذ تصبح الرسوم الجمركية على الصادرات بواقع ١٪ من قيمتها، أما الواردات فقد حددت الرسوم الجمركية عليها بواقع ٨٪ من قيمتها، وفى حالة الاختلاف فى تقدير القيمة يؤخذ الرسم على الواردات عينًا. أما تجارة المرور (ترانسيت) أى البضائع التى تستورد ويعاد تصديرها خلال فترة لا تزيد عن ستة شهور يحصل عنها رسم قدره ١٥٪ فقط من قيمة البضاعة، أما إذا كان قد حصل عنها رسم قدره ٨٪ فيرد لأصحابها ٧٪ على اعتبار أنها تجارة مرور، وقد نفذت مصر السياسة الجمركية التى نصت عليها تلك المعاهدة، واستمرت تتبعها حتى سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م[٤٤٨] ففى تلك السنة بدأت مصر فى اتباع سياسة تهدف إلى الانفصال عن الدولة العثمانية ونقض جميع المعاهدات السابق الارتباط بها معها، وكان من الطبيعى أن تؤيد بريطانيا هذه السياسة لأنها تتفق ومصلحتها الخاصة حيث تستطيع بذلك أن تنفذ مشروعاتها، وتجنى ثمار الاحتلال من النواحى السياسية، والاقتصادية ففى سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٩م عقدت مصر اتفاقًا تجاريًا مع إنجلترا احتفظت فيه بحق تقرير الرسوم الجمركية على جميع الواردات ما عدا بعض الأصناف التى لا يجوز زيادة رسومها عن ١٠٪ من قيمتها مثل الكحوليات، ولما كانت

---

[٤٤٣] () مصلحة الموانئ والمنائر بالإسكندرية: صور مكاتبات صادرة عربى، م١/ ١/ ٥٣، جـ١، ص٤١٢، م١٥٢ بتاريخ ٧ ذو الحجة ١٣٢٦هـ/ ٣١ ديسمبر ١٩٠٨م.

[٤٤٤] () صادر محافظة رشيد: س١٠٧ حديث، جـ٣، ص٢٧٧، م٤٠٦ بتاريخ ٦ صفر ١٢٨٩هـ/ ١٥ أبريل ١٨٧٢م؛ صادر مصلحة ليمان ريس رشيد: س٦ حديث، م١/ ٥/ ٦/ ٤٥٣١ قديم، ص١٧، ٣٢، م٢، ٢١ بتاريخ ١٣ جماد آخر – ١٣ شعبان ١٢٩٦هـ/ ٤ يونيو – ٣ أغسطس ١٨٧٩م.

[٤٤٥] () صادر مصلحة الفنارات: س٣ حديث، ٢٤٠ قديم، ص٧، م١ بتاريخ ١٤ صفر ١٢٩٩هـ/ ٥ يناير ١٨٨٢م؛ محفظة ٣٩، ملف ١٣ بتاريخ ٢٦ يونيو ١٨٨٢م F. O. ٩٧- ١٥٦١، .

[٤٤٦] () صادر مصلحة الفنارات: س٢ حديث، ٢٣٩ قديم، ص٣٥، ٤٩، ٦٨، م٥٢، ٧٩، ٩٦ بتاريخ ٧ جماد أول – ٦ رمضان ١٢٩٨هـ/ ٧ أبريل – ٢ أغسطس ١٨٨١م؛ نفسه: س٤ حديث، ٢٤١ قديم، ص٢، ٢٠، ٣٥، ٤١، ٦٥، ٦٦، مواد بدون أرقام بتاريخ ربيع أول ١٣٠٠ – صفر ١٣٠١هـ/ يناير – ديسمبر ١٨٨٣م؛ نفسه: س٥ حديث، ٢٤٢ قديم، ص٣٨، ٤٦، ٤٧، ٥٧، مواد بدون أرقام بتاريخ جماد أول ١٣٠١ –ربيع أول ١٣٠٢هـ/ يناير –ديسمبر ١٨٨٤م.

[٤٤٧] () يوسف عزالدين الغريانى: الضرائب الجمركية وأثرها فى الاقتصاد القومى، الإسكندرية، ١٩٥٨، ص١٥.

[٤٤٨] () أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص٣٠٩، ٣١٠؛ أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٦، ٣٤٧؛ على لطفى: المرجع السابق، ص٢٩٣، ٢٩٤.

الاتفاقات التجارية التى عقدتها مصر سواء مع إنجلترا أو غيرها من الدول الأوروبية الأخرى[٤٤٩] تتضمن شرط "الدولة الأولى بالرعاية" فهذا يعنى أن الرسوم الجمركية فى مصر ابتداء من سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م كانت ١٪ على الصادرات و٨٪ على الواردات ما عدا الكحوليات.[٤٥٠]

وبطبيعة الحال حققت جمارك الموانئ لاسيما الرئيسة منها إيرادات عالية من حركة الصادر والوارد بين مصر والدول الأوروبية وعلى رأسها إنجلترا وإن لم يتم تحديد نصيب إنجلترا من تلك الإيرادات بصفة خاصة، ولكن يمكن القول أنها ساهمت بنصيب الأسد فى تلك الإيرادات، فضلاً عن الرسوم الخاصة بالصادر والوارد، والترانسيت، والعوائد المتنوعة مثل عوائد التخزين، والشيالة، والأرصفة، والتمكين، وأختام الرصاص، والرفاتى، والكيل، إلى جانب عوائد الكورنتينة وغيرها من العوائد.

فبالنسبة لجمرك الإسكندرية فقد بلغ متوسط إيراداته بصفة عامة من ذلك فى سنة ١٢٨٢هـ/ ١٨٦٥م ٧٤٥٨٤٥ قرشًا (بما يعادل ٧٤٥٨ جنيهًا و٤٥ مليمًا)[٤٥١] ثم زادت فى سنة ١٢٨٤هـ/ ١٨٦٧م إلى ٩٤٩١١٥ قرشًا (بما يعادل ٩٤٩١ جنيهًا ١٥ مليم)[٤٥٢] ثم تضاعفت فى سنة ١٢٩٤هـ/ ١٨٧٧م إلى ١٨١٧٠ جنيهًا تقريبًا[٤٥٣]. بينما كان متوسط إيراداته عن الواردات بالألف جنيه فى الفترة من ١٣٠٣ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٥ – ١٨٨٩م ٢٤٦٣ ثم زادت إلى ٢٧٨٤ فى الفترة من ١٣٠٨ – ١٣١٧هـ/ ١٨٩٠ – ١٨٩٩م لتزداد بصورة أكبر فى الفترة من ١٣١٨ – ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٤م إلى ٤٧٩٠ يليها ٥٧٧٧ فى الفترة من ١٣٢٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٥ – ١٩٠٩م لتتضاعف إلى ٣٦٩٧٣ فى الفترة من ١٣١٩ – ١٣٣٢هـ/ ١٩٠١ – ١٩١٤م. أما متوسط صادراته بالألف جنيه مصرى فى تلك الفترات السابقة، فكانت فى الفترة الأولى ١٩٣٨، والثانية ١٩٨٥، والثالثة ١٧٨٩، والرابعة ٢١٨٧م، والخامسة ٣٧٩٣، أما السادسة فكانت ١٢٣٦٥[٤٥٤] مع ملاحظة أن متوسط قيمة صادراته كانت تزداد بصورة أقل من وارداته مع انخفاض متوسط قيمة صادراته فى الفترة الثالثة بعكس باقى الفترات الأخرى، ووارداته أيضًا، ويرجع ذلك إلى زيادة صادرات تلك الدول وعلى رأسها إنجلترا لاسيما من محصول القطن لزوم صناعتها من المنسوجات.

أما جمرك بورسعيد فقد بلغ متوسط إيراداته بصفة عامة فى الفترة من ١٢٨٥ – ١٢٨٩هـ/ ١٨٦٨ – ١٨٧٢م ٤٣١٦٦٠ قرشًا (بما يعادل ٤٣١٦ جنيهًا و٦ مليم)[٤٥٥] بينما كان متوسط وارداته

---

[٤٤٩] () عقدت مصر معاهدات أخرى – على نمط هذه المعاهدة – مع بعض الدول الأخرى مثل اليونان فى سنة ١٣٠٢هـ/ ١٨٨٤م، والنمسا والمجر، وبلجيكا وإيطاليا، وألمانيا فى سنوات ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣٢٠، ١٣٢٧هـ/ ١٨٩٠، ١٨٩١، ١٨٩٢، ١٩٠٢، ١٩٠٩م على التوالى وقد أعطت هذه المعاهدات لمصر حق تقرير الرسوم الجمركية بوجه عام على جميع الواردات ما عدا بعض الأصناف التى لا يجوز زيادة رسومها الجمركية عن ١٠٪ أو ١٥٪ حسب الاتفاق التى عقدته مع كل دولة من هذه الدول تبعًا لنوع الصنف. والواقع أن مصر لم تستفد شيئًا من هذه الاتفاقات فمن جهة كانت الدول الأجنبية التى تعقد اتفاقات تجارية مع مصر تستثنى بعض الأصناف التى تستوردها مصر عادة منها كما أن هذه الدول كانت تتمسك بعدم فرض رسوم جمركية على السلع غير المستثناة فى الاتفاق المبرم بينها وبين مصر إذا كانت هذه السلع مستثناة فى اتفاق آخر أبرمته مصر مع أية دولة أخرى وذلك تطبيقًا لشرط "الدولة الأولى بالرعاية" وبحكم الامتيازات الأجنبية التى كانت قائمة فى مصر (انظر: أمين مصطفى عفيفى، المرجع السابق، ص٣١١، ٣١٢؛ أحمد أحمد الحته، تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٧ – ٣٤٩؛ على لطفى، المرجع السابق، ص٣٠٠، ٣٠١).

[٤٥٠] () أمين مصطفى عفيفى: المرجع السابق، ص٣١١، ٣١٢؛ أحمد أحمد الحته: تاريخ مصر الاقتصادى، ص٣٤٧، ٣٤٩؛ على لطفى: المرجع السابق، ص٣٠٠، ٣٠١.

[٤٥١] () صادر القناصل بمحافظة الإسكندرية: ٥٠٢ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ٩/ ٥٠٩ قديم، جـ١، ص٦، م١ بتاريخ ٢٠ ربيع أول ١٢٨٢هـ/ ١٣ أغسطس ١٨٦٥م.

[٤٥٢] () نفسه: س٥٠٧ حديث، ل/ ٣/ ٣/ ١٤/ ٥٧٢ قديم، جـ١، ص٢١، م١٤ بتاريخ ١٥ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ١٤ أكتوبر ١٨٦٧م.

[٤٥٣] () محفظة ٢٦، ملف ٤٩ بتاريخ ٣ مارس ١٨٧٧م F. O. ٧٨- ٣١٩٨، .

[٤٥٤] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٨٨٥ – ١٩١٤، ص٢٦٦.

[٤٥٥] () وارد محافظة بورسعيد: س١١٩ حديث، ل/ ١١/ ١٨/ ٣٥٧ قديم، ص١٨٢، م١٠١ بتاريخ ٨ محرم ١٢٨٥هـ/ ١ مايو ١٨٦٨م؛ نفسه: س١١٧ حديث، ل/ ١١/ ١٨/ ٣٥٥ قديم، جـ١، ص٩٧، م٣٢ بتاريخ ١٢ رمضان ١٢٨٦هـ/ ١٦ ديسمبر ١٨٦٩م؛ صادر محافظة بورسعيد: س١٤، ل/ ١١/ ١/ ٣٦٣ قديم، جـ٤، ص٤٤، ١١٠، م٢٩٣، ٣٣٥ بتاريخ ١٧ جماد أول – ١٣ جماد ثانى ١٢٨٧هـ/ ١٥ يونيو – ١٠ سبتمبر ١٨٧٠م؛ نفسه: س٢٢ حديث، ل/ ١١/ ١/ ٣٩٨ قديم، جـ١، ص٤، ٥٣، م٢، ١٢ بتاريخ ٩ رجب – ١١ شعبان ١٢٨٩هـ/ ١٢ سبتمبر – ١٤ أكتوبر ١٨٧٢م.

بالألف جنيه مصرى فى الفترة من ١٣٠٣ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٥ – ١٨٨٩م إلى ٥٣ ثم زادت بنسبة طفيفة إلى ٥٤ فى الفترة من ١٣٠٨ – ١٣١٢هـ/ ١٨٩٠ – ١٨٩٤م ثم إلى ١٨٦ فى الفترة من ١٣١٣ – ١٣١٧هـ/ ١٨٩٥ – ١٨٩٩م لتصل إلى ٣٢٣ فى الفترة من ١٣١٨ – ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٤م ثم إلى ٦٧٧ فى الفترة من ١٣٢٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٥ – ١٩٠٩م بينما تضاعفت إلى ٥٩٧١ فى الفترة من ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م. أما متوسط قيمة صادراته بالألف جنيه مصرى فى تلك الفترات فكانت فى الفترة الأولى ٧٢ ثم وصلت إلى ٨٣ فى الفترة الثانية لتزداد بنسبة بسيطة إلى ١٠٣ فى الفترة الثالثة لكنها انخفضت بصورة كبيرة إلى ٢٦ فى الفترة الرابعة، وإن عادت إلى الزيادة فى الفترة الخامسة إلى ٥١١ لتضاعف بصورة كبيرة فى الفترة السادسة إلى ٦٢٥[٤٥٦] ويمكن القول أن متوسط قيمة صادرات وواردات هذه الجمرك كانت إلى حد ما معقولة نظرًا لقلة نشاطه التجارى رغم أنه ميناء رئيسى مهم، ولكن كانت حركة صادراته وارداته قد ارتكزت بصورة كبيرة على الفحم لتمويل السفن (تجارة ترانسيت) إلى جانب تجارة بعض السلع، والحاصلات الزراعية.[٤٥٧]

وفيما يتعلق بجمرك السويس فقد بلغ متوسط قيمة إيراداته بصفة عامة فى الفترة من ١٢٨٢ – ١٢٩١هـ/ ١٨٦٥ – ١٨٧٤م ٢٢٠٣٩٩٤ قرش (٢٢٠٣٩ جنيهًا و٩٤ مليم)[٤٥٨]. أما متوسط قيمة وارداته بالألف جنيه مصرى فى الفترة من ١٣٠٣ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٥ – ١٨٨٩م، كانت ٣٢ ثم زادت إلى ٨٠ فى الفترة من ١٣٠٨ – ١٣١٢هـ/ ١٨٩٠ – ١٨٩٤م ولكنها انخفضت إلى النصف تقريبًا ٤٦ فى الفترة من ١٣١٣ – ١٣١٧هـ/ ١٨٩٥ – ١٨٩٩م ثم تضاعفت إلى ٨٦ فى الفترة من ١٣١٨ – ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٤م ثم إلى ١١٥ فى الفترة التالية ١٣٢٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٥ – ١٩٠٩م لتصل إلى أعلى قيمة فى الفترة من ١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م بنحو ٣٧٤ وهى زيادة بسيطة، أما متوسط قيمة صادراته فقد وصلت فى الفترة الأولى ٢١٥، والثانية ١٣١، والثالثة ٩٠، والرابعة ٦٤، والخامسة ٥٦، أما السادسة فكانت ١٢٠٣ وهى زيادة كبيرة عما كانت فى الفترات السابقة لها، وإن انخفضت فى قيمتها من الفترة الثانية إلى الخامسة[٤٥٩] ويمكن القول أن متوسط قيمة كل من الواردات والصادرات كانت متمشية مع نشاط الميناء التجارى الذى ارتكز بنسبة كبيرة على الحج، والمنتجات البترولية مع قلة فرصته فى الحصول على نصيب كبير من تجارة السلع بعكس ميناء الإسكندرية لأسباب سبق ذكرها.

أما جمركى رشيد ودمياط فكانت إيراداتهما ضعيفة نظرًا لقلة نشاطهما التجارى، فعلى سبيل المثال بلغ متوسط قيمة وارداتهما بالألف جنيه مصرى فى الفترة من ١٣٠٣ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٥ – ١٨٨٩م بنحو (٤) لتقل إلى (٣) فى الفترتين من ١٣٠٨ – ١٣١٢هـ/ ١٨٩٠ – ١٨٩٤م ثم من ١٣١٣ – ١٣١٧هـ/ ١٨٩٥ – ١٨٩٩م ثم زادت بنسبة بسيطة جدًا إلى (٥) فى الفترة من ١٣١٨ – ١٣٢٢هـ/ ١٩٠٠ – ١٩٠٤م ثم انخفضت بصورة كبيرة إلى

٤٥٦() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية، ١٨٨٥- ١٩١٤، ص٢٦٦.

٤٥٧() محفظة ٢٩، ملف ٦ بتاريخ ٣ نوفمبر ١٨٦٦م F. O. ٧٨- ٢٠١٤، ؛ الأهرام: ص٣، العدد ٦٧ بتاريخ ١١ جماد آخر ١٣٢٨هـ/ ٢٠ يوليو ١٩١٠م.

٤٥٨() محافظة السويس: وارد تحريرات، س٢٩٦ حديث، ل/ ٩/ ١٧/ ٢٢/ ١٢٨ قديم، جـ١، ص١٨٢، م٢٠ بتارخ ٢٣ رجب ١٢٨٢هـ/ ١٢ ديسمبر ١٨٦٥م؛ نفسه، س٣٠٥ حديث، ل/ ٩/ ١٧/ ٤٢/ ١٥٥ قديم، ص١٨، م٨ بتاريخ ٦ جماد ثانى ١٢٨٤هـ/ ٥ أكتوبر ١٨٦٧م؛ نفسه، س٣٢٠ حديث، ل/ ٩/ ١٧/ ٥٧/ ٢٠٨ قديم، جـ١، ص١٤، ٨١، م١ ، ١٤، جـ١، بتاريخ ١٤ جماد ثانى – ٢٤ رجب ١٢٨٧هـ/ ١١ سبتمبر – ٢٠ أكتوبر ١٨٧٠م؛ نفسه: صادر تحريرات، س١٠٥ حديث، ل/ ٩/ ١/ ١٠٣/ ١٩٦ قديم، جـ١، ص١٨٦، م٣٥ بتاريخ ٥ شعبان ١٢٨٧هـ/ ٣١ أكتوبر ١٨٧٠م؛ نفسه صادر جهات، س٢٤٦ حديث، ل/ ٩/ ٤/ ١٦/ ٢٦٢ قديم، جـ١، ص٥، م٧ بتاريخ ٢٤ رجب ١٢٩٠هـ/ ١٧ سبتمبر ١٨٧٣م؛ نفسه: صادر دواوين، س١٢٧ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١٢/ ٢٥٦ قديم، جـ١، ص١٦٢، م١، ١٣ بتاريخ ٢٥ رجب – ١٥ رمضان ١٢٩٠هـ/ ١٨ سبتمبر – ٦ نوفمبر ١٨٧٣م؛ نفسه، س١٣٣ حديث، ل/ ٩/ ٣/ ١٨/ ٢٧٤ قديم، جـ١، ص١١٩، م١ – ١٥ بتاريخ ٥ رمضان – ٤ ذو القعدة ١٢٩١هـ/ ١٦ أكتوبر – ١٣ ديسمبر ١٨٧٤م؛ نفسه: صادر جهات، س٢٥٢ حديث، ل/ ٩/ ٤/ ٢٢/ ٢٨٠ قديم، جـ١، ص١٧٠، م٤٦ بتاريخ ١٧ شوال ١٢٩١هـ/ ٢٧ نوفمبر ١٨٧٤م.

٤٥٩() وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الأميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٨٨٥ – ١٩١٤، ص٢٢٦.

(١) فى الفترة من ١٣٢٣ – ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٥ – ١٩٠٩م ثم زادت بنسبة بسيطة إلى (٩) فى الفترة التالية من١٣٢٨ – ١٣٣٢هـ/ ١٩١٠ – ١٩١٤م، ولم تكن صادراتهما أحسن حظًا من وارداتهما حيث كانت ضعيفة جدًا لا تتعدى سوى ٢ فى الألف جنيه مصرى فى سنوات ١٣٠٣ – ١٣٠٧هـ/ ١٨٨٥ – ١٨٨٩م بينما انعدمت فى باقى الفترات السابقة[٤٦٠] ويرجع ذلك إلى اقتصار مينائهما على النشاط التجارى داخل البلاد فى الغالب.

ورغم أن إنجلترا كانت على وشك الدخول فى حرب فى عام ١٩١٤م إلا أنها ساهمت بنصيب كبير فى إيرادات عموم الجمارك لاسيما قبيل الحرب، خاصة فيما يتعلق بقيمة صادراتها ووارداتها، ويوضح الجدول الآتى تلك القيمة فى بعض السنوات، ونصيبها من إيرادات عموم الجمارك بصفة عامة.[٤٦١]

السنة	إيرادات عموم الجمارك بالجنيه المصرى		نصيب إنجلترا منها بالجنيه المصرى		نسبة الصادر ٪	نسبة الوراد ٪
	صادرات	واردات	صادرات	واردات		
١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م	11663501	11695380	10436905	8447657	89.48	72.23
١٣٢٩هـ/ ١٩١١م	16054670	12046782	14080148	9909457	87.70	82.25
١٣٣٠هـ/ ١٩١٢م	19916654	13473836	16158652	9558401	81.13	70.94
١٣٣١هـ/ ١٩١٣م	16072760	17390417	13770934	10481960	85.67	60.27
١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م	17047341	17850915	10693879	8536306	62.73	47.81
الإجمالى	63829937	47582931	65140518	46933781	100	100

وقد شملت صادرات إنجلترا ووارداتها فى تلك السنوات – المبينة بالجدول – الحيوانات وأغذيتها، والجلود ومصنوعاتها، والحبوب، والخضروات، والدقيق وغيره، وأصناف المحاصيل، والعطارة، والأصناف الكحولية، والمشروبات، والزيوت، والأخشاب، والفحم، والأوانى، والزجاج، والبلور، وأصناف الصباغة والألوان، والمستحضرات الكيماوية، والطبية، والعطرية، والمنسوجات، والمعادن ومصنوعاتها، والتبغ، إلى جانب أصناف أخرى متنوعة، حيث اشتركت هذه الأصناف فى معظمها بين حركتى الصادرات والواردات ما بين إنجلترا ومصر حسب احتياج كل منها.[٤٦٢]

ويتضح من الجدول السابق أن نسبة الصادرات والواردات الإنجليزية لم تكن على وتيرة واحدة فى تلك السنوات، وإن كانت نسبة صادراتها جاءت أعلى من نسبة وارداتها بصفة عامة، حيث يلاحظ أن أعلى نسبة صادراتها كانت فى سنة ١٣٢٨هـ/ ١٩١٠م ثم أخذت تتدرج فى الانخفاض حتى سنة ١٣٣٢هـ/ ١٩١٤م، بينما وصلت وارداتها إلى أعلى نسبة لها فى سنة ١٣٣٠هـ/ ١٩١١م بينما واصلت الانخفاض فى باقى السنوات كما هو موضح بالجدول، ويرجع ذلك إلى أن السنة التى زادت فيها نسبة الصادرات الإنجليزية بسبب زيادة الطلب على القطن وبذرته، والغلال وعلى رأسها القمح، والفول، والعكس صحيح فى السنوات التى قلت فيها نسبة هذه الصادرات نتيجة للتوسع فى زراعة الحبوب فى مصر – بدرجة تكاد تكفى حاجة الاستهلاك المحلى – إلى جانب السكر، وذلك على حساب المساحة المنزرعة قطنًا والذى كان المحصول الأول للصادرات الأجنبية بصفة عامة، وإنجلترا بصفة خاصة. أما وارداتها ففى السنة التى زادت فيها كان سببه زيادة الطلب المصرى على

---

[٤٦٠] () نفسه: ص٢٦٦.

[٤٦١] () نفسه: ١٩١٠ – ١٩١٤، ص٢٦٩ ٢٧١؛ الأهرام: ص٣، العدد ٦٧ بتاريخ ١١ جماد آخر ١٣٢٨هـ/ ٢٠ يوليو ١٩١٠م؛ المقطم: ص١، العدد ٦٦٧١ بتاريخ ٧ ربيع أول ١٣٢٩هـ/ ٨ مارس ١٩٠٠م السادسة عشر؛ مجلة الغرفة التجارية المصرية: ص٣٣، العدد الأول بتاريخ صفر – ربيع أول ١٣٣٠هـ/ يناير – فبراير ١٩١٢م؛ المقطم: ص١، العدد ٧٧٥٣ بتاريخ ١٢ صفر ١٣٣٣هـ/ ٣٠ ديسمبر ١٩١٤م، السنة السادسة والعشرون.

[٤٦٢] () وزارة المالية: مصلحة عموم الاحصاء الميرية، الاحصاء السنوى العام للتجارة مع البلدان الأجنبية ١٩١٠ – ١٩١٤، ص٢٦٩، ٢٧١.

أخشاب البناء، والبضائع القطنية والصوفية، والحريرية، والآلات الزراعية، وأصناف أخرى متنوعة تحتاجها مصر، أما السنوات التى قلت فيها نسبتها إنما يرجع إلى ظهور دول صناعية جديدة كفرنسا، وألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، واليابان شاركت إنجلترا فى وراداتها لمصر وهو ما أثر بطبيعة الحال على صادراتها أيضًا بالنقص فى معظم هذه السنوات، ولكن فى كل الأحوال استفادت مصلحة عموم الجمارك المصرية من إيرادات تجارة الموانئ الخارجية.

خلاصة القول لقد استطاعت انجلترا عن طريق تجارها، وشركاتها أن تدعم نشاطها التجارى بالموانئ المصرية، وقد ساعدها على ذلك عدة عوامل منها الإصلاحات والمشروعات التى شاركت فى عملها بالموانئ وفناراتها من أجل تطويرها، ووضع الإدارة العليا بها – إلى جانب مصلحتى خفر السواحل والجمارك – فى يدها، وفوق هذا كله الامتيازات التى أعطتها حرية التجارة وهو ما تمت الإشارة إليه سلفًا.

وقد ساعد ذلك إنجلترا فى أن تسيطر على معظم التجارات المهمة فى مصر، وقد استطاع أصحاب هذه التجارة من تجار أو شركات سواء من الإنجليز أو رعاياهم تحقيق أرباح لا بأس بها استغلوا جزءًا منها فى استئجار أو شراء أراضى سواء قريبة من الموانئ الرئيسة أو بداخلها لخدمة تجارتهم التى نافست كثير من التجار المصريين، وغيرهم من الجنسيات الأخرى ممن تخصصوا فى تلك الأنشطة.

ولم تكتف إنجلترا بذلك بل أقبلت على تكوين شركات للخدمات المتنوعة التى اعتمدت عليها مصر فى أشغالها سواء بالداخل أو الخارج. وزاد من تدعيم النشاط التجارى لها فى مصر إسهامها بنصيب وافر فى التجارة الخارجية للموانئ، ورغم تذبذب نصيبها منها ما بين أونة وأخرى فى بعض سنوات تلك الفترة إلا أنها استفادت من تلك التجارة حيث ارتكزت صادراتها بصورة كبيرة على محصول القطن وبذرته، أما وراداتها فقد ارتكزت على المنسوجات، والفحم، والحبوب الغذائية، والآلات والمعادن وغير ذلك.

ولا شك أن نفوذ إنجلترا الاقتصادى فى مصر سواء قبل الاحتلال أو بعده دعم نفوذها فى مصر خاصة فترة الاحتلال.